مقاومة الاعتقال

تأليف

د. مروان البرغوثي

عبد الناصر عيسى عاهد أبو غلمة

فلسطين، نيسان 2010

مقـاومـة الاعتقـال

تـأليـف

د. مروان البرغوثي

عبد الناصر عيسى عـاهد أبـو غلمـة

فلسطين، نيسان ٢٠١٠

اسم الكتاب: مقاومة الاعتقال

تـــأليـــــف: د. مروان البرغوثي

عبد الناصر عيسى

عاهد أبو غلمة

الطبعة الأولى نيسان ٢٠١٠

حقوق الطبع محفوظة

التصميم والطباعة: شركة مؤسسة الأيام

الإهـــداء

إلى كل المقاومين للاحتلال الصهيوني

في الماضي والحاضر والمستقبل ...

الفهـرس

مقدمة		٧
الفصـــل الأول:	أهداف سياسة الاعتقال	١١
الفصـــل الثـاني:	الإجراءات الوقائية لمقاومة الاعتقال	٤٩
الفصـــل الثـالث:	التحقيق وأساليب التعذيب	١٠٧
الفصـــل الـرابع:	المحاكم الإسرائيلية الظالمة	١٣٩
الفصل الخامس:	سياسة إدارة السجون وسبل مواجهتها	١٥٧
الفصـــل السادس:	الآثار السلبية المترتبة على الاعتقال	١٩٧
الفصـــل الســابع:	تحرير الأسرى	٢٠٩

مقدمة

لم تكتف الحركة الصهيونية وإسرائيل، بالنكبة التي حلت بالشعب العربي الفلسطيني، والتي أدت إلى قيام إسرائيل، على أنقاض الوطن التاريخي للشعب الفلسطيني، وتدمير ٥١٤ قرية ومدينة وبلدة، وتهجير وطرد الغالبية الساحقة من شعب فلسطين، وارتكاب عشرات المجازر، وتحويل مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى لاجئين، بل واصلت هذه الجريمة الفريدة، في التاريخ الإنساني، ببشاعتها، وقامت في حزيران ١٩٦٧ باحتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، أي الضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية، إضافة إلى باقي الأراضي العربية.

وفي إطار سياساتها لتثبت الاحتلال، والحكم العسكري، وإحكام السيطرة على الشعب الفلسطيني، الذي وقع تحت الاحتلال العسكري، مارست إسرائيل جملة من السياسات، أبرزها مصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات، ونهب الثروات والسيطرة على مصادر المياه، والسيطرة على مناحي الحياة المختلفة. ولتحقيق هذا الهدف، شنت إسرائيل حملة عشواء، على كافة مظاهر العمل الوطني الفلسطيني، الرافض والمقاوم للاحتلال، وارتكبت عمليات قتل واغتيال، وإبعاد للقيادات والفعاليات الوطنية، وتقييد الحركة الداخلية بين المناطق الفلسطينية المحتلة، والسيطرة على المجال الاقتصادي بصورة مطلقة، وإتباع سياسة الاعتقال على نطاق واسع، ليصل مستوى لم يمارسه الاستعمار

في أي بلد محتل في العالم. فعلى مدار ٤٣ عاماً من سنوات الاحتلال، تعرض ما يقارب ٧٥٠ ألف فلسطيني وفلسطينية للاعتقال في السجون ومعسكرات الاعتقال الإسرائيلية، وهذا رقم قياسي لشعب، لم يصل تعداد سكانه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى أربعة ملايين نسمة.

هذا الكتاب، يهدف إلى تسليط الضوء على جريمة الاعتقال، وكشف مدى خطورتها على الشعب الفلسطيني، وعلى مقاومته، وكشف أساليب ووسائل وأهداف الاحتلال، من وراء سياسة الاعتقال الواسعة. كما يقدم هذا الكتاب، رؤية لأفضل الوسائل والأساليب الناجعة لمقاومة الاعتقال، كجزء مهم في مسيرة مقاومة الاحتلال، وحماية بنية فصائل المقاومة ومجموعات المقاومة، كما ويقدم شرحاً واضحاً، عن وسائل وأساليب المخابرات الإسرائيلية، في جمع المعلومات، وفي مراقبة ومتابعة وملاحقة المناضلين والمجاهدين، وفي اعتقالهم، ويسلط الضوء على أساليب التحقيق التي تمارسها أجهزة المخابرات الإسرائيلية، مع المعتقلين، لانتزاع الاعترافات منهم، والإيقاع بهم وخداعهم. ويسلط الضوء كذلك، على أبرز ممارسات التعذيب والتنكيل، وعلى مدى الضرر البالغ، الذي يلحق بالمقاومة وفصائلها ومناضليها، من جراء الاعتقالات. ويقدم الكتاب تصوراً لآليات مواجهة التحقيق وحماية المعلومات، باعتبار ذلك واجباً وطنياً، دينياً وأخلاقياً، خاصة وأن اعتراف المعتقل، أمام أجهزة المخابرات الإسرائيلية، يتحول ويترجم على أرض الواقع، إلى سنوات يقضيها الأسير من وراء القضبان. يكشف الكتاب عن أحدث الوسائل التي يمارسها عملاء الاحتلال، في الزنازين وفي غرف العار «غرف العملاء في السجون والأقسام الخاصة بهم»، كما ويقدم موجزاً عن المحاكم العسكرية، وأثارها على النضال الوطني الفلسطيني، وعن تجربة الحركة الأسيرة، وأفضل الطرق للاستفادة من فترة الاعتقال، وتقليل الأضرار إلى أدنى مستوى ممكن، من خلال آليات مواجهة سياسة مديرية السجون. ويقدم عرضاً موجزاً أيضاً، عن الآثار السلبية المترتبة، على

الاعتقال، سواء على الفرد أو الأسرة أو المجتمع. وفي النهاية يقدم سبل وآليات تحرير الأسرى، وتعزيز ثقافة تحرير الأسرى، لدى القيادة السياسية وفي المجتمع.

إن هذا الكتاب، بمقدار ما يشكل دليل ومرشد لمقاومة الاعتقال، فإنه دعوة صريحة وواضحة للتعامل بجدية أكبر، من قبل الأوساط والمستويات الفلسطينية، مع جريمة الاعتقال، في الوقت الذي أصبح فيها، قضاء أكثر من ثلاثة عقود في سجون الاحتلال، واعتقال مئات الفلسطينيين شهرياً، ووجود ما يقارب عشرة آلاف أسير في سجون الاحتلال، أمراً عادياً لا يتوقف عنده أحد، كما أنه يهدف إلى نشر وترسيخ ثقافة وفكر تحرير الأسرى كأولوية وطنية.

هذا الكتاب، يجب أن يشكل إضافة لما ذكر أعلاه، إفادة نوعية للمواطن والمناضل والمقاوم، وأن يعزز من ثقافة مقاومة الاحتلال، ومن ثقافة الصمود في التحقيق ومن ثقافة حماية أمن المقاومة، ويسهم في ثقافة تحرير الأسرى وتحرير الوطن.

المؤلفون

الفصل الأول

أهداف سياسة الاعتقال

الفصل الأول

أهداف سياسة الاعتقال

إن الهدف الرئيسي، للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، يتمثل في الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي، وأقل عدد من السكان، وإقامة وتوسيع المستوطنات، إضافة إلى إحكام السيطرة على مدينة القدس واستكمال عملية التهويد، وقمع الحركة الوطنية الفلسطينية، وضرب وتصفية المقاومة للاحتلال. وفي إطار سياسة سيطرة الاحتلال، وضرب المقاومة، مارست إسرائيل ولا زالت، وعلى مدار ٤٣ سنة من الاحتلال، سياسة الاعتقال كأحد الأساليب والوسائل الأساسية، لقمع الشعب الفلسطيني ومقاومته، وطالت هذه الاعتقالات، مئات الآلاف من الفلسطينيين، الذين خضعوا للتحقيق والتعذيب، بأشكال مختلفة، وصدرت بحقهم أحكام جائرة، لفترات اعتقال مختلفة. وعلى سبيل المثال هناك ما يقارب ال ٨٠٠ أسير يقضون حكماً بالسجن مدى الحياة.

وغني عن القول، لماذا الشعب الفلسطيني أطلق ثورته المسلحة المعاصرة، في يناير عام ١٩٦٥، وازدادت قوة وعنفواناً واتساعاً، بعد الاحتلال الذي وقع عام ١٩٦٧؟ حيث انطلقت المقاومة مباشرة بعد مضي أسابيع قليلة على الاحتلال، وإن كانت متواضعة في بداياتها. وعلى الفور، بدأت إسرائيل في مواجهة الثورة الفلسطينية وفصائلها،

وفي مواجهة المقاومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. هذه المقاومة التي شهدت تطوراً نوعياً، في أعقاب معركة الكرامة في آذار ١٩٦٨، وأخذت في التصاعد في الأعوام التالية، ولم تكتف إسرائيل بقصف الطائرات والمدافع والدبابات والاغتيالات، بل مارست حملات اعتقال على نطاق واسع، استهدفت في المرحلة الأولى، كل من كان يملك السلاح، أو يشتبه به في امتلاك سلاح، أو عضويته في أي فصيل فلسطيني، أو يمارس أي نشاط مناهض للاحتلال، أياً كان النشاط الذي يمارسه.

ووضعت سلطات الاحتلال أمام أعينها، من خلال سياسة الاعتقال، وعلى مدار العقود الماضية، الأهداف التالية:

أولاً: ضرب وتصفية وقمع وإخماد مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال، مهما كان شكلها ومهما كانت طبيعتها، حيث شمل الاعتقال كافة فئات المجتمع الفلسطيني الاجتماعية، وكافة الفصائل والأحزاب، وكافة الفئات العمرية، إناثاً وذكوراً، وشملت القرى والمدن والمخيمات، والعمال والفلاحين، والتجار، ورجال الأعمال، والمثقفين والكتاب والصحفيين والأدباء والمهنيين، والطلبة في المدارس والجامعات والمعلمين والأكاديميين، وقد تعرض ذوي المعتقلين، إلى أقسى العقوبات، وفي مقدمتها هدم البيوت، لعدد ليس قليل منهم، والإبعاد والطرد من الوظائف الحكومية، ومنع السفر، وغير ذلك من العقوبات. وحاول الاحتلال من خلال الاعتقال، بث حالة من الرعب والخوف، في نفوس الفلسطينيين، وأصدر بحقهم أحكاما جائرة لردعهم، بهدف إخماد المقاومة. ولم تقتصر عقوبات الاحتلال على المعتقل وذويه فقط، بل طالت الحي والقرية والمخيم والمدينة برمتها، أحياناً، وكان الهدف هو تجفيف بحر المقاومة وهي الجماهير الشعبية، وبدون شك، فإن الاعتقال يحرم الفصائل المقاومة والحركة الوطنية من العناصر الفاعلة وصاحبة الخبرة والتجربة، كون المناضلون والمقاتلون يشكلون العمود الفقري

لمقاومة الاحتلال، ويشكل الاعتقال خسارة فادحة للحركة الوطنية الفلسطينية، عوضاً عن كونه جريمة يرتكبها الاحتلال.

ثانياً: الحصول على المعلومات يشكل أحد أهداف الاعتقال، حيث يشكل المعتقلون مصدراً رئيساً للمعلومات، التي يحصل عليها الاحتلال، ويوظفها في قمعه وضربه للمقاومة، حيث يخضع المعتقلون للتحقيق بشتى أنواعه وأشكاله، ويدلي البعض منهم بمعلومات، تؤدي إلى كشف رفاقه وإخوانه في الخلية أو المجموعة، ما يؤدي إلى مزيد من الاعتقالات، وكشف المزيد من المعلومات، كما يكشف عن مخابئ الأسلحة والذخيرة، ويسلمها أحياناً. كما يكشف عن خطط لعمليات وطرق وأساليب عمل جديدة، لا تعرفها سلطات الاحتلال، ويقدم معلومات عن مصادر التمويل وعن المسؤولين الذين يعرفهم. هذه المعلومات تشكل كنزاً للمخابرات الإسرائيلية، يساعدها بشكل رئيسي على مواصلة عمليات القمع والتصفية، وتوجيه الضربات، وإحكام السيطرة على الشعب الفلسطيني.

ثالثاً: بث حالة اليأس والإحباط من خلال الاعتقال، لأن اعتقال معظم المقاومين والمناضلين، ينشر حالة من عدم الثقة واليأس بين المناضلين، ويشعرهم بالرعب، من مدى قوة الاحتلال ومخابراته، وبأن أي عمل نهايته أن يكشف من قبل سلطات الاحتلال، وأن يعتقل صاحبه، ما يدفع البعض، للتردد في الالتحاق بالعمل الوطني وممارسة المقاومة.

رابعاً: الانتقام من المناضلين ومعاقبتهم بالاعتقال والسجن، أي أن الاعتقال يهدف في أحد جوانبه، إلى معاقبة المناضل، والانتقام منه بالزج به في السجن، بما يحمله هذا من حرمان، من الحرية والحياة الطبيعية، ويقطع حياته ومسيرته في العمل والتعليم. والهدف من الانتقام هو ردع وترهيب المواطنين، من العمل الوطني والعمل المقاوم، باعتبار أن من يقاوم الاحتلال، يتعرض للسجن والإذلال والقهر والحرمان.

خامساً: حماية وتجنيد العملاء؛ إن الاحتلال يستخدم الاعتقال أحياناً، للتغطية على أحد عملائه في إحدى المجموعات أو الخلايا، حيث يتم اعتقاله، حتى لا يكون معرضاً للكشف والاشتباه به من إخوانه ورفاقه، ويشكل الاعتقال حماية له «وتلميع» لصورته، ليكسب مزيداً من الثقة والخبرة. كما أن الاعتقال وظروف التحقيق التي يتعرض لها المعتقل، تؤدي أحيانا إلى ضعف بعض النفوس، وإلى حالة من الإحباط واليأس، ما يدفع المخابرات لابتزاز المعتقل وتجنيده، مقابل تقصير فترة الحكم، أو بعض الإغراءات الشكلية والكاذبة في الغالب. كما أن تجنيد بعض المعتقلين، يهدف أحياناً إلى كسر إرادتهم وإذلالهم، وليس فقط الاستفادة من دورهم ومعلوماتهم.

سادساً: الاعتقال لغرض التبادل، ومنذ إقامتها، قررت إسرائيل إقامة وحدة خاصة، قادها لفترة من الزمن أرئيل شارون، هدفها خطف واعتقال مواطنين أو جنود عرب، بهدف استخدامهم مخزوناً للتبادل، في حال وقوع جنود إسرائيليين في الأسر. وبعد انطلاق الثورة الفلسطينية ومقاومة الاحتلال، واظبت إسرائيل على عمليات الاعتقال والخطف، بغرض الحفاظ على مخزون يكفي لمبادلة الأسرى الإسرائيليين. وبالمناسبة، فهذه إستراتيجية تحافظ على استمرارها دولة إسرائيل منذ قيامها.

أجهزة الاحتلال الأمنية، وسياسة الاعتقال

باعتبار أن إسرائيل تتفرد بأنها الدولة الوحيدة في العالم التي يملكها الجيش والأمن، وتعتمد في وجودها وربما استمرارها، على امتلاك القوة والتفوق العسكري والأمني، فإن الجيش والأمن يدخل في تفاصيل حياة الإسرائيليين، أكثر من أي جيش وأمن في العالم. وكما يقال، فإن لكل دولة جيشاً، إلا أن إسرائيل فإنها جيش له دولة. وتسيطر

الحياة العسكرية على إسرائيل بصورة لافتة جداً. وتكثر أجهزة الأمن في إسرائيل، ومن أبرزها الجيش النظامي والاحتياط بفروعه المختلفة، سلاح الطيران، المدفعية، الدبابات، المشاة، البحرية، المظليين ووحدة هيئة الأركان، وهناك أجهزة شرطة مختلفة من الشرطة المدنية والموانئ وشرطة السجون وحرس الحدود ووحدات شرطة خاصة، وهناك أجهزة المخابرات الأمنية، منها جهاز الأمن العام الداخلي («الشاباك»)، وجهاز الاستخبارات (الموساد)، وجهاز الاستخبارات العسكرية (آمان). وهنا سنسلط الضوء على الجيش الإسرائيلي، وعلى جهاز الأمن العام، باعتبار أن لهم علاقة مباشرة في الاعتقالات، التي تقوم بها سلطات الاحتلال ضد الفلسطينيين.

أولاً: الجيش الإسرائيلي

فور احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية عام ١٩٦٧، قامت إسرائيل بإنشاء الحكم العسكري الإسرائيلي، وأخضعت الأراضي الفلسطينية لقوانين الطوارئ البريطانية، وأصدرت سلسلة من الأوامر العسكرية، طبقاً لاحتياجات ومصالح إحكام سيطرة الاحتلال، وأبقت على القوانين الأردنية والمصرية، التي تساعدها على تسيير شؤون الاحتلال العسكري. أما القدس الشرقية، فقررت ضمها لإسرائيل، واعتبارها مدينة موحدة وعاصمة لدولة إسرائيل، وطبقت عليها القوانين الإسرائيلية، دون منح سكانها الجنسية الإسرائيلية، كما قامت بتوسيعها عشرات المرات، عما كانت عليه حدودها في ظل الحكم الأردني، وقد عينت حكومة الاحتلال العسكرية، ضباطاً عسكريين، لإدارة الصحة والتعليم والبلديات والضرائب وكافة شؤون الحياة الفلسطينية، واتخذت قواتها العسكرية وأجهزتها الأمنية من المحافظات، مركزاً لعملها، واستولت على السجون والمعسكرات الأمنية والعسكرية الأردنية والمصرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأقامت سجوناً جديدة. واعتبرت إسرائيل أن الأراضي الفلسطينية (الضفة

والقطاع) ليست أراضي محتلة، تنطبق عليها القوانين والاتفاقات الدولية. كما أنها لم تقدم على ضمها لإسرائيل، وأطلقت عليها تسمية «المناطق المدارة» واعتبرتها مناطق متنازع عليها. وطبقاً للتقسيم العسكري للجيش الإسرائيلي، قامت إسرائيل بتقسيم إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أربع مناطق؛ الشمالية وعلى رأسها جنرال عسكري يقود قواتها في شمال إسرائيل، وفي مواجهة جنوب لبنان وسوريا، والمنطقة الجنوبية ويقودها جنرال عسكري وتشمل قطاع غزة ومصر، والمنطقة الوسطى وتشمل الضفة الغربية وما يسمى بالجهة الشرقية أي الأردن والعراق، ثم الجبهة الداخلية.

ويعتبر قائد المنطقة الوسطى، أعلى مسئول عسكري في الجيش في الضفة الغربية، وهو المرجعية للحكم العسكري. وكذلك قائد المنطقة الجنوبية مسؤول عن قطاع غزة. وتم تعيين حاكم عسكري لكل قضاء أو لواء، أي محافظة فلسطينية بلغة الوضع الحالي في السلطة الوطنية الفلسطينية. وكانت الأراضي الفلسطينية تخضع للجيش الإسرائيلي، ولنظام الحكم العسكري المنبثق عنه، ويشرف الحاكم العسكري على كافة الأجهزة الأمنية في المحافظة التي يحكمها. وفي الفترة اللاحقة، وفي عام ١٩٨١، أنشأت إسرائيل ما يسمى بالإدارة المدنية لمساعدة الحكم العسكري وتجميل وجهه. ويقوم جيش الاحتلال بمهمة ما يسمى حفظ النظام العام والمحافظة على أمن الاحتلال، ويقوم بمهمة قمع أي مقاومة فلسطينية ضد الاحتلال، وتقوم وحدات الجيش بإقامة الحواجز العسكرية وتنفيذ حملات الاعتقال، والمطاردة والملاحقة، وقمع المظاهرات والمسيرات، وتنفيذ عمليات القتل والاغتيال والقصف والهجمات بأشكال مختلفة. كما وقام جيش الاحتلال بافتتاح سجون خاصة، وليست تابعة لمديرية مصلحة السجون، ومن أبرز هذه السجون في الانتفاضة الأولى في الضفة الغربية وغزة، سجن الفارعة، الظاهرية، أنصار في داخل الأراضي المحتلة عام ٤٨، النقب ومجدو، وقد استمرت قيادة الجيش الإسرائيلي في إدارة هذه السجون حتى عام ٢٠٠٥، وبعدها سلمت لمديرية مصلحة السجون.

وكان الحاكم العسكري، يحاول إقامة علاقات خاصة بالشخصيات التقليدية والوجهاء ورجال الاقتصاد وكبار التجار، وتقديم بعض التسهيلات الخاصة بهم، حيث ترتبط كافة تفاصيل الحياة بالحكم العسكري، مثل ترخيص محل تجاري أو صناعي أو وكالة تجارية أو تصريح سفر خارج البلاد، أو الحصول على هوية أو رخصة قيادة مركبة أو تركيب خط هاتف أو إقامة مصنع أو شركة أو بناء مدرسة أو فتح نادي رياضي، أو فتح جمعية خيرية أو مؤسسة تعليمية أو طبية، أي مسئول عن كل جوانب حياة الناس في الضفة وغزة. ومن الجدير بالذكر أن للجيش الإسرائيلي وحدة للاستخبارات كفرع من فروع المعلومات حيث تقوم بجمع المعلومات وتقدمها لقيادة الجيش والدولة.

ثانياً، جهاز الأمن العام «الشاباك» (المخابرات)

هذا الجهاز هو أحد الأذرع الأمنية الإسرائيلية الثلاث المركزية في إسرائيل، وهو المسئول إضافة إلى جهازي الموساد وشعبة الاستخبارات العسكرية، عن تزويد الجهات السياسية بالمعلومات والتحذيرات وتقدير الوضع الأمني العام، وتقديم التوصيات الخاصة باتخاذ القرارات في شتى المواضيع، وتقيم الأذرع الثلاث فيما بينها قنوات اتصال وتعاون وطيد، بما في ذلك مجال العمليات التنفيذية، كما تعقد هذه الجهات جلسات مشتركة. وفي كثير من الأحيان يتواجد ممثلو أحد هذه الأذرع في مقر ذراع أخر بغية تنفيذ عمليات مشتركة، فجهاز الأمن العام «الشاباك» يشرف على التأكد والتحقق من الجانب الأمني للطاقة البشرية التي يتم إلحاقها بالموساد وشعبة الاستخبارات، والأجهزة الأخرى في الجيش الإسرائيلي.

ويتمحور عمل جهاز الأمن العام «الشاباك» حول الأمن الوقائي، ومحاربة المنظمات الفلسطينية والانتفاضة، وإحباط العمليات، وحماية موجات الهجرة الكبيرة، واكتشاف الجواسيس وحماية الشخصيات والمؤسسات الإسرائيلية، وشرايين المواصلات الإسرائيلية

في شتى أنحاء العالم وتتوزع قيادة جهاز «الشاباك» على عدة شعب، ومن أهمها:

١. شعبة العمليات وهي من تنفذ مهام شديدة الحساسية.
٢. شعبة حماية الشخصيات في الداخل والخارج.
٣. شعبة حماية الطائرات والسفن والمؤسسات الإسرائيلية في شتى أنحاء العالم.
٤. شعبة إحباط المؤامرات السياسية، وهي شعبة متخصصة في تحليل الأحداث في المنطقة، ومتابعة التطورات السياسية، وتبلور التنظيمات بمختلف أنواعها.
٥. شعبة معالجة قضايا المتطرفين اليهود، الذين يقومون بشكل عام بعمليات ضد الفلسطينيين.
٦. شعبة إحباط الإرهاب.
٧. شعبة التنسيق والتخطيط، ومن الأقسام المهمة في هذه الشعبة هي قسم التوجيه، ويعتبر البؤرة النشطة في جهاز الأمن العام، الذي يتم فيه صهر العاملين به، وفقاً لكفاءاتهم ومتطلبات الجهاز، وفيه يمكن أن نعلم كل شيء، عن كل فرد من أفراد الجهاز، ومدى تميزه واهتمامه، وفي هذا القسم يتم تنمية عملية التثقيف على القيم والأخلاق والحوافز بالنسبة لهم.
٨. شعبة الرقابة على جهاز الأمن العام «الشاباك».
٩. شعبة الأجانب، وهي تعالج القضايا الخاصة بغير العرب.
١٠. شعبة العاملين في القطاع العربي، وهو العمود الفقري للجهاز، ويقتضي كل من يعمل في هذا القطاع، أن يتمتع بصفات خاصة، لأنه يضطر في أغلب الأحيان لمواجهة العملاء الذين جندهم، للحصول على المعلومات لوحده، ويجب أن يكون شخصاً اجتماعياً، ويتمتع بقدرة إقناع وسحر شخصي، وقدرة على تطوير العلاقات مع الآخرين، والتحبب إليهم، والأهم من ذلك أن يكون قادراً على بناء علاقة شخصية مع العملاء، الذين ينظمهم، لأن فشله في بناء هذه

العلاقة، سيجعل من الصعب عليه إقناعهم بخيانة شعبهم والمقربين إليهم، ويجب أن يكون ممثلاً ممتازاً يصعب كشفه.

وفي الشعبة الخاصة بالقطاع العربي يوجد عدة أقسام من أهمها:

أ. قسم الأبحاث.

ب. قسم معالجة المعلومات وتقدير مدى أهميتها.

ت. قسم المحققين وهو القسم الأهم، حيث توجد أقسام التحقيق في كل المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (قبل انسحاب الجيش الإسرائيلي من القطاع عام ٢٠٠٥) وكان أكبرها في قطاع غزة. كما كانت تقسم كل محافظة فلسطينية، إلى مجموعة مربعات جغرافية، يشرف على كل مربع أو عدة مربعات ضابط مخابرات، وتكون مهمته التواصل مع شبكة العملاء واستلام المعلومات منهم أولاً بأول، وتكليفهم بمهمات محددة، واستدعاء مواطنين لمقابلات، ومرافقة الجيش في عمليات المداهمة والاعتقال، باعتبار أن قرار الاعتقال لهذا المواطن أو ذاك، يقرره ضابط المخابرات الذي يحيله للتحقيق.

وقد اعتاد «الشاباك» على تأهيل المحققين، من خلال إجراء تدريب خاص لأفراده، من حيث إلزامية تعلم اللغة العربية، والتعايش مع أسرة عربية لمدة تصل لعدة أشهر بكل تفاصيل الحياة، وكان ذلك يجري في قرى عربية في داخل الخط الأخضر، ولدى عائلات يتعاون بعض أفرادها مع «الشاباك»، وعادة يقدم المحقق نفسه كباحث أو كدارس أو كأجنبي، والغرض من ذلك هو التعرف على تفاصيل حياة العرب وحفظ أمثالهم وخاصة السيئة منها، ومعرفة العادات والتقاليد ونمط الحياة، في كثير من المجالات. وضباط «الشاباك» لا يرتدون الزي العسكري وإنما المدني، ويقوم ضباط «الشاباك» بالتحقيق مع الأسرى والمعتقلين، حيث هنالك ضباط مختصون بالتحقيق ويمكن أن يكونوا قد خدموا كذلك في أقسام ودوائر أخرى في «الشاباك».

مصادر معلومات «الشاباك»:

تعتبر المعلومات العمود الفقري لأي جهاز مخابرات، والعصب الأساسي لنجاح أي عمل استخباراتي، فبواسطة المعلومات، تجري المراقبة من قبل المخابرات للمناضل، وبواسطة المعلومات تجري عمليات الاغتيال والاعتقال والاقتحام أو المداهمات والقصف، وتعتمد المعلومات بالدرجة الأولى في العمل ألاستخباراتي، على العنصر البشري، رغم التطور التكنولوجي الهائل ووسائل المتابعة والمراقبة والتجسس. وبالتالي فإن «الشاباك» يعتمد بدرجة كبيرة جداً في معلوماته على شبكة العملاء، وعلى المعلومات التي يدلي بها البعض ممن يستدعيهم ضابط «الشاباك» في المنطقة ويستجوبهم، وكذلك على معلومات يدلي بها المعتقلون في التحقيق، وعلى معلومات يتم تسجيلها من خلال الاتصالات الهاتفية المحمولة والأرضية والأقمار الصناعية التجسسية، أو من خلال شبكة الانترنت وال- فيس بوك – الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر، وكذلك على المعلومات المنشورة في وسائل الإعلام المختلفة. كما يحصل «الشاباك» على معلومات عامة من المواطنين في المقابلات وفي اللقاءات على المعابر والحدود والمطارات، وكذلك على معلومات من أجهزة استخبارات أجنبية تعمل في الأراضي الفلسطينية.

اختيار ضابط «الشاباك» للرموز العربية مثل الاسم العربي وغيره:

من الملاحظ أن معظم، إن لم يكن جميع ضباط «الشاباك» الذين يختصون بالقسم الفلسطيني، أو العرب داخل الخط الأخضر، سواء كانوا مسئولين عن مناطق أو في قسم التحقيق، يحملون أسماء عربية. وتشمل فترة التدريب لهؤلاء الضباط فترة تعايش مع العرب، وتعلم اللغة العربية، إلى جانب العادات والتقاليد، إضافة لاختيار اسم عربي. ولهذه التسمية دلالتها، حيث يرغب ضابط المخابرات المسئول عن مخيم أو قرية أو مدينة ما، أن يختلط بالسكان ويتحدث معهم، وإطلاق اسم عربي على نفسه، يجعل هذا الشخص جزءاً من نسيج المنطقة، وليس غريباً عنها ولو بالاسم، أو بالشكل.

ويتخذ ضابط المخابرات أسماء عربية، مثل «يونس» وهو الاسم الذي أطلقه على نفسه «يوفال ديسكن» والذي يرأس جهاز «الشاباك» منذ عام ٢٠٠٥، حيث كان مسئولاً عن مخيم بلاطة قرب نابلس في بدايات عمله. وكذلك «عوفر ديكل» النائب السابق لرئيس «الشاباك» وكان يدعى «غزال» وكان مسئول في أواخر السبعينات عن منطقة رام الله أو جزء منها. وهناك من أسمى نفسه جابر، أبو شريف، أبو داوود، أبو طارق، آدم، أبو علي ميخا.. وغيرها من الأسماء. وهدف ذلك هو أن لا يستمع المعتقل أو المواطن إلى اسم غريب، أي محاولة للتغطية على طبيعته كعدو بانتحال اسم عربي، ويختلف وقع الاسم على أذن المواطن للوهلة الأولى أن يقول «اسمي يوفال» أو اسمي يونس أو جابر أو أبو طارق، وكذلك الأمر في التحقيق، فهم يتخذون أسماء عربية لكسر الحاجز النفسي مع المعتقل، وحتى لا يشعر المعتقل أنه يجلس مع عدو، وحفاظاً كذلك على سرية الاسم لضابط المخابرات، اعتقاداً منهم أنه يمكن أن يكون عرضة للمراقبة والملاحقة. كما ويستعمل ضباط المخابرات والمحققون الأمثال العربية بكثرة، في حديثهم، للدلالة على معرفتهم بالثقافة العربية، وتوظيف هذه الأمثال في التحقيق، من أجل تحقيق نتائج إيجابية، وهذا ينطبق على أحاديث نبوية شريفة وآيات قرآنية كريمة بالإضافة إلى استخدام التاريخ الفلسطيني أو العربي، وتعابير من التراث الفلسطيني.

أسلوب عمل المخابرات الإسرائيلية ووسائلها في جمع المعلومات:

تقسم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى دوائر، يقف على رأس كل منطقة ضابط كبير، وتوزع المناطق الرئيسية إلى مناطق أصغر، ثم لمربعات. ويتولى كل ضابط مربع، وخاصة المبتدئون منهم. ثم تتوسع دائرة المسؤولية إلى مربعات أكثر مع أقدمية كل ضابط في العمل، وزيادة خبرته وارتقائه في السلم الوظيفي، وفي نجاحه في عمله، وعلى سبيل المثال، تقسم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: شمال وسط وجنوب، ويقود كل منطقة ضابط كبير، ثم يقسم الشمال: نابلس جنين طولكرم قلقيلية، ثم تقسم نابلس إلى مربعات وهكذا.

يقوم الضابط المسؤول عن مربع أو مخيم أو مجموعة قرى أو مدينة بدراسة الملف السكاني، حيث تحتفظ إسرائيل بسجل سكان وتحدثه مع كل مولود حتى اللحظة وتسجل كل حالة وفاة، أما المباني، فتقوم بتصوير جوي على مدار الساعة، ويتم تحديث أي إضافات جديدة مهما كانت بسيطة في أي مبنى، علماً أنها تحتفظ بالتنظيم الهيكلي كاملاً، وتتابع بدقة أي تعديل فيه، ويدرس ضباط المخابرات المنطقة وطبيعة المخيم أو القرية، من حيث أصول السكان، العائلات والعشائر، عدد المدارس، المستشفيات، الشخصيات ، طبيعة وظائفهم، كبار الملاكين، وجهاء العائلات، التجار والأغنياء، المعلمين، وكل مصدر حيوي لجمع المعلومات. ثم هنالك خارطة وسجل خاص بأولويات المخابرات في كل مرحلة يتعلق بالفصائل والنشطاء في هذا الموقع، الأسرى سابقاً، الأسرى الحاليين، ثقل التنظيمات في الموقع وتصنيفها. ويتظاهر أحياناً ضابط المخابرات في المنطقة بمعرفة كل شيء، لإشاعة حالة من القلق والخوف وعدم الثقة لدى المناضلين، علماً أن معلوماته عامة، ويحصل عليها من خلال المقابلات المباشرة والإجابات العادية للمواطنين، ومن خلال وسائل الإعلام، ومن خلال العملاء والمراقبة والمتابعة، ويحاول الضابط الذي يسمى «ركاز» بالعبرية (أي مركّز) الإيماء بالذكاء ومعرفة المنطقة وخلافاتها ومشاكلها العامة والاجتماعية، ويحفظ عدد من الحالات للاستعراض واستدراج المعلومات بإلحاق التفاصيل.

أولويات المخابرات الإسرائيلية:

تعتبر المخابرات حماية الشخصيات الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي والأفراد، مدنيين وعسكريين ومستوطنين، همّها وأولويتها الأساسية، ولذلك فإن مواجهة الشعب الفلسطيني وضرب وتصفية وإضعاف وإحباط مقاومته وثورته وانتفاضته ونضاله، الهدف الأول في عملها. ورغم أن العمل الوطني الرافض للاحتلال والمقاومة شاملة ومتنوعة، ويحاربها الاحتلال، إلا أنه يضع الأولويات طبقاً لخطورتها على أمنه. ولذلك

فإن المخابرات تولي الاهتمام الأول لضرب ومواجهة المقاومة المسلحة. وبالتالي من يمارس المقاومة المسلحة والعمل الفدائي يكون الهدف الأول، سواء كان فصيلاً أو قيادة أو خلية أو فرداً أو مجموعة.

يختلف تركيز عمل المخابرات من مرحلة تاريخية إلى أخرى، طبقاً للتغيرات السياسية، لكنه ثابت في أولوية التركيز وتوجيه الضربات للمجموعات المسلحة، بغض النظر عن العقيدة أو الأيديولوجية أو التسمية أو الشعارات. فعلى مدار عقود كان التركيز يتوجه لمحاربة الثورة الفلسطينية وفصائلها المسلحة، وفي طليعتها حركة فتح والجبهة الشعبية والديمقراطية والعربية والقيادة العامة والنضال الشعبي واستمر هذا ما بين عام ١٩٦٥ حتى بداية الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧. وفي تلك الحقبة لم توجه المخابرات أي ضربات للإخوان المسلمين أو الحزب الشيوعي، إلا لفترة محددة «مرحلة الجبهة الوطنية» القصيرة، التي شارك بها الحزب الشيوعي، بينما اختلفت الصورة بعد اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، حيث سلّطت المخابرات الإسرائيلية الضوء والتركيز والمواجهة على حركتي حماس والجهاد الإسلامي. ثم عادت الأمور مرة أخرى بعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، انتفاضة الأقصى، حيث عادت فتح وفصائل المنظمة لتكون هدفاً للضربات الإسرائيلية، بسبب تفعيل واستئناف العمل المسلح لفصائل المنظمة، إلى جانب حركتي حماس والجهاد ولجان المقاومة الشعبية.

إن «الشاباك» لا يهمه اسم الفصيل ولا عقيدته ولا مواقفه مع السلام أم ضده، أو مع اتفاق أوسلو أو ضده، بل ما يهمه هو، هل يمارس هذا الفصيل العمل المسلح أم لا ؟ ولذلك فعدوّه المقاومة المسلحة بالدرجة الأولى. فأولاً العمليات الاستشهادية والعمليات الفدائية والهجمات المسلحة التي تستهدف جنود ومستوطنين، ثم تأتي في مرتبة ثانية عمليات المقاومة الشعبية من مولوتوف، سكاكين، حجارة، تخريب ممتلكات وغير ذلك، ثم المظاهرات والمسيرات، خاصة في مناطق حساسة مثل القدس، أو على الحواجز

العسكرية، أو بالقرب من المستوطنات وجدار الفصل العنصري، أو الطرق الرئيسية. يحتل الفصيل الذي يمارس العمل المسلح الاهتمام الأكبر لدى «الشاباك» ويضعه تحت التركيز الكامل، ويراقب حركة المجموعات والقيادات، ولا سيّما الأجنحة العسكرية. وعمل الفصائل المنفرد وتبني المسؤولية عن العمليات المسلحة، يسهل على «الشاباك» كثيراً في الوصول إلى المجموعات المسؤولة، وبدلاً من أن يستغرق الأمر جهداً في البحث عن المجموعة في فتح، أو الشعبية أو حماس أو جهاد وغيرهم، فإن تبني فصيل معين المسؤولية عن عملية معينة، يسهّل عمل «الشاباك» في متابعة وملاحقة هذا الفصيل من، أجل الانتقام منه وتصفية كوادره ومناضليه. كما أن انفراد فصيل بالعمل المسلح، يجعل مهمة «الشاباك» أكثر سهولة في المراقبة والمتابعة. وقد أظهرت تجربة انتفاضة الأقصى في الأربع سنوات الأولى، عندما ساهمت جميع الفصائل الرئيسية في العمليات الفدائية حالة، ارتباك وفشل وعجز لدى «الشاباك»، وعدم قدرته على المتابعة. وبعد انطلاق الجهاد وحماس وممارسة العمل المسلح، على نحو واسع في نهاية الثمانينات، بدأ ضباط «الشاباك» في تلقي تدريبات في الشأن الإسلامي وفي معرفة شخصية المتدين وحفظ بعض الآيات والأحاديث، والتعرف على تركيبة حماس والجهاد وآليات اتخاذ القرار فيهما.

وهناك أولويات أخرى لجهاز المخابرات، وهي الإيقاع بين الفصائل والمجموعات بشتى الطرق، واستخدام سياسة «فرق تسد»، كما يقوم ببث روح اليأس من المقاومة ونتائج عملها، وإبعاد عدد من الشباب عن المقاومة والعمل النضالي، من خلال تجنديهم بواسطة الإسقاطات وغيرها.

«الشاباك» ودور العملاء:

تعتبر ظاهرة العملاء أمراً مرتبطاً مع كل احتلال واستعمار عرفته الشعوب، في كل مكان في العالم وعبر التاريخ، حيث يعمد الاستعمار لتعزيز وجوده وحماية أمنه إلى تجنيد

العملاء بأشكال مختلفة ومتعددة ، ويعمل في هذا الإطار إلى إثارة الفتن والخلافات والصراعات العرقية والطائفية والقبلية والعشائرية والجغرافية والطبقية أحياناً، والاتجاهات السياسية وغير ذلك، ويغذي بهذه الطريقة أو تلك الصراعات وينحاز إلى فئة ضد أخرى لتحقيق مصالحه.

وبما أن الاستعمار الصهيوني فريد من نوعه، حيث يستهدف في النهاية كل الأراضي التي يسيطر عليها ويعمل على طرد كل السكان منها، فإنه يتعامل مع بعض الفئات مؤقتاً لخدمة أهدافه في تحقيق الهدف النهائي، ومنذ بداية الغزو الصهيوني الاستعماري والاستيطاني لفلسطين، حاولت العصابات الصهيونية تنظيم بعض الأفراد بغرض سرقة الأراضي بالدرجة الأولى، ثم الحصول على المعلومات. ورغم مرارة وقسوة الظروف التي مرت على الفلسطينيين فإن الاحتلال الإسرائيلي فشل في استمالة أو تجنيد فئة أو جماعة سياسية، أو اقتصادية أو اجتماعية أو طائفية أو سكانية، وبقي مجاله الوحيد، تنظيم أفراد فقط، والحالة الوحيدة التي حاول فيها تشكيل جماعة كانت مثال «روابط القرى» التي اختصرت المشاركة فيها على بضع عشرات من المواطنين، والتي أسقطها الجمهور الفلسطيني، وتحول أفرادها إلى حماية الاحتلال، قبل أن يعلنوا استقالتهم واستنكارهم لها. ولم يحقق الاحتلال نجاحاً كما فعل في لبنان حينما أنشأ ما يسمى «جيش جنوب لبنان» بقيادة أحد ضباط الجيش اللبناني الرائد سعد حداد، وخلفه في هذا المنصب أنطوان لحد. لكن الأمر انتهى بانتصار المقاومة اللبنانية وتحرير الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠ وهروب قيادة وأفراد هذا «الجيش» العميل والمتعاون مع الاحتلال إلى دولة إسرائيل.

لقد تعددت أشكال وأساليب «الشاباك» في تجنيد العملاء، واستغل «الشاباك» على نحو بشع وإجرامي السيطرة الكاملة للاحتلال على حياة الشعب الفلسطيني في كافة تفاصيل الحياة اليومية لممارسة الابتزاز والتهديد والتخويف لتجنيد العملاء، والملاحظ

في الحالة الفلسطينية، وبعد مراجعة سجل العملاء خلال الأربع عقود الماضية، أن الغالبية الساحقة منهم تنتمي إلى فئات اجتماعية فقيرة جداً، وتعيش ظروفاً قاسية مادية واقتصادية، ومستواها العلمي متدن جداً، ويغلب على حياتها الشخصية الفشل في العمل وفي العلاقات الاجتماعية، وتعتبر على هامش المجتمع، وسلوكها الاجتماعي يغلب عليه الانحراف، ما يزيد من عزلتها الاجتماعية، ويسهل على «الشاباك» مهمة تجنيدها. ويقوم «الشاباك» بتجنيد العملاء من خلال:

١. المقابلات الشخصية التي يجريها ضابط المخابرات عبر توجيه طلبات للمواطنين لمقابلة المخابرات في المنطقة المسئول عنها، حيث يدرس شخصية المواطن ومدى استعداده للتعاون.

٢. مقدمي طلبات الحصول على تصاريح أو إذن أو مساعدة، حيث أن مغادرة البلاد على سبيل المثال، لأي غرض كانت، تحتاج إلى تصريح إسرائيلي، وبالتالي تحتاج موافقة المخابرات، ولذلك كان من يريد الحصول على تصريح ويتم رفضه، يتوجه في حالة الحاجة للسفر إلى المخابرات، التي تستغل حاجة بعض الحالات وتعمل على تجنيدها مقابل التصريح. ومن أراد رخصة قيادة مركبة، كان يحتاج كذلك إلى موافقة المخابرات الإسرائيلية، والأمر يصبح أكثر صعوبة إذا كانت رخصة سيارة عمومي أو شحن أو باص، بحيث تزداد نسبة الابتزاز وممارسة الضغوط. أو في حالة الحاجة لتركيب خط هاتف للمنزل أو محل تجاري، حيث يحتاج إلى موافقة المخابرات، ويمنحه الحاكم العسكري أو ضابط المخابرات ذلك كامتياز منه، وليس كحق للمواطن الفلسطيني. وكذلك التعيين في وظيفة حكومية، معلمة مدرسة أو موظف في الصحة أو الضريبة أو الزراعة وغير ذلك. كانت سياسة رفض الطلبات سياسة مدروسة ومنهجية، من قبل المخابرات الإسرائيلية، بهدف تجنيد أكبر عدد ممكن من مقدمي الطلبات.

٣. تصريح علاج في إسرائيل: لم تمارس دولة، ربما في العالم ابتزازاً بشعاً على هذا النحو، لمريض مصاب بالسرطان أو بحاجة لعملية جراحية، كما حصل من قبل الاحتلال الإسرائيلي، حيث أن «الشاباك» وفي عديد من الحالات، اشترط على المريض أو ذويه التعاون مع «الشاباك»، كشرط لمنحه تصريح علاج، ويمكن ملاحظة ما يجري من مساومات مع المرضى من قطاع غزة، لتجنيدهم مقابل العلاج أو تصريح عمل، حيث نُشر تقرير بهذا الخصوص في منتصف عام ٢٠٠٨.

٤. المعتقلين الجنائيين: لقد وجد «الشاباك» في هذه الفئة مرتعاً له، حيث كان يعرف أن هذا الشخص متورط في عملية دهس أو سرقة أو سطو مسلح، أو حتى قتل جنائي، أو ما يسمى القتل على خلفية أخلاقية، وكان يجند من بينهم مقابل مساعدتهم على الخروج من القضية المتهم فيها، أو التخفيف من الحكم الصادر بحقه. ليس بعيدا عن هذه الفئة أولئك الذين تورطوا في قضايا مالية، ديون وقروض كبيرة وإعطاء شيكات بدون رصيد وما شابه ذلك، وأصبحوا من الفئات المستهدفة من قبل «الشاباك».

٥. تجنيد من بين الأسرى والمعتقلين: قامت إسرائيل على مدار سنوات الاحتلال ولا زالت، باعتقال مئات الآلاف وإخضاعهم للتحقيق والاستجواب والتعذيب، وهي تجد في هؤلاء الفرصة لتجنيد بعضهم، حيث تعتبر هذه الفئة الأكثر قدرة ربما على خدمتها وتحقيق أهدافها، وغالباً ما يجري ذلك في فترة التحقيق في الزنازين، حيث تمارس المخابرات كل أشكال الضغط والابتزاز، لتجنيد البعض بتقديم وعود للمعتقل، بالمساعدة على تخفيف الحكم الصادر بحقه، أو الإفراج عنه في أية دفعة يتم الإفراج عنها، في عمليات إفراج ما يسمى بحسن النية، اتجاه السلطة الفلسطينية، أو أية مناسبة أخرى، وتَعده بتقديم بعض المساعدات

المالية البسيطة. وتعتقد المخابرات أن تجنيد أحد المعتقلين في التحقيق، قد يساعدها في اختراق تنظيم ما أو مجموعة محددة.

٦. تجنيد من بين أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية: حيث ترى المخابرات أن تجنيد أحد أفراد أو ضباط الأجهزة الأمنية الفلسطينية، يساعدها كثيراً ويسهل مهمة جمع المعلومات ومراقبة عمل السلطة وأجهزتها.

مهام العملاء:

إن مهام العملاء تختلف من شخص إلى آخر، طبقاً لمؤهلاته وقدراته وخبرته وتجربته ومعرفته وطبيعة علاقاته، ومدى حضوره وقوة شخصيته. وخلال العقود الماضية تبين أن أبرز المهام التي يكلف بها «الشاباك» العملاء هي:

١. مراقبة ومتابعة وجمع معلومات عن أفراد محددين ويزود «الشاباك» العملاء بأسمائهم وعناوينهم وأحيانا بصورهم، حيث يحرص «الشاباك» على زرع عدد من العملاء في كل مربع لرصد النشاطات والتحركات فيه.

٢. يكلف «الشاباك» بعض العملاء الالتحاق بإحدى الفصائل، وممارسة النشاط فيها إما بشكل عام، أو يكلفه الاحتكاك بأفراد معينين لشق طريقه بالانتماء لهذا الفصيل أو ذاك.

٣. تزويد «الشاباك» بمعلومات عن أي نشاط في منطقة السكن للعميل، أو مكان عمله أو في المدرسة أو الجامعة أو المؤسسة أو الجهاز المحدد.

٤. تكليف العميل بتنظيم شباب في التنظيمات الفلسطينية، من أجل اعتقالهم بذريعة الانتماء لهذه التنظيمات.

٥. تحديد تحركات ومواقع مناضلين وقيادات وكوادر مطلوبة للاحتلال، وتسهيل اعتقالهم أو اغتيالهم.

٦. بث الفتن والمشاكل من خلال شائعات محددة، أو نشر معلومات عن شخص ما أو جماعة ما، بهدف إثارة الفتنة في المجتمع.

٧. تجنيد عملاء آخرين أو ترشيح البعض لتجنيدهم لدى ضابط «الشاباك».

٨. التسلل للأجنحة العسكرية للفصائل، والالتحاق بها، ونقل ما يحدث بها «للشاباك».

٩. الانتقال للعمل أو السكن في منطقة جغرافية غريبة عنهم، أي الانتقال من محافظة إلى أخرى، واختيار مكان جديد للسكن أو للعمل، من أجل القيام بمهمات في المنطقة الجديدة والتي لا يعرفهم أحد فيها.

١٠. تحويل بعض العملاء للعمل وخدمة الموساد في العمليات الخارجية.

١١. الانضمام لقوات الاحتلال بشكل خفي، لإرشادهم لأماكن محددة أو التعرف على أشخاص عن بُعد.

١٢. زرع جهاز تسجيل سري أو تجسسي في مكتب ما أو مقر ما أو في منزل شخص أو في سيارته. وزرع قنبلة موقوتة والإشراف على تفجيرها أو إطلاق نار على شخص ما.

١٣. مرافقة رجال المخابرات أو وحدات خاصة تابعة لجيش الاحتلال مثل وحدة المستعربين التابعة لحرس الحدود، من أجل تنفيذ مهمات معينة داخل المدن، أو القرى أو المخيمات الفلسطينية، كعمليات القتل والاغتيال والاعتقال ونصب الكمائن وغيرها.

١٤. تصوير موقع محدد أو شخص محدد، أو مجموعة مناضلين أو مكتب أو منزل أو سيارة.

١٥. تجنيد بعض الفتيات والشبان أو استضافتهم وتصويرهم، في أوضاع غير لائقة وحساسة، لابتزازهم وإجبارهم على التعاون مع المخابرات.

١٦. القيام بمهمات محددة داخل زنازين التحقيق في مراكز التحقيق المختلفة.

حيث تحتفظ المخابرات بعدد من العملاء في مراكز التحقيق المختلفة، وتستخدمهم في الزنازين، أثناء فترة التحقيق مع المعتقلين، حيث من الصعب تمييز المعتقل داخل الزنزانة، إن كان عميلاً أو مناضلاً، ويقوم هذا العميل بمهمة إثارة الحديث والكلام «لسحب اللسان» ويعتقد المعتقل أن هذا أحد زملائه المعتقلين فيبادله الحديث ويخبره عن مجرى التحقيق معه، وتكون المخابرات في التحقيق قد أبلغت العميل بتفاصيل عن المعتقل الذي سيلتقي به في الزنزانة، وتطلب منه أن يحادثه، وربما أحياناً يفاجئه ببعض المعلومات، وأحياناً تكون مهمته إحباط المعتقل وإدخال اليأس إلى قلبه وعقله، وفي أحيان أخرى يقوم العميل بتزويد المعتقل بمعلومات خاطئة أو تفاصيل عن حياته من أجل تعزيز الثقة بينهما، وقد يدفعه العميل للاعتراف من خلال إقناعه أن هذا أمراً عادياً، وأنه لا طائل من الصمود، وأنه سيتعذب، وفي النهاية سيجبرونه على الاعتراف. وبالطبع يقوم العميل بدور المناضل الصلب الصامد منذ مائة يوم في التحقيق، وأنه متهم في عملية كبيرة، ويروي تفاصيل عنها بشكل دقيق وعن المجموعة، وتكون معلومات صحيحة أحياناً يفترض العميل أن المعتقل يعرفها، ما يدفعه للتصديق ومنح الثقة لهذا العميل، ويبدأ بالحديث معه في تفاصيل قضيته. وأحياناً يعمد العميل للتعامل مع المعتقل في الزنزانة باعتبار أنه لا يثق به وأنه يشك فيه باعتباره عميلاً، حتى يدلي بمعلومات للتصديق أنه مناضل حقيقي وبطل.

بعض هؤلاء العملاء يعمل لأيام أو أسبوع أو شهور متواصلة، ويخرج للخارج في عمل أو لبيته، وبعضهم يتم إحضاره من قسم العملاء في أحد السجون لتنفيذ مهمة محددة ثم يعود. وربما من أخطر العملاء من يتم تجنيده للتو ومعروف لدى زملائه في المجموعة

أنه أحد أفرادها الأبطال، ويبدأ بممارسة مهماته كعميل جديد مع أفراد مجموعته ومع أفراد يثقوا به إلى أن يتم اكتشافه، حيث يكون قد حصل على الكثير من المعلومات، التي يعني ثمنها سنوات طويلة ومعاناة وعذابات في السجون.

ومن المعروف، أن العملاء في الزنازين ينتحلون أسماء مختلفة لمناضلين معروفين بالاسم، ولكن لا يعرفهم المعتقل بالشكل، فيقدم العميل نفسه، على أنه فلان القيادي المعروف في كتائب المقاومة المعروفة، أو من الأجنحة العسكرية، أو هذا الفصيل أو ذاك، حيث أن المعتقل وعندما يسمع باسم معروف وطنياً يرتاح له ويحدثه ويستشيره بشأن التحقيق معه، وماذا يريد منه ضابط المخابرات، وأنه لن يعترف عن كذا وكذا وبهذا يكون قد اعترف.

وفي معظم الأحيان، فإن العملاء في الزنازين يحملون ميكرفون مفتوح يسمع من خلاله المحقق في غرفة التحقيق كافة تفاصيل الحديث، الذي يجريه العميل مع المعتقل، أو يحمل جهاز تسجيل، وفي بعض الحالات فإن مهمة العميل لا تكون الحصول على معلومات، بل التعرف على شخصية المعتقل، خاصة إذا كان مغلقاً ولا يتحدث لدى المخابرات، فيطلبوا من العميل محادثته في الزنزانة للتعرف على شخصيته ومدى قناعته بالعمل الوطني أو الانتماء، وما إذا كان يعاني من مشاكل محددة. وبطبيعة الحال من الصعب بل من المستحيل أحياناً التعرف على شخصية العميل في الزنازين فهو في حالة يرثى لها كما المعتقل وينام في زنزانة ويستدعى للتحقيق ساعات طويلة صورياً، ويعود إلى زنزانته مدعياً أنه متعب جداً ويريد استغلال الوقت للنوم، وينام فعلاً ولكن ليس قبل أن يؤدي الصلاة التي «ضاعت» عليه في التحقيق الصعب، وأحياناً يقرأ ما يحفظه من آيات الذكر الحكيم لإكمال الصورة الزائفة. وأحياناً يمضي عدة أيام لا يتحدث ويقدم للمعتقل نصائح بأن لا يكثر من الحديث مع أحد، وبأن عليه الصمود، وأن الأمر ليس صعباً وأنها ستفرج، وأن عليه أن ينام ما يكفي لمساعدته على الصمود، ثم يقول

له إنه على استعداد لمساعدته إذا أراد أن يوصل أي شيء للعائلة أو الأصدقاء وزملائه المطاردين، أو لأي شخص في الخارج، وذلك من خلال زيارة المحامي الذي سيحضر لزيارته، حيث يستطيع إرسال ما يريد، وإذا أراد أن يكتب رسالة فيمكن إيصالها.

إن مهمة التمييز بين العميل والمناضل في الزنازين تكاد تكون مستحيلة، ولذلك فإن الحل الأمثل يتجاوز الجهد المبذول في التفكير بالأمر، إذا كان الموجود عميلاً أو لا هو أن لا يتحدث المعتقل المناضل مع أحد عن أي معلومات تخص قضيته، سواء ما اعترف به، أو لم يعترف به، وعليه أن يفترض أن كل من في الزنازين ليس موثوق بهم، بما في ذلك زملائه الذي اعتقل معهم، وأن لا يثرثر أو يفرط في أي معلومة مهما كانت تافهة أو بسيطة أو ثانوية، وأن يلزم الصمت، وعدم الحديث كلياً، عن القضية التي يتم التحقيق بها، وأن يتحدث بكل الأمور الأخرى، وفي كل المجالات بدون حرج أو حدود، ويستطيع من خلال هذا الحديث، أن يبين للمحققين شخصية غير شخصيته، أي يمكن التمثيل، وبذلك تشويش المحققين من خلال المعلومات المغلوطة التي تصلهم من عملائهم في زنازين التحقيق.

إن العملاء في زنازين التحقيق يحفظون قصصاً تفصيلية، ولديهم قدرة هائلة على الاقناع وعلى دفع المعتقل للحديث، وهذا بفعل التدريب الذي تلقّوه وخبرة سنوات لدى بعضهم في نفس المكان ونفس المهمة، وبفعل الإشراف المباشر من قبل ضابط المخابرات.

إن التذاكي من أي معتقل، والافتراض أن لديه قدرة على التمييز سيؤدي به إلى الكارثة، إن عليه الصمت المطلق والمطبق، وأن لا يتحدث عن قضيته. إن الأشكال والأدوار التي يقوم بها العملاء لا حصر لها، وكلما اكتشف لون أو شكل استحدثوا الجديد، ولذلك فإن عدم الحديث وعدم الإدلاء بمعلومات لأي كان في الزنازين، هو الحل الأمثل بل الوحيد للنجاة من الوقوع في كارثة الاعتراف وجلب الويلات على النفس وعلى الآخرين.

بالتأكيد، العملاء يقدمون أنفسهم حسب الحاجة، وحسب المعتقل أمامهم، والمهمة المكلف بها، حيث يقول إنه من حركة فتح، وآخر من حماس، وثالث من الجهاد، ورابع من الشعبية وذلك حسب الخطة التي يضعها ضابط المخابرات.

إن أمانة المسؤولية وقسم الانتماء يقتضي من المعتقل المناضل أن لا يفرط بالمعلومات التي لديه، وأن لا يعترف على زملائه ويزج بهم في السجن، من خلال الوقوع لدى عميل في زنزانة.

غرف العار (غرف العملاء في السجون):

منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، ابتدعت المخابرات الإسرائيلية أسلوباً جديداً لمساعدتها على انتزاع اعترافات من المناضلين المعتقلين، والإيقاع بهم من خلال جملة من وسائل وأساليب الخداع، وكانت إحدى هذه الوسائل، هي تخصيص غرف محددة في عدد من السجون، تكون جزءاً من السجن، ولكنها مفصولة عن أقسام المعتقلين المناضلين، وتزج المخابرات بها مجموعة من العملاء الذين تم تجنيدهم من بين المعتقلين في السجن ومراكز التحقيق، أو إحضارهم من الخارج لأغراض مؤقتة والقيام بالعمل، أو ممن هربوا من السجون من بين المناضلين ممن اكتشف أمرهم، وتأخذ الغرف وأحياناً قسماً كاملاً (عدة غرف) هيئة وسلوك وترتيب الأقسام العادية للمناضلين ويكاد يستحيل التمييز فيما بينها.

فهم يقومون بتنظيم أنفسهم على هيئة أقسام المناضلين من حيث وجود ممثل للقسم، ووجود عمال سواء في المطبخ أو داخل القسم أو في المغسلة، أو من حيث وجود مكتبة أو ممثل معتقل وممثلي فصائل وتأدية الصلوات بشكل منتظم ودروس حفظ القرآن والتفسير والجلسات الثقافية أو التنظيمية، كما تفعل الفصائل في الأقسام العادية. وكل هذا من أجل خداع الأسير والمعتقل الجديد.

وتستخدم المخابرات، ما أطلقت عليه الحركة الأسيرة، غرف العار أي غرف العملاء، لاستكمال عملية التحقيق على نحو جديد، وترسل المخابرات المعتقل إلى هذه الغرف في حالة الصمود وعدم الاعتراف، أو في حالة الشك أن ما زال لديه ما لم يعترف به، وبهدف التأكد من أنه لم يبق أي شيء لدى المعتقل، وأحياناً بهدف الإذلال والمس بكرامة المعتقل أو إهانته، وخاصة عند تحويل قيادات معروفة إلى هذه الغرف ويتعمدون كشفهم له.

ويتم الأمر أولاً في التحقيق، حيث يلجأ ضابط المخابرات إلى تحويل المعتقل لغرف العار، عندما يصل إلى طريق مسدود، فيقول المحقق للمعتقل إن التحقيق انتهى وأنه سيتم تحويله إلى السجن العادي، ويقوم بإجراء كافة الترتيبات المعروفة لدى المعتقلين، مثل عرضه على الشرطة وأخذ إفادته التي ينفي مزاعم المحقق، ويقول له إنه سيحوّل القضية بناء على اعتراف أحد زملائه أو إلى الاعتقال الإداري، إذا لم يكن هناك أحدٌ قد اعترف عليه، وبعد هذه الإجراءات يكون المعتقل على ثقة أنه سيذهب إلى السجن، الذي سمع عنه طويلاً، إذا كانت هذه تجربته الأولى، وسمع عن الحركة الأسيرة وتضحياتها وعن التنظيم في السجون، وما أشيع عنها بأنها مدارس ثورية وما إلى ذلك.. وعندما يصل إلى قسم العار «العملاء» يتم استقباله بحرارة شديدة، لا يجدها أصلاً في السجون العادية، ويتم تقديم الملابس النظيفة له، ويأخذ حماماً ساخناً، ويقدم له وجبة طعام ساخنة وجيدة، بعد أن كان يتضور جوعاً في الزنازين، ويشتهي الطعام (أو أن يذوق طعم الشبع) ويشرب الشاي والقهوة والعصائر، ويعوض كل ما فقده طوال فترة التحقيق في الزنازين، ثم يقدمون له أنفسهم أحياناً بأسماء، معظمها كاذبة، وبعضها لأسماء يعتقدون أن المعتقل الضيف يعرفها ويسمع عنها ولا يشك فيها أبداً، ثم يدعونه لتأدية الصلاة الجماعية، إذا كان من حماس والجهاد أو فتح، ويطلبون منه تحديد تنظيمه وإلى أي تنظيم ينتمي، حيث يصبح تحت مسؤولية الفصيل المحدد ويشارك في الجلسات، وبعد مضي أيام وأحياناً أسابيع إذا احتاج الأمر، وبعد أن ينالوا ثقته تماماً تبدأ مرحلة

السؤال والاستجواب بشكل متقن وذكي، ودون أن يشعر أحياناً يطلبون منه أن يكتب ما جرى معه في التحقيق، كإجراء أمني للتنظيم، وأن يكتب القسم الأول ما اعترف، به والقسم الثاني ما لم يعترف به، وأحياناً إذا شعروا أن لديه حذراً، يتحدث معه الذي يدعي أنه المسؤول عن التنظيم، ويطلب منه أن يقول له أي قضايا لم يعترف بها، وانه يمكن إيصالها لأفراد المجموعة، التي لا زالت في الخارج، وكذلك معلومات عن أسلحة ومطاردين أو مخابئ أو تمويل أو تدريب أو أسماء أفراد آخرين، أو عمليات يتم التخطيط لتنفيذها. ويلجأ العملاء أحياناً في هذه الغرف، وعند رفض المعتقل الكتابة، أو الحديث أو الإفشاء بمعلومات، باتهامه أنه ربما يكون عميلاً وأن التنظيم يشك فيه وأحياناً تجلس معه لجنة، للتحقيق معه في ارتباطه بالمخابرات، وأن لديهم معلومات، وأحياناً يواجه تهديدات، وهذا لدفعة للإدلاء بمعلومات يثبت فيها أنه برئ، وهو الأمر المطلوب بالنسبة لهم. كما يلجأ العملاء لتكليف القادم الجديد بمهام مثل موجه ثقافي أو موجه غرفة أو مسئول لجنة ما. وقد حدث في كثير من الأحيان أن قام العملاء بإبلاغ المعتقل أن المسئول الكبير عندهم سيلتقي به وهو قادم من قسم آخر بشكل خاص لمقابلته، ولكنه يحافظ على سريته، ولا يكشف نفسه، ولذلك سيقابله ملثماً، وعلى المعتقل أن يجيب على أسئلة المسئول، وبالفعل يجلس المعتقل مع هذا المسئول الملثم، ويقدم له كافة المعلومات التي لديه، وبعد أن ينهي يزيل المسئول اللثام فيجد المعتقل أمامه ضابط المخابرات، الذي حقق معه شهوراً أو أسابيع ولم ينتزع منه معلومة واحدة، ويكون بالطبع قد سجل كامل المعلومات. وهناك أسلوب آخر وخطير كذلك، استُخدم في غرف العصافير (غرف العار)، حيث يتم إرسال المعتقل إلى غرف العصافير في السجن الذين يتم التحقيق معه فيها، أو أي سجن آخر، ويتركون له مجالاً أن يكتشف أنها غرفٌ للعصافير وبهذا يمتنع عن الحديث ويأخذ حذره وعند عودته إلى التحقيق يبلغه المحقق أنه تم إرساله لغرف العار، وأنه لا يوجد شيء عليه، وسيتم الآن تحويله للسجن ولكنه لا يحول بالفعل إلى

غرف المناضلين، وإنما يحول إلى غرف عار أخرى، في سجن آخر، أو في نفس السجن، وعندها يثق المعتقل بالموجودين ويعطيهم «المعلومات اللازمة».

كما قامت أجهزة المخابرات بإدخال مناضلين إلى غرف العار، بهدف إعطاء الطمأنينة والأمان لمعتقلين آخرين مقاومين جداً، حيث عندما يشاهدوا أصدقاءهم موجودين في تلك الغرف، يرتاحوا ويثقوا بالموجودين، وبالتالي يقدموا ما يطلب منهم من معلومات. والجدير بالذكر أن المناضلين الموجودين في تلك الغرف في أحيان كثيرة، يساعدوا العملاء، وهم لا يعرفون ذلك، من خلال توليهم مهمات يومية، وهذا لا يترك أي مجال للشك للقادم الجديد. كما لا يطلب من هؤلاء المناضلين أي معلومات، ولا يتم سؤالهم عن أي شيء، لكي لا تتم إثارة الشكوك لديهم.

وهناك أسلوب آخر، حيث يتم تحويل المعتقل إلى زنازين تحقيق في سجن آخر، ومن خلال عامل التنظيف (عميل) الذي يتعرف على المعتقل ويبلغه أن فلاناً صديقك موجود لدينا في السجن، وهو يسلم عليك، وفي اليوم التالي يحضر منه عامل النظافة (العميل) من غرف العار رسالة يشرح فيها بعض القضايا التي تدل على شخصه، وعامل النظافة العميل يسأل المعتقل في التحقيق، إذا ما أراد أو يوصل له أي رسالة، وإذا كان المعتقل مغفلاً، يكتب الرسالة بمساعدة العامل (العميل)، الذي يعطيه القلم والورقة، والتي يمكن أن يكون بها بعض المعلومات الخاصة بالقضية، والتي قد تؤدي إلى إدانته، أو تفتح عليه أبواباً أمام ضابط المخابرات.

إن أشكال الخداع في هذه الغرف، لا حصر ولا حد لها، وهي تتغير باستمرار، مع كل اكتشاف لأسلوب ما. ولهذا يتوجب على كل مناضل يعتقل، أن يدرك أنه لا يجوز له، وليس من حقه، أن يدلي بأية معلومات تخص قضيته، لا في التحقيق ولا في الزنازين، ولا في السجن، وخاصة القضايا التي لم يعترف بها. ويجب أن يدرك المعتقل، أن أساليب الخداع التي تمارسها مخابرات الاحتلال كثيرة، ولكن يمكن التغلب عليها، بالإدراك

أن الفصائل داخل السجون، لا تطلب بأي حال من الأحوال أي معلومات لم يعترف بها المناضل المعتقل. كما أنه ليس من حق أحد، فرداً أو فصيلاً أو مسئولا، أن يطلب داخل السجن مثل هذه المعلومات المخفية. وحتى يحمي المعتقل نفسه، عليه أن يحافظ على المعلومات التي لديه ولا يفشي بها لأحد، لا في الزنازين ولا في السجن سواء كان في غرف العار والعملاء أو في السجن العادي، أي حيث يتواجد المناضلون.

وبالمناسبة، هنالك من يَدعي من المعتقلين، أنه اعترف لدى غرف العملاء لأنه لا يعرف، والحقيقة أن بعض هؤلاء يدلي بمعلومات وهو يعرف ذلك، ليخلص من التحقيق وإقفال الملف، علماً أن هذا يفتحه من جديد ويعيده للتحقيق مرة أخرى. أما الصمود وعدم الثرثرة لدى المعتقل المناضل، فإنه يجنّبه التحقيق مرة أخرى. والإدعاء من قبل بعض المعتقلين أنهم اعترفوا لدى غرف العملاء بسبب الخداع، وأنهم لا يعرفوا، فهو دليل على اختفاء الحد الأدنى من أصول الوعي الأمني، لأنه لا يوجد ما يبرر للمعتقل أن يدلي بأية معلومات.

العمل النضالي الفلسطيني والاعتقالات

هناك عدد من أساليب العمل النضالي التي عملت بها فصائل المقاومة الفلسطينية، ضد العدو الصهيوني، وكان لهذه الأساليب تأثيرٌ على مدى نجاح أو فشل العدو، باعتقال المناضلين الفلسطينيين، ومن هذه الأساليب:

١. العمل الجماهيري الواسع

لقد ارتبط العمل الجماهيري بمستوى هجوم الاحتلال على الفلسطينيين، وقد كانت انتفاضة عام ١٩٨٧ من أهم مراحل العمل الجماهيري ضد الاحتلال الصهيوني، وما ميز هذه الانتفاضة، شموليتها ومشاركة الجماهير فيها بشكل واسع، وقد أدى هذا الاندفاع الكبير للجماهير نحو المقاومة، إلى حملة اعتقالات

واسعة، طالت عشرات الآلاف من الفلسطينيين، وقد وقع عدد كبير من هؤلاء المعتقلين، تحت نظام الاعتقال الإداري، وقد كان للاعتقالات أثرٌ كبيرٌ على زخم الانتفاضة واستمراريتها. ومع اتساع نطاق الاعتقالات بدأت تتسع بعض المظاهر الإيجابية، من أهمها مقاومة الاعتقال، وتمثل ذلك بالتصدي للاحتلال من خلال المواجهة الجماهيرية الواسعة، عند دخول أي منطقة فلسطينية بهدف الاعتقال، أو من خلال عدم استجابة المناضلين لأوامر الاعتقال، ويشرعون بالتخفي عندما يستطيعون ذلك، ولا يسلّمون أنفسهم للجيش الصهيوني، ولاحقا انتشرت ظاهرة المطاردين والمطلوبين.

واتسعت هذه الحالة بشكل كبير في الانتفاضة الأولى والثانية، في كل الأراضي الفلسطينية، وكان لهذه الظاهرة أثرٌ إيجابيٌ على استمرار الانتفاضة والمحافظة على زخمها. المشاركة الكبيرة والواسعة للجماهير في نشاطات الانتفاضة، ساعد على الحد من الاعتقالات، وبالرغم من ذلك، كان عدد المعتقلين كبيراً جداً، ولم تكن السجون حينها تستوعب عدداً أكبر من المعتقلين ، هذا ما دفع سلطات الاحتلال إلى فتح المزيد من معسكرات الاعتقال. وهنا نؤكد، أن العدد الكبير من المشاركين في النشاطات الجماهيرية، لا يسمح للعدو من اعتقالهم جميعاً، فلا يستطيع العدو اعتقال كل المشاركين في مسيرة أو مظاهرة أو اعتصام أو غيره.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة الجماهيرية الواسعة في أعمال المقاومة والنضال، قد ساهم بتشويش أجهزة العدو، وخاصة في مراكز التحقيق والمحاكم والسجون، حيث أصبح عدد المعتقلين الكبير بحاجة إلى طواقم كبيرة جداً، وهذا ما خلق ارتباكاً كبيراً في أوساط الأجهزة الأمنية الإسرائيلية المختلفة، وقد ظهر ذلك في تحويل عدد كبير من المعتقلين، أثناء الهبات الجماهيرية إلى الاعتقال الإداري، حيث لا يمكن أن تقوم أجهزة المخابرات، بالتحقيق مع الكل، وتقديمهم للمحاكمة.

وكما أدت هذه المشاركة الجماهيرية الواسعة، إلى ضرب إستراتيجية مهمة لدى العدو والتي تقول: إن كل فلسطيني يمارس أي عمل نضالي بغض النظر عن مستواه، مرشح أن يكون «مخرباً» كبيراً في المستقبل، ولذا يجب اعتقاله أو مراقبته، وبهذا العدد الكبير من المشاركين لم يتمكن العدو من تنفيذ هذه السياسة.

٢. الفزعة وردود الفعل

ممارسات الاحتلال المختلفة والمستفزة، والتي لا تنتهي، ترافق في أحيان كثيرة معها ردود فعل فلسطينية، وكانت ردود الفعل هذه، تكون على شكل هبات جماهيرية مسقوفة بزمن محدود، يصل إلى عدة أيام أو أسابيع، وهناك أمثلة، منها مجزرة الحرم الإبراهيمي،هبّة النفق عام ١٩٩٦، هبة الأقصى عام ٢٠٠٠، وكان يترافق مع هذه الأحداث والهبات، عفوية كبيرة في العمل، كان لها أثارها على النضال الوطني الفلسطيني. ومن هذه الآثار، اصطياد المناضلين الفلسطينيين وزجهم بالسجون لسنوات، وهذا ينتج عن الاندفاع السريع، وغير المدروس من مجموعات العمل المختلفة، حيث يؤدي هذا العمل، إلى كشف هذه المجموعات، التي انشدت للعمل على حساب الأمن والاستمرارية في العمل. ولمواجهة العدو ومنعه من اعتقالنا وزجنا في السجون، علينا أن نتمتع باليقظة وأن نوظف نشاطنا وجهودنا بشكل مدروس ومخطط، ولا ننشدّ للعمل المتسرّع على حساب العمل المخطط والبرامج، التي ستأتي بنتائج مميزة، حين يتم توظيفها بالشكل المطلوب.

٣. المبادرات الفردية أو الجماعية

الانتماء الوطني والشعور بالمسؤولية اتجاه القضية والشعب الفلسطيني، هو ما يدفع كل فلسطيني إلى العمل والنضال من أجل فلسطين، وهذا ما يؤدي في العادة إلى المبادرات الفردية لكثير من المناضلين الفلسطينيين، الذين عملوا بعيداً عن مركزية

الأحزاب والتنظيمات، وقد كان لهذه المبادرات أثارٌ ايجابيةٌ كبيرةٌ على النضال الوطني الفلسطيني، كما وكان لها أثارٌ سلبيةٌ، حيث أن العمل الفردي وغير المنظم، يؤدي في الغالب بأصحابه إلى أخطاء وهفوات، توصلهم إلى الاعتقال أو الاستشهاد. وكثيرٌ من الذين عملوا من خلال هذا الأسلوب من العمل، وقعوا في الأسر بسرعة كبيرة، وذلك بسبب نقص الخبرة والتجربة والوعي، بأساليب عمل أجهزة العدو، وخاصة المخابرات، التي تلعب دوراً كبيراً في كشف تلك المجموعات، إما من خلال ملاحقتها في الخارج ومن خلال العمل أو في مراكز التحقيق. ويذكر أن هناك تجارب استمرت لوقت طويل، وأخرى تم احتضانها من تنظيمات ساهمت باستمرارها، لأطول فترة ممكنة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرات كان ينظر إليها العدو بخطورة كبيرة، وقد تمت معاقبة القائمين عليها بعقوبات قصوى ومضاعفة، وذلك نتيجة خوف المخابرات من هذا الإبداع، وأصحاب الأفكار، وهم يحاولون ترجمتها، بعيداً عن التنظيمات وبرامجها وسياستها، وما يبرز خوف الاحتلال الكبير من هذه المجموعات، عدم القدرة على اكتشافها، إلا إذا وقعوا هم في أخطاء، حيث لا يكون أعضاء هذه المجموعات تحت الضوء، لأنهم لم يكونوا جزءاً من الأحزاب والتنظيمات. وما يجعل أصحاب هذه المبادرات يقعون في أيدي المخابرات هو عدم خبرتهم ومعرفتهم بالعدو، وغالباً ما كانت اعتقالاتهم تتعلق ببعض الأخطاء، التي يقعوا بها من حيث حركتهم واستعراضهم وسلوكهم غير المدروس، وهذا الأسلوب من أفضل وسائل العمل، التي حققت انجازات، بالرغم من كل الأخطاء التي وقعوا بها.

٤. العمل المنظم والمبني على رؤية سياسية وتنظيمية

هذا العمل كان يجب أن يكون من أنجع الأعمال، التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية، حيث يكون مبني على تخطيط مسبق ومدروس، وتكون فيه الخسائر قليلة بالمقارنة

مع باقي الأساليب، وذلك لأنه سيكون محمياً بحاضنة تنظيمية وسياسية، توفر كل وسائل الحماية والموارد الخاصة، لإنجاز أفضل النتائج. ولكن الواقع كان غير ذلك، حيث النتائج الذي حققها هذا الأسلوب لم تكن بالمستوى المطلوب، وكان هناك إخفاقات كثيرة، حيث تمكنت أجهزة مخابرات العدو من توجيه ضربات كثيرة لمجموعات العمل المنظمة من خلال استهدافها بالقتل أو الاعتقال. وأسباب الضربات التي وجهها العدو لهذه المجموعات هي:

١. غياب التنسيق بين القوى المختلفة، وغياب وجود هيئة مشتركة تدير العمل الوطني، وتمنع التضارب فيما بينها، أدى إلى تسهيل مهمة الاحتلال، في ملاحقة القوى العاملة وضربها واعتقالها بسهولة.

٢. التنافس بين الفصائل حول الإعلان عن أعمال المقاومة، بدل الإعلان عن ذلك باسم إطار وطني جامع، جعل هناك سهولة لدى أجهزة المخابرات في تحديد الجهة أو المنظمة، التي قامت بالعمل، وبالتالي ملاحقة أعضائها.

٣. إطالة وقت التحضير للعمل جعل من تنفيذه في أحيان كثيرة خارج السياق، الذي كان يجب أن يكون فيه، وهذا ما يجعل العمل تحت إطار النقد والهجوم، ويعرض المجموعات العاملة لضربات أمنية، واعتقال أعضائها، نتيجة خروجها عن صمتها ومحاولة تبرير عملها.

٤. قيام المناضلين بالخلط بين أشكال العمل المختلفة، بين السري والعلني، أدى إلى توجيه ضربات لهم، وتم اعتقال العديد من المناضلين، والقضاء على مجموعات مسلحة كثيرة، وذلك من خلال اعتقالات عشوائية أحياناً للعدو، من الناشطين، في إطار العمل الجماهيري والسياسي، ومن خلال التحقيق معهم، أو وجودهم في غرف العملاء، وإدلائهم بمعلومات، عن مجموعات مسلحة، ومن ثم اعتقال هذه المجموعات. ولهذا يجب أن نعرف، أن الخلط

بين أشكال العمل النضالي قد يؤدي إلى أثار سلبية، قد تقود إلى هدم ما تم بناؤه خلال سنوات، ولتجاوز ذلك، يجب العمل على عدم الخلط، وإذا كان لا بد من ذلك، فيجب التدقيق جيداً في قدرات وإمكانيات العاملين في هذه الأشكال المختلفة.

٥. مركزة العمل: مع أن هذه الظاهرة ضرورية للإنجاز والسيطرة والانضباط والالتزام من قبل المجموعات العاملة، إلا أنها أدت أحيانا إلى تعطيل وهدم العديد من المجموعات من خلال اعتقال أحد أفراد هذه المجموعة والتحقيق معه وتقديم معلومات ومعطيات حول مجموعات العمل، وبحجم المعرفة تكون الأضرار، حيث إذا كان المعتقل مسئولا ومطلعاً، فستكون نتائج الاعتراف كارثية على المجموعات وعلى أفرادها، وهذا من أخطر مساوئ التنظيم الهرمي.

الاعتقال والتحقيق

اعتبرت سلطات الاحتلال دوماً، أن الاعتقال يشكل أحد ركائز سياساتها الأمنية الإرهابية، في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ومارست هذه السياسة، على نطاق واسع، لا مثيل له في تاريخ الاستعمار. ومن أبرز أشكال وأساليب ووسائل الاعتقال:

١. اقتحام المنازل والبيوت وتطويقها واعتقال مواطن أو أكثر، في جو من الإرهاب وإثارة الخوف والرعب، حيث تشارك أعداد كبيرة من جنود الاحتلال وآلياته العسكرية وضباطه في عملية الاعتقال المدججة بالسلاح والعتاد، وغالباً ما يتم ذلك ليلاً وفي ساعات متأخرة في الليل، وتعمد قوات الاحتلال أن تكون كبيرة مصحوبة بالآليات والأسلحة إضافة إلى ضابط المخابرات. وتقوم خلال الاقتحام بعملية تفتيش دقيقة تطال كل شيء تقريباً، وتتعمد

في أحيان كثيرة اتلاف وتخريب الأثاث وقلب البيت ومحتوياته رأساً على عقب، ومصادرة كميات من الكتب والديسكات وتخريب الكمبيوتر، وخلط مواد التموين وإعاثة الفساد في المنزل. ويصاحب ذلك ترهيب الأطفال والنساء وإذلالهم وحشرهم في احدى الغرف، دون طعام أو أغطية، وأحياناً إخراجهم من المنزل بملابس النوم فقط، والانتظار ساعات طويلة في البرد، واعتقال أحد أفراد الأسرة أو أكثر بغرض الابتزاز والتحقيق والتخويف. ويتم إشهار سلاح في وجه أفراد الأسرة وهم نائمون في ساعات الليل لإثارة فزعهم، وفي الحال يتم تغطية العيون وتقييد الأيدي وأحياناً الأرجل وجر المواطن ودفعه وتعريضه للضرب أحياناً، بهدف تخويفه وإثارة الفزع لديه وإرهابه قبل التحقيق. وبعد ذلك تنقل قوات الاحتلال المواطن المعتقل أو أكثر، بعد ساعات طويلة من التفتيش والإهانة والإذلال، للأسرة والجيران وتخريب الممتلكات والأثاث، إلى إحدى الآليات العسكرية، وتلقي به غالباً على أرضية الآلية العسكرية مكبلاً ومعصوب العينين، متجهة نحو إحدى مقرات المخابرات للتحقيق معه.

يرافق قوات الاحتلال في هذه العمليات، على الأغلب وخاصة في الليل، عميل للمخابرات يعرف بيت المعتقل وحارته وبلدته بما في ذلك الطرق والأزقة والمخارج، من أجل تسهيل عمل قوات الاحتلال، قبل تنفيذ عملية الاعتقال وبعدها. وفي كثير من الأحيان وبتهديد السلاح تفرض قوات الاحتلال المقتحمة والمداهمة على أحد المواطنين، وخاصة من جيران المعتقل أو من أقربائه، الذين يسكنون بجواره، السير أمام هذه القوات ومرافقتهم إلى بيت المعتقل، والدقّ على باب البيت، في الوقت الذي يختبأ جنود الاحتلال خلفه مباشرة، وكل هذا من أجل يكون هذا الشخص درعاً بشرياً لحمايتهم إذا ما قرر الشخص المنوي

اعتقاله، مقاومة الاعتقال بقوة السلاح.وبكلمات بسيطة، يكون هذا المواطن على «بوز المدفع».

٢. اعتقال مناضل بعد اشتباك مع مجموعة مسلحة من المناضلين، واضطرارهم لوقف إطلاق النار، بسبب الإصابة، أو نفاذ الذخيرة، أو هدم المبنى، أو إحكام الطوق عليهم، أو التسليم، وفي هذه الحالة، تصرّ قوات الاحتلال على تعرية المعتقل قبل الاقتراب منه، وإخضاعه إلى أشكال من الحركة المذلة والمهينة، وتترك الجريح ينزف لوقت طويل. وغالباً ما يتعرض الجرحى إلى الضغط والابتزاز حيث يجري التحقيق معهم، وهم على أسِرّة العلاج وفي غرفة العمليات الجراحية، مكبلي الأيدي والأرجل، وفي حالة تشبه فقدان الوعي. ويحضر في هذه الحالة عدد من ضباط «الشاباك»، ويستغلون حالة الجريح لابتزاز المعلومات مقابل العلاج، ولا ينتظرون تعافي أو شفاء الجريح لنقله للتحقيق، وفي بعض الحالات، يتم نقل الجريح للزنازين في حالة صعبة، وقبل استكمال العلاج، يجري التحقيق معه في ظروف قاهرة، تفتقد للحد الأدنى من مراعاة الحقوق الإنسانية للجريح.

٣. اعتقال من خلال المعابر والجسور والموانئ والمطارات، حيث تعرّض الكثير من المواطنين للاعتقال، سواء أثناء مغادرته الأراضي الفلسطينية، أو عودتهم إليها، سواء على المعابر مع الأردن (الجسر) أو معبر رفح قبل الانسحاب الإسرائيلي من غزة عام ٢٠٠٥، أو في المطار الإسرائيلي.

٤. الاعتقال على الحواجز العسكرية: تعرّض ولا زال المواطنون يتعرضون للاعتقال، أثناء اجتياز الحواجز بين مناطق مختلفة في الضفة الغربية والقدس، وبين القرى والمخيمات، حيث تنتشر مئات الحواجز العسكرية، وكذلك على ما يسمى بالخط الأخضر، بين الضفة وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

٥. الاعتقال أثناء التواجد في إسرائيل: يتعرض العمال بصورة خاصة للمطاردة والملاحقة في إسرائيل، وتقوم شرطة الاحتلال، وما يسمى بحرس الحدود، بتفتيش أماكن العمل واعتقال العمال، ويتعرض بعضهم للتحقيق والسجن.

٦. الاعتقال أثناء المظاهرات والمسيرات والاعتصامات والمواجهات الشعبية.

٧. الاعتقال من خلال الاستدعاء لمقرات الحكم العسكري والمخابرات، حيث يوجّه ضابط المخابرات استدعاء لمواطن، لمراجعته وأثناء ذلك يقوم باعتقاله وتحويله للتحقيق.

٨. الاعتقال من الشارع أو من مكان العمل، أو من أماكن عامة أو من المركبات.

الفصل الثـــانـي

الإجراءات الوقائية لمقاومة الاعتقال

الفصل الثاني

الإجراءات الوقائية لمقاومة الاعتقال

إن فلسفة مواجهة الاعتقال، تنطلق من الفرضيات الأساسية التالية:

١. الاعتقال هو جريمة من جرائم الاحتلال، بحق أبناء شعبنا الفلسطيني، وهي تضاف إلى جرائم القتل والاغتيال والاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وتدمير مقدرات الشعب الفلسطيني.

٢. الاعتقال ينجح أحياناً في ضرب حركة المقاومة الفلسطينية، والحدّ من فعاليتها، ولو بشكل مؤقت.

٣. مواجهة الاعتقالات لا يمكن أن تعني القضاء عليها مطلقاً، بل تعني التخفيف منها بقدر الإمكان.

٤. مواجهة الاعتقالات أمر ممكن وواجب في نفس الوقت. وهناك خطوات كثيرة ممكنة، ولم تم الأخذ بتا بشكل جدي، فستساعد كثيراً في عملية المواجهة. وعليه فإن مقاومة سياسة الاعتقالات هي أمر مُلح وواجب أساسي من واجبات الموقف، وعليها أن تحتل سلم أولويات المقاومة الفلسطينية في كل مرحلة من مراحل النضال الوطني.

٥. إن التساهل الملحوظ في التعامل مع الاعتقال، وكأنه أمر بسيط ويمكن التعايش معه من قبل فئات ومجموعات فلسطينية جاء كنتيجة غير مقصودة وغير مرغوبة، في الوقت الذي يحتل الأسير مكانة عالية، في عقول وقلوب ووجدان أبناء الشعب الفلسطيني بشكل عام.

٦. إن مواجهة ومقاومة هذه السياسة الإجرامية، تكمن بالدرجة الأولى، في مواجهة ومقاومة أسباب الاعتقال، بمعنى «علاج وقائي» ويمكن تقسيم أسباب الاعتقال إلى ثلاثة فئات مركزية وهي:

الفئة الأولى: الوقوع في خطأ ما، يؤدي إلى وصول معلومة معينة إلى العدو، والذي بدوره يتحرك، من أجل متابعتها، باعتقال المقاوم أو تصفيته. وهي مرحلة تصدع في جدار السرية الضرورية للمقاومة.

الفئة الثانية: تتعلق بنتيجة شبه مؤكدة للعمل العلني، الذي تصل المعلومات للعدو حوله بسهولة ويسر، مثل العمل الجماهيري والمؤسساتي والنقابي، وكذلك المظاهرات، وغير ذلك.

الفئة الثالثة: تتعلق باعتقالات إسرائيلية تعسفية، أو نتيجة ما يطلقون عليه اعتقالات احترازية، تخوفاً من احتمالية مشاركة المعتقل في أعمال مناهضة للاحتلال.

الفئة الرابعة: اعتقال في أعقاب اشتباك مع قوات الاحتلال، ووقوع إصابة لدى المجموعة المقاتلة.

المراحل العامة لمقاومة الاعتقال:

المراحل التي يمكن فيها مواجهة الاعتقال متعددة، سواء ما قبل الاعتقال أو أثنائه أو حتى بعد الانتهاء من الاعتقال. ولكل مرحلة أدواتها وأساليبها المستخدمة لمقاومة الاعتقال.

المرحلة الأولى: المرحلة الوقائية

وهي تقوم على فكرة «درهم وقاية خير من قنطار علاج» ومعالجة جريمة الاعتقال قبل وقوعها من خلال الوقاية من الأسباب المؤدية للاعتقال. دون الخروج من دائرة المقاومة بالتأكيد، بمعنى تقاوم وتجنب الاعتقال، هذا ممكن ما استخدمت الأساليب السليمة التي سنأتي على ذكرها بالتفصيل لاحقاً.

المرحلة الوقائية هذه تقضي الحرص الشديد على عدم وصول المعلومات إلى أجهزة العدو، حتى لا يستخدمها ضد المقاوم، وإن وصل جزء منها، أن يتم العمل على قطع سيل المعلومات، وإيقاف تدحرج الضربة، والخروج بأقل ما يمكن من الخسائر.

الإستراتيجيتان المركزيتان لهذه المرحلة هما:

السرية: حتى لا تصل المعلومات أصلاً للعدو.

والثانية: الاختباء والمطاردة كوسيلة لمنع استمرار تدفق المعلومات وحرمان العدو من قطف ثمار المعلومة أو المعلومات التي وصلته. والفصل الحالي يتركز في بحث ونقاش هذه المرحلة. بمعنى يتركز في علاج أسباب الاعتقال من الفئة الأولى: التصدع في جدار السرية وكيفية المحافظة على المقاومة بعيداً عن ضربات العدو.

المرحلة الثانية: مرحلة مواجهة التحقيق

حيث يكون المقاوم فيها قد وقع في الأسر، وفشل ولم ينجح في تفعيل استراتيجيات المرحلة الأولى، أو على الأقل، وقع في الأسر نتيجة لإجراء تعسفي إسرائيلي بحت، دون معلومات مسبقة، وهذه الحالة هي الأسهل بالنسبة للمقاوم في مقاومة الاعتقال، ومقاومة أساليب التحقيق التي يتبعها جهاز الأمن الإسرائيلي. ومواجهة التحقيق تنطلق من ضرورة التخفيف قدر الإمكان، من حجم ونوعية المعلومات التي تصل للعدو، أو حتى تشويشها، ومنعه من الاستفادة منها. استراتيجيتها الصبر والصمود، وأيضاً تقليل الخسائر قدر الإمكان، إن وقعت ولا مناص من ذلك. وعن هذه المرحلة سنتحدث في فصل لاحق.

المرحلة الثالثة: مواجهة الاعتقال داخل السجن ومن «بطن الحوت». وإستراتيجيتها الحفاظ على الروح المعنوية العالية، والاستفادة من السجن، لبناء الذات لدى المقاوم، ومواجهة أساليب القهر المتبعة من قبل إدارة السجون الإسرائيلية.

المرحلة الرابعة: مواجهة الاعتقال من خلال العمل على إطلاق سراح المقاومين، الذين وقعوا في الأسر. الاستراتيجية المركزية هي عمليات التبادل.

السرية:

«واستعينوا على قضاء حوائجكم بالسر والكتمان»

السرية هي الاستراتيجية الأولى لمرحلة الوقاية وتجنب الوقوع في الأسر، من خلال حرمان العدو من أي معلومة قد تفيده. حديثنا في هذا الفصل لا يدور حول السرية في الحياة العامة كجزء من تركيبة العلاقات الاجتماعية بين الإنسان والمحيط، ليس المقصود إذن السرية الشخصية أو العائلية، في مجال العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، والتي هي جزء من حياة الإنسان، وأيضاً لن نتحدث عن السرية في مرحلة الدولة، والتي يكون فيها مجال السرية الأمنية هو من صلاحيات أجهزة الدولة الفلسطينية العتيدة. إنما السرية مطلوبة في معركة التحرر الوطني، من نير الاحتلال الصهيوني، الذي يستمر منذ عقود في عدوانه على شعبنا، وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

والعلاقة بين السرية والاعتقال، هي علاقة مركبة ومتبادلة، فالاعتقال يؤدي في أغلب الأحيان إلى نجاح العدو في انتزاع معلومات من المعتقل، هذه المعلومات تهتك السرية وتصدّع جدرانها. كما أن المسّ بالسرية سيؤدي مرة أخرى إلى مزيد من الاعتقالات .... وهكذا. وعليه فإن الرابط بين السرية والاعتقال هو رابط وثيق وعميق.

من هنا، فإن مقاومة الاعتقال تعتمد بالدرجة الأولى على المقاوم نفسه كفرد وكمجموعة، فالمقاوم يجب أن يعتمد على نفسه أولاً بالحذر والوقاية وإتباع أساليب العمل السري السليم.

إن المعلومة كنز أو جوهرة يجب الحفاظ عليها، واستخدامها بطريقة تحقق المصلحة وتمنع وقوع الضرر والمفاسد العامة والخاصة، وبالتالي فهي أمانة وطنية وأخلاقية كبيرة. التقصير في الحفاظ عليها يعتبر خللاً قد يصنف أحياناً في درجات الخيانة العظمى، فالحرص على المعلومة، هو حرص على حياة الإنسان وعلى مصالح المقاوم وكل محيطه.

السرية إذاً، هي بمثابة الحصن الواقي، من اختراق الأعداء، ومن وقوع الكوارث والمصائب على المقاوم. وإن قول كلمة لا تلقى لها بالاً، تهوي بالمقاوم إلى غياهب السجون لسنوات طويلة، وربّ إشارة أو حركة، قد يظنها البعض صغيرة، تكشف من خلالها معلومة بقصد أو بغير قصد، بشكل مباشر أو غير مباشر، تؤدي إلى استشهاد أو إصابة أو اعتقال مقاوم أو إنسان آخر، لا ناقة له ولا بعير. فعن آثار كشف المعلومات الكارثية، حَدّث ولا حرج. والأمثلة في تاريخ شعبنا وصراعه مع المحتل أكثر من أن تُحصى. في المقابل فإن المعلومات تضمن للعدو المحتل إحكام سيطرته على مقدرات الشعب الفلسطيني وتعزز احتلاله. إن أهمية السرية الخاصة، تنبع من كون الشعب الفلسطيني يعيش حالة من الاحتلال القسري والعدوان المستمر، والذي يسخر فيه الصهاينة كل طاقاتهم ومواردهم بجمع المعلومات من أجل ضرب كل حركة مقاومة.

السرية على أهميتها وحيويتها، بالنسبة للشعب المقاوم وللإنسان المناضل، فإنها مهمة ليست سهلة، وصعوبتها تأتي بالدرجة الأولى، بسبب كون الإنسان بشكل عام، كائناً اجتماعياً يتفاعل مع الآخرين ويميل إلى مشاركتهم همومهم وآلامهم ومشاركتهم آمالهم وأفراحهم. الحوار وتبادل المعلومات والأفكار، هي صفة طبيعية، بل حق طبيعي للإنسان، فالعلنية إذاً هي الحالة الطبيعية للإنسان.. والسرية والكتمان هي الحالة الشاذة وغير الطبيعية، لكنها حيوية وضرورة ملحة، فرضها الاحتلال على أبناء شعبنا المقاوم، الذي يتوق للتحرر، ويدفع الغالي والنفيس، بما فيه التخلي المؤقت عن طبيعته

العلنية، كي يحقق هدفه في تقرير مصيره والتخلص من الاحتلال البغيض. فالسرية إذاً حالة غير طبيعية للإنسان، لكنها شرط لا يستغنى عنه لمواجهة الاحتلال المتغطرس، الذي يملك كل وسائل التكنولوجيا لقمع حركة التحرر الفلسطينية.

إن السرية لصعوبتها النسبية، بحاجة إلى مواصفات من المثابرة والإصرار والانتباه الدائم، لدى المقاوم، بحيث يصبح الحذر والحيطة جزءاً لا يتجزأ من حياة المقاوم، فيحسب على نفسه حركاته، وسكناته، ويدرس كل خطوة قبل أن يقدم عليها..... ولا يعني هذا الشلل في الحياة، بل يجب التحذير من الأعراض التي قد تنشأ في بعض الأحوال، من الدخول في حالة من الهوس والمبالغة والتدقيق، في أمور لا تفيد، بل قد تضرّ، وقد تؤدي إلى خلل في العمل. المطلوب هو الاعتدال والتوازن المبنيان على التفكير والمنطق السليم، وأخذ الحيطة، بالقدر الذي يحقق الحفاظ على المعلومة، وليس الأكثر من ذلك. فلا نأخذ احتياطات زائدة لا لزوم لها، بحجة الحفاظ على السرية والمعلومات الأمنية.

تراجع السرية:

لقد شهدت السنوات الأخيرة من عُمر المقاومة الفلسطينية، تراجعاً ملموساً في مراعاة قواعد السرية والكتمان الواجبة، بل وفي أحيان كثيرة حدثت تجاوزات خطيرة ومدمّره لأبسط قواعد العمل السري، ما أكسب الاحتلال ميزات جديدة، ساهمت بفعالية في محاربة ومحاصرة المقاومة. وما حالة الاعتقالات الواسعة وتزايدها، إلا تعبيراً ملموساً عن هذه الحالة من التراجع، فألد أعداء المقاوم هو الترهل والاسترخاء والتكاسل عن اتخاذ الإجراءات الضرورية للحيطة والكتمان، تحت شعارات ومصطلحات خطيرة «هي حبكت، وهذه المرة لا يحدث شيء، وبسترها الله،... الخ» من مقولات خاطئة ومدمرة.

وهنا نحاول أن نقف، لنحلل هذه الظاهرة الخطيرة، وأسباب التراجع في مراعاة قواعد السرية والكتمان، والدفع باتجاه الصحوة والانتباه من هذه الحالة باتجاه تعزيز السرية:

١. لعل أحد أهم الأسباب لتراجع السرية عند شباب المقاومة الفلسطينية، هو ما ذكرناه سابقاً، من صعوبة فطرية للإنسان، في الحفاظ على حالة السرية لمدة طويلة، فالإنسان كائن اجتماعي يميل للعلنية بطبيعته، والسرية تخالف هذه الطبيعة، وتحتاج إلى قوة نفسية عالية، تثير وتثبت المقاوم على سريته، وتمنعه من الاسترسال في القصص وما شابه، فلسان المرء يحب الانطلاق... وهنا تدخل العوامل النفسية، التي تتحدث عن مدى زائد من حب الحديث وعدم ضبط اللسان. كصفات الثرثرة، وحب الظهور والاستعراض، ورواية القصص البطولية لينال إعجاب السامعين وخاصة الأحباب المقربين. فالمشكلة تنقسم إلى قسمين: الأول ضبط الحدّ أو المستوى الطبيعي والمفهوم للعلانية وحب الاجتماع والحوار، والثاني الحذر من المستوى الزائد، والذي يدخل في دائرة المرض من الثرثرة وحب الظهور. إن تسليم معلومة ولو صغيرة لصاحب أو حبيب، سواء حباً للظهور أو إهمالاً أو اندفاعاً وعدم ضبط النفس في الاسترسال في الحديث، ينتج أحياناً عن الاعتقاد الخاطئ، أن الحديث مقطوع، ولن يتجاوز هذا الصاحب لغيره، وأنه لن يتعدى المكان، وما علم المقاوم أن لصاحبه صاحباً ثالثاً، وللثالث حبيب رابع أيضاً يعتبره كاتم أسرار أمين. وهكذا تمتد سلسلة الرواة عن مثله إلى منتهاه، مع قليلاً من الزيادة والتبهير، ليحكوا القصة وتطيب السهرة. حتى تقع المعلومة بين العدو المتربص.. ولا يدرك المقاوم ثمن هذا الحديث، إلا في ساعات الليل الحالكة، وعلى كرسي الشبح الصغير، تحت ضربات سياط المحققين الصهاينة، وعندها «ولات حين ندم، ولات حين مناص»

فالسجن لسنوات طويلة أو المؤبد، هو الثمن الباهظ وليس الوحيد، الذي يدفعه هذا المناضل، مقابل لحظات أو دقائق، من ترك العنان لشهوة حب الحديث، أو الثرثرة وانتهاك قواعد السرية في سهرة السمر المشئوم تلك.

٢. العامل الثاني في تراجع السرية، يتعلق بطول فترة النضال والمقاومة ضد الاحتلال، فعنصر الزمن والاستمرار، يلعب في بعض الأحيان، دوراً سلبياً في إضعاف المثابرة واستمرار حالة الوعي والانتباه، والتي تعتبر شرطاً مهماً من شروط السرية، ويرفع كذلك من فرص الملل والترهل لدى المقاومين.

٣. عدم التركيز في وسائل التوعية والتنشئة والإعلام والتدريب والتعليم المختلفة، على أهمية وضرورة إتباع قواعد السرية، لحفظ أمن المقاومين، من الاعتقال أو الاغتيال، حيث لا نرى في هذا المجال نشاطات توعية، سواء من خلال وسائل الإعلام العامة أو الخاصة، أو من خلال الجهات المعنية بهذا الشأن وعلى اختلافاتها... مثل المحاضرات، النشرات وغيرها، ولا يخفى على أحد أهمية عامل التوعية في إنجاح أية فكرة أو إطفاء جذوتها. والأسباب لقلة أو ندرة التوعية العامة والخاصة كثيرة. ولا يحتمل المقال الخوض فيها، فنذكر منها: «خوف هذه الوسائل من الدعوة والتنظير والشرح لفكرة السرية، كعامل من عوامل نجاح حركات التحرر في أي بلد كان، حيث تتعرض هذه الوسائل لملاحقة الاحتلال والتضييق عليها، ونحن لا نجد ذلك مبرراً كافياً لعدم تبني الفكرة.

٤. ما رافق السرية من بعض السلبيات، كاستغلال هالة السرية في الفساد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، من بعض المنتفعين، الذين تلبسوا وتستروا بغطاء المقاومة، أثر على عملية الحفاظ أو حتى التقدم نحو السرية الواعية والمنضبطة، لتحقيق أمن وسلامة المقاوم كفرد، والمقاومة كمشروع وطني.

٥. قناعة لدى الكثير من المقاومين، بأن أحدهم لن يعمر طويلاً، وأنه سيحظى قريباً بالشهادة كمن سبقه، لذا فهو يسارع في إنجاز عمليات ضد الاحتلال، دون أن يتخذ الإجراءات الأمنية الضرورية، التي تقتضيها السرية، اعتقاداً منه أنها غير لازمة، بل قد تُعطّل. ولماذا إذاً يتخذ مثل هذه الإجراءات طالما أنه بعد قليل سينال الشهادة؟ وقد أثبتت التجارب أن الكثير من هؤلاء المقاومين تم اعتقالهم وتسببوا أحياناً كثيرة باعتقال المزيد من المقاومين، وهكذا تستمر الدائرة بسبب هذه القناعة الموهومة الخاطئة. إذاً، قناعة أو رغبة المقاوم بالشهادة، هي أحد الأسباب لتراجع الاهتمام بالسرية.

٦. لقد كان لقلة النماذج الناجحة والمعروفة لدى الجمهور الفلسطيني أثرٌ معينٌ على تراجع الاهتمام بالسرية. بمعنى آخر فإن ما تسمعه جماهير شعبنا الفلسطيني، وما ينشر في وسائل الإعلام من اكتشاف خلايا مقاومة وانكشاف معلومات بشكل مستمر، واعتقال لمن نفذ أو شارك في عملية كذا أو فكر في التخطيط، أو حتى خطط للتفكير، كل هذا أدى إلى تعزيز الفهم الشائع والخاطئ، بأن كل نشاط مصيره الانكشاف، وبأن السرية ما هي إلا وَهم ونظريات، لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع. ولا فائدة من اتخاذ إجراءات واحتياطات، تتعب وتكلف جهداً، مالاً ووقتاً ولا تأتي بنتائج، أو التوهّم أن أجهزة العدو قادرة على كل شيء، فهي تستطيع الوصول للمقاوم حتى في بطن أمه... إذاً قلة النماذج المشهورة المعروفة بين الجمهور، أثرت سلباً على الاهتمام بالإجراءات السرية، كل ذلك استغل أيما استغلال على يد دعاية أجهزة مخابرات العدو، لبث روح اليأس، والتسليم بإجراءات الاحتلال، كقدرٍ مقدرٍ، خاصة حتمية الاعتقال أو الانكشاف بشكل عام. ولا بدّ من الإشارة هنا، أن النماذج الناجحة على الأغلب، لا تلقى تعبيراً لها في الإعلام ولا تجد من يبرزها ويمجدها، بعكس النماذج المنكشفة. وأسباب

ذلك كثيرة، منها على سبيل المثال، حرص العدو على عدم إبراز فشله بعدم قدرته على اعتقال مجموعة، وحرص العدو على إحباط معنويات المقاومين، بعدم اعطائهم إنجازات يبنون عليها، ويتقدمون بها لنجاحات وإنجازات أخرى، أضف إلى ذلك، أن النماذج الناجحة من طبعها أنها سرية ولم تتكشف للجمهور، بل إن جزءاً من سريّتها ونجاحها هو أن لا تنكشف أو لا يتم التركيز عليها في العلن، أو تداولها بالتفصيل في وسائل الإعلام.

مما سبق، يتبين أن المساهمة في تعزيز القول، بأن كل تحرك باتجاه مقاومة الاحتلال سيتم كشفه ومعاقبة المسئولين عنه بالاعتقال بالدرجة الأولى، هي أمر خطير له أبعاده الكثيرة والسلبية على مصير مشروع المقاومة للاعتقال، بشكل خاص ومقاومة الاحتلال بشكل عام. والمساهمة كما بيّنّا قد تكون بقصد أو بغير قصد، بأيدي أطراف وطنية أو غير وطنية. إن الكثير من الخبرات والكفاءات المقاومة والقادرة على المساهمة بفعالية، في مشروع مقاومة الاعتقال، وفي مقدمتهم المعتقلون السابقون، قد تم إحباطها على يد تعزيز هذه النظرة: «عدم إمكانية السرية» وبالتالي تم توفير قدرات صهيونية ضخمة، كان الاحتلال مضطر لاتخاذها، لمواجهة مشروع مقاومة الاعتقال: فلم يعد الاحتلال مضطراً أن يرصد مستويات عالية وباهظة بالتكنولوجيا وتحريك قوات جيشه، مع ما يتطلبه ذلك من إمكانات مادية وبشرية، فمقولة عدم إمكانية السرية، هي الهدية الأثمن التي يمكن لفلسطيني أن يقدمها للاحتلال... بقصد أو بغير قصد.

البعد الخطير الآخر لمقولة عدم إمكانية السرية، أو حتمية الانكشاف والاعتقال، هي إلى جانب إحباط الكفاءات وتوفير مجهودات العدو، أن يعمل المقاوم بظروف وشروط سرية منخفضة جداً، محاولاً أن يوفّر على نفسه أعباء اتخاذ إجراءات السرية، وبالتالي يسهل اعتقاله أو إحباط عمل المقاومة في بدايات عملها.

٧. انتشار ظاهرة المقاومة المسلحة، على شكل مجموعات كبيرة منظمة، تحمل السلاح وتشبه الوحدات والكتائب العسكرية في الجيوش، أو على شكل مليشيا مسلحة، والعمل في وضح النهار، وبشكل مكشوف مع حمل السلاح علناً والتجول في الشوارع، خاصة في مناطق السلطة الفلسطينية، في الضفة وفي قطاع غزة، بعد الانسحاب الإسرائيلي، أضعف ذلك الوعي بأهمية العمل السري وقواعد السلوك السري في العمل المقاوم.

٨. حرص بعض مجموعات المقاومة على الردّ السريع المباشر أو الانتقام، لمجازر أو عمليات اغتيال، ضد أبناء شعبنا، تدفعها للقيام بعمليات لا تراعي قواعد العمل السري.

وهكذا نرى كيف اجتمعت بعض هذه العوامل أو كلها، لتدفع باتجاه التراجع بالاهتمام في تطبيق قواعد وإجراءات الأمان والسرية، تحديداً في السنوات الأخيرة من عمر المقاومة الفلسطينية، ما أدى إلى التزايد الهائل في أعداد المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني، إلى نتائج خطيرة أخرى منها إحجام الكثير من الشرفاء، عن دعم المقاومة بأي شكل من الأشكال، وبشكل عام تعزيز سيطرة الاحتلال الغاشم، على كل نواحي حياة شعبنا الفلسطيني.

إن استعراضنا السابق للعوامل المحتملة لتراجع الاهتمام بتطبيق قواعد السرية، يساعدنا كثيراً في إيجاد العلاج المناسب لهذه الظاهرة الخطيرة. فالعلاج يكمن بالدرجة الأولى بتجنب أسباب المرض، والحرص على عدم الوقوع في أحد تلك العوامل السابقة التي ذكرناها. فالوعي دائماً هو المقدمة الطبيعية للحل والقائم على الإدراك بأن السرية ليست مستحيلة بل هي ممكنة، وأكثر من ذلك هي شرط حيوي لاستمرار المقاومة بشكل عام، ولنجاح مشروعنا الوطني في مقاومة الاعتقال. ولا يتسع المجال هنا لسرد عشرات بل مئات من الأمثلة، حول مجموعات وأشخاص عملوا لسنوات

طويلة جداً بنجاح عالٍ، ودون أن تفلح قوات الأمن الصهيوني، في كشف تحركاتهم ونشاطاتهم، رغم أنهم كبّدوها خسائر فادحة، في الممتلكات والأرواح، وسخر العدو من أجل الكشف عن هذه المجموعة أو تلك، إمكانات هائلة، حتى يئست أو كادت تيأس من الإمساك بها، إلا أنه جاء الخطأ البسيط والفادح، في كلمة أو ثرثرة لحبيب أو صاحب أو غيرها، من الأخطاء البسيطة، والتي كان من الممكن جداً تجنّبها، والاستمرار في التمتع في حالة المقاومة الناجحة، تحت ظل ستار عميق من السرية، التي تحفظ أمن المقاوم من الاعتقال أو الاغتيال، بمعنى الوقوع في الخطأ ليس محتوماً، والسرية ممكنة جداً. ومسؤولية الاعتقال أو الانكشاف تقع بالدرجة الأولى على عاتق المقاوم نفسه، ليس الانكشاف قدراً مقدراً، بل هو خطأ إنساني واضح يمكن معالجته.

فوائد السرية:

إن إدراك المصالح والفوائد، التي تحققها السرية، بالإضافة إلى المفاسد والمصائب التي تتمكن من دفعها، يعد أمراً ضرورياً، تدعم منهاج السرية كأسلوب استراتيجي، أو مشروع مقاومة الاعتقال، وهو أيضاً جزء لا يتجزأ من عملية معالجة التراجع، الذي تحدثنا عنه في تطبيق قواعد وشروط العمل السري «فإذا لاح نور أجر السرية هان ظلام صعوبتها وتكاليفها». لكن إلى جانب الهدف العام والأساس للسرية، وهو تحقيق مصالح المقاومة، في دفع الاحتلال وتجنب المفاسد والكوارث، التي قد تحل بها كأفراد وكجماعات، فإن لها أهدافاً وثماراً يمكن التطرق إليها على النحو التالي:

١. العمل السري يسهم في ضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشعب الفلسطيني. تلك الأهداف التي من أجلها انخرط المقاوم في صفوف حركات المقاومة، على اختلاف مسمياتها. وعلى رأس تلك الأهداف، ضرب قوات الاحتلال وتدفيعها ثمناً باهظاً، لا يمكن أن تتحمله، ما يدفعها للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وترك الشعب الفلسطيني يقرر مصيره بنفسه، هذا الهدف لا يمكن

تحقيقه من خلال العمل العلني فحسب، وهذا ما قررته تجارب الشعوب المحتلة في كل بقاع العالم، ولا يعنى هذا بحال التنكر للدور الهام والفعال، الذي تلعبه المقاومة الشعبية والتحركات العلنية والسلمية في مواجهة الاحتلال. ولكن تبقى ذروة سنام المقاومة هي العمل المسلح والسري، الذي يدفع الاحتلال ثمن جرائمه، ويدفعه للرحيل. وهكذا يكون العمل السري وسيلة مركزية وضرورية، وليست الوحيدة أو ليست كافية لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني التحررية المشروعة.

٢. هدف آخر تساهم السرية بفعالية في تحقيقه، يتلخص في جرّ العدو لعملية استنزاف مستمرة، لا يقوى على الاستمرار بها. فالاستنزاف هو آخر ما تريده قوات الاحتلال، التي تسعى دوماً لحروب ومعارك تقليدية خاطفة، تحقق فيها الحسم والانتصار السريع. ولا نريد أن نفصّل هنا في استراتيجيات أجهزة الأمن الإسرائيلية، في حربها غير التقليدية مع مجموعات تحرر فلسطين متفرقة، ويصعب معالجتها في آن واحد. فسلاح الفلسطيني في معركة جمع المعلومات التي تخوضها أجهزة الأمن الإسرائيلية، هو في المقابل سلاح السرية والكتمان، وذلك لضمان الاستمرار في العمل والمقاومة في معركة التحرر الممتدة والطويلة، والتي يتم فيها الانتصار بالنقاط لا بالضربات القاضية. إن مشروع مقاومة الاعتقال هو حجر زاوية هام جداً لاستمرار استنزاف العدو، وضمان استمرار المقاومة. بكلمات أخرى فإن السرية والكتمان يسهمان في دعم وبناء مشروع مقاومة الاعتقال، والذي بدوره يسهم في استنزاف العدو واستهلاك قواه، وبذا يصبح الصراع على المعلومة بين المقاوم الذي يريد اخفاءها والمحافظة عليها من جهة، وبين أجهزة أمن الاحتلال الذي يريد أن يحصل على أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات الجودة، جزءاً مهماً في عملية التحرير ومقاومة الاحتلال. إن وظيفة المقاوم المتمثلة في تجنب الاعتقال، تصعب على العدو مهمة الحصول

على المعلومات، وتضطره للجوء إلى مصادر أخرى للمعلومات، غالباً ما تكون أقل جودة وأكثر كلفة، وبذا تحدّ من فعاليته وقدرته على الاعتقالات. فلنتأمل إذاً هذه العلاقة المركبة والجدلية بين تجنب الاعتقال والسرية والاستنزاف: السرية تسهم في تجنب الاعتقال، وتجنب الاعتقال يساهم في السرية، وعدم انكشاف معلومات يستغلها العدو للاعتقال أو الاغتيال، وبذا تستمر وتدوم أعمال المقاومة ويستمر العدو في دفع التكاليف الباهظة، لحرب الاستنزاف التي جُر إليها عبر مشروعنا، مشروع مقاومة الاحتلال. تجدر الإشارة إلى بُعد آخر في نفس الموضوع، وهو البُعد المعنوي والأثر السلبي على نفسية ومعنويات أجهزة أمن الاحتلال، كعاجز عن الوصول للمعلومات، أو الاستفادة من المعلومات المحدودة، التي لديه، وبالتالي العجز عن مواجهة المقاومة.

وهكذا نرى كيف تشكل الاعتقالات الواسعة، التي يقوم بها الاحتلال في صفوف أبناء شعبنا، كنزاً ثميناً وهاماً، في مواجهة قوى شعبنا الحرة من جهة، وكم هو الأثر الإيجابي والبالغ على المقاومة في تجنب الاعتقال، من جهة أخرى.

٣. إضعاف قدرة العدو على التقدير، هو ثمرة أخرى من ثمار اتباع قواعد السرية والكتمان. فقدرة التقدير الضرورية جداً لأجهزة الأمن في مواجهة المقاومة، مبنية أصلاً على المعلومات التي تساعده في فهم ما يجري من أحداث، وما تقوم به المقاومة من نشاطات، ومن ثم تمكينه من تحقيق ميزة التقدير والتنبؤ بما قد يحدث في المستقبل، لإحباطه وضرب مخططات المقاومة. السرية إذاً، تقطع مصادر المعلومات، وتجنب الاعتقال يحرم العدو من المصدر الأهم والأخطر للمعلومة، وهو الإنسان المقاوم أو القريب من دوائر المقاومة، ما يترك أجهزة الأمن الصهيونية في حيرة وارتباك وعدم قدرة على اتخاذ القرارات الصائبة، في مواجهة ألغاز نشاطات المقاومة. فلاحظ كيف يشكل قطع المعلومات وحرمان

العدو منها بواسطة مقاومة الاعتقال، مصدراً هاماً من مصادر قوة شعبنا، في مواجهة طغيان وهمجية الاحتلال.

٤. للسرية علاقة مباشرة بالمفاجأة، فالطرف الذي ينجح في امتحان السرية يحقق التفوق على خصمه، من خلال إمكانية عالية لمباغتته ومفاجئته، وامتلاك زمام المبادرة في تحديد مكان وزمان الهجوم، ما يجعل قدرة العدو على الرد محدودة جداً وضعيفة، مهما كان جيشه قوياً وإمكاناته عالية، فما بالكم بقدرته على المبادرة بالاعتقال، أو إحباط أعمال المقاومة. الأمثلة كثيرة على نجاح مقاوم متواضع التدريب، لكنه مسلح بعنصر المفاجئة والسرية، بضرب قافلة من العسكريين المدربين، وإيقاع العديد من الخسائر بهم، ومن ثم النجاح في الفرار، وترك العدو يتخبّط في حسرته وحيرته، وهكذا، نرى أن السرية شرط من شروط المفاجأة، والمفاجأة عنصر من عناصر النصر.

٥. بقي أن نشير إلى ثمار السرية الكثيرة، على المقاوم حيث تحفظ أمنه وحريته وتمنع المس به أو بأحد من أقاربه أو أبناء عائلته بالإضافة إلى اعطائه فرصة عالية للقيام بنشاطه المقاوم. وفي نفس الوقت الحفاظ بدرجة كبيرة على سير حياته الطبيعية، والعكس صحيح، فتصدع جدار السرية يمس بتلك الفوائد التي ذكرناها، ويترك المقاوم منشغلاً ومهموماً على نفسه، وعلى عائلته بالدرجة الأولى. مما سبق نرى بوضوح، كيف أن إتباع أساليب العمل السري، تحقق مصالح كثيرة، وتدرأ مساوئ أكثر، ما يجعل منها استراتيجية أساسية وفعالة، من الدرجة الأولى سواء في مشروعنا، مشروع مقاومة الاعتقال أو المشروع الأهم، وهو مشروع المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني. مهما تكون تكاليف وصعوبات إجراءات السرية على نفسية المقاوم ومهما كانت هذه الإجراءات صعبة وقاسية أحياناً، لكن نهايتها ونتائجها تبقى إيجابية ومشرفة.

درجات السرية:

من البديهي القول إن عمل المقاومة لا ينقسم بشكل حاد بين السري والعلني، بل إنه عبارة عن محور متدرج ذي درجات متعددة ومختلفة من السرية، حتى يصل إلى (درجات العلنية المتعددة) وهنا، وحتى تتضح الفكرة، سنتفق على سلم يوضح درجات السرية للمعلومات التي يتعامل معها المقاوم، والتي تحددها عوامل كثيرة، مثل مراحل العمل، ومستوى العمل، واللذان سنبدأ بالتفصيل حولهما بعد قليل.

الهدف من الحديث عن درجات السرية، هو بالدرجة الأولى، إعطاء المقاوم صورة عن أهمية المعلومة، وحتى يمكن وحتى لا يمكن الإفصاح عنها، خاصة أن المقاومة الفلسطينية السرية، تعيش أجواء تجعل من الضرورة أحياناً الإفصاح عن بعض المعلومات، لأهداف تخدم مصلحة المقاومة. التدريج أيضاً يشير إلى مشكلة التراخي القاتل في التعامل مع بعض المعلومات، وكأن سريتها قد انتهت وأصبحت عديمة الجدوى، فيسارع المقاوم لنشرها فتؤدي أو تساعد الاحتلال في اعتقاله أو في ضرب حركة المقاومة. كل ذلك هو إحدى نتائج سوء التقدير، لدرجة السرية لهذه المعلومة أو تلك. في النتيجة، معرفة وإدراك درجات السرية تسهم إسهاماً فعالاً في دعم مشروع مقاومة الاعتقال (موضوع الفصل المركزي) ونبدأ بالحديث أولاً عن مراحل العمل، ثم ننتقل إلى مستوى العمل كعاملين يؤثران في درجة السرية.

مراحل العمل:

المقصود بمراحل العمل هي المراحل التي يمر بها أي نشاط عملي، سواء كان في مجال المقاومة أو غيرها، والعملية هنا تتطلب المرور بعدة مراحل: مرحلة التخطيط والتفكير، مرحلة الإعداد والتجهيز، مرحلة التنفيذ، ثم مرحلة ما بعد التنفيذ، والتي تشمل أيضاً التقييم وأخذ العبر.

درجة السرية والاهتمام بالمعلومة والحرص عليها من التسرب لجهات معادية أو جهات غير معنية، تتعلق إلى حد كبير بمراحل العمل، ففي مرحلتي التخطيط والإعداد سيؤدي تسرب معلومة ما، تتعلق بالنشاط، إلى إحدى نتيجتين خطيرتين أو كلاهما، الأولى: اعتقال المقاومين المشاركين ودائرتهم القريبة، أو اغتيال بعضهم، والنتيجة الثانية تكون إحباط العمل في مهده ومنعه من الخروج إلى حيز التنفيذ، وهذا هو أقصى نجاح تطمح به إسرائيل وتحلم به أجهزة أمنها ليلاً ونهاراً. فقمة النجاح، وصول معلومة مسبقة تشير إلى مخطط ما، لمنع وإحباط المخطط في مهده، وبناءً على ذلك، تكون درجة السرية للمعلومة في مرحلة التخطيط والإعداد، أعلى نسبياً من نفس المعلومة في مرحلة ما بعد التنفيذ، من السبب البسيط الواضح، أن المعلومة ذاتها، بعد التنفيذ، تفقد أحياناً وليس دائماً من أهميتها، ولن تؤدي أحياناً إلى إحباط العمل، لأنه تم وانتهى، ولا إلى اعتقال أحد من المجموعة المقاومة، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

إن مرحلة التخطيط، تمتد منذ بدء التوجه والتفكير بالقيام بالنشاط المقاوم، بمعنى منذ أن يعبر المقاوم عن فكرته، لأحد من أبناء مجموعته، وحتى بداية مرحلة الإعداد. تشمل مرحلة التخطيط، وضع الخطط المفصلة للنشاط، ما هو هدف العملية؟ ما هي الأدوات المطلوبة لتنفيذها؟ كم شخصاً تحتاج؟ ودور كل واحد من الأعضاء في النشاط؟ ولا بد هنا من التأكد من مسألة اختيار المنفذ، فهي مسألة هامة، فليس كل من يرغب بالعمل يصلح له، وليس كل من يصلح للعمل يتم اختياره، ومن يتم اختياره قد يكون من المناسب تشغيله في بعض الأدوار، والامتناع مطلقاً عن تشغيله للقيام بدور آخر. وهكذا تتفرع مسألة الاختيار، لتصبح باباً لا يتسع المجال للتوسع به. وكيف ستتم العملية؟ وأين ستتم؟ ومتى ستتم؟ وهل سيتم الإعلان عنها أم سيتم التكتم عن الجهة المسئولة؟ كيف سيتم الانسحاب؟ كيف وبأية طريقة؟ كل هذه الأسئلة

وغيرها، سيلزم الإجابة عليها مسبقاً حتى تكون احتمالية النجاح عالية. وإمكانية الفشل، سواء بتسرب معلومات، أو انكشاف أثناء وبعد العملية، ضعيفة جداً. بقي أن نؤكد، أن مرحلة التخطيط، تشمل بالإضافة إلى الإجابة على السؤال: من سيقوم بماذا وكيف سيقوم به؟ أيضاً، متى يعرف كل عضو في المجموعة دوره؟ حيث يستلزم أن يعرف عضو قبل أخر حسب اللزوم، ومن الأعضاء من لا يعرف دوره إلى قبيل التنفيذ بقليل، وذلك حرصاً للحفاظ على سرية وعدم تسرب معلومات، وكما أسلفنا في تسرب معلومة في هذه المرحلة الحساسة جداً، سيشكل فشلاً مركباً ومضاعفاً، فلا عملية تمت، ولا نجا المقاومون.

أما مرحلة الإعداد والتجهيز، فتشمل جمع وتوفير الأدوات اللازمة، حسب الخطة الموضوعة في مرحلة التخطيط. في هذه المرحلة يتم إعداد العنصر المقاوم وتهيئته نفسياً وجسدياً للمهمة، التي سيقوم بها، وتشمل عملية الإعداد تدريبه على مقاومة الاعتقال، من خلال حرصه على سرية المعلومات المتعلقة بالنشاط، وكذلك الحرص على أن تكون تحركاته وتفوهاته مدروسة ومحسوبة، ولا تثير أية شكوك من أحد، ومن خلال عملية التوعية بالتحقيق وأساليب أجهزة الأمن الإسرائيلية في انتزاع المعلومات. هذه المرحلة تشمل أيضاً توفير المواد اللازمة للعملية من سلاح، ووسيلة النقل إن لزم ذلك، وكذلك تدريبات وهمية تمثل كيفية تنفيذ العملية والانسحاب والنجاح.

في نهاية مرحلة الإعداد والتجهيز، تبدأ الإمكانية للدخول في مرحلة التنفيذ، وتنتهي بانتهاء العملية، سواء نجحت في هدفها أم لم تنجح. مرحلة التنفيذ وبشكل تلقائي وطبيعي، تكشف جزءاً من معلومات كانت سرية وأصبحت بعد التنفيذ علنية، مثل مكان وزمان العملية والأدوات المستخدمة فيها، وهذا على الأغلب، ولكن أحياناً وحسب طبيعة العملية، تبقى هذه العناصر سرية، ومثال ذلك عمليات احتجاز الجنود المحتلين.

أما مرحلة ما بعد التنفيذ، فهي في الأساس عملية تقييم لكل مراحل العمل ونتائجه،

ومن أجل أخذ الدروس والعبر مما حصل، لإصلاح أي خلل وتجاوزه في مراحل قادمة، ولتعزيز مواطن القوة وتطوير الوسائل والأهداف.

ليس الهدف هنا دراسة المرحلة تحليلاً وتفصيلاً لإنجاح النشاط المقاوم، إنما المقصود هو تناول الموضوع من الزاوية التي تخدم موضوع السرية ودرجاتها.

مستويات العمل:

مستويات العمل هي عامل آخر إلى جانب مراحل العمل، حيث يحدد هذا العامل مدى درجة سرية المعلومة، وبالتالي تحديد كيفية التعامل معها. هذه المستويات تتعلق بالأساس بمستوى من شارك، ومستوى أين وكيف ومتى ولماذا. بمعنى تسرب معلومة تتعلق بمستوى من شارك أي الأشخاص من ناحية هويتهم ومعلومات حولهم، تختلف عن معلومة تتعلق بمستوى أين تمت العملية؟ أو أين تم الإعداد؟ أو أي تم التخطيط؟ ... وهكذا، ومن الضروري، أن نشير إلى أن تسرب أو انكشاف معلومة في مستوى معين، لا يعني بالضرورة انكشاف معلومات أخرى في مستويات أخرى، فيجب الحرص على عدم تسرب معلومات في كل المستويات، والتقليل قدر الإمكان من مستويات التسرب، فعلى سبيل المثال تسرب معلومة تتعلق بأدوات النشاط المقاوم لا تعني بالضرورة معرفة هوية من قام بالنشاط، ومعرفة الجهة التنظيمية التي نفذت، لا يعني معرفة المجموعة نفسها، أي لا تعني التهاون في بقية المعلومات، لأن السرية قد تصدعت أو انتهت وانكشف الأمر، فالحرص يجب أن يبقى على عدم تسرب المعلومات، ومحاولة محاصرة كل معلومة قد تتسرب ومنع العدو من الاستفادة منها.

- **المستوى الأول:** وهو مستوى [مَنْ] يتعلق بالأساس بالأشخاص، بالمناضلين الذين شاركوا في النشاط المقاوم في بعض مراحله أو كلها، مَن خطط ومَن جهز ومَن نفّذ ومَن تعاون ومَن كان له دور مركز أو ثانوي، هذا المستوى هو الأخطر والأهم، والذي من أجله يتم اتخاذ كل الإجراءات الاحتياطات، لئلا تمس المعلومات المتعلقة بهذا

المستوى. بمعنى آخر، إن كل مستويات العمل الأخرى (**أين، كيف، متى، لماذا**) تعمل بالدرجة الأولى لخدمة الحفاظ على سرية أمن هذا المستوى من العمل، وبالذات في مراحل ما قبل التنفيذ. نشير إلى أن مستوى (**مَنْ**) لا يقصد به هنا مَن التنظيم الذي نفّذ بل مَن الأشخاص، أما هوية التنظيم فهي مسألة أقل أهمية، لكنها أيضاً مهمة ولها مخاطرها.

- **المستوى الثاني:** يتعلق بالمكان، أين تم التخطيط للعمل؟ أين تم الإعداد والتجهيز؟ أين تم التجنيد؟ أين تم الانسحاب؟ أين هي أماكن ومقرات الاختباء والانطلاقة؟ وأين تم تنفيذ النشاط، مع الإشارة، إلى أن التنفيذ لا يكشف بالضرورة المكان، وذلك وفق طبيعة النشاط المقاوم، فنشاط مقاوم على شاكلة أسر جندي محتل لا يكشف في أغلب الأحيان مكان الاعتقال.
- **المستوى الثالث:** والذي يتناول كيفية تنفيذ النشاط المقاوم من ناحية الأدوات المستخدمة ونوعيتها، ومن ناحية أدوار المنفذين والتنسيق بينهم.
- **المستوى الرابع:** فيتعلق بالزمن وتواريخ ومواعيد تسلسل النشاط، منذ مرحلة التخطيط، وحتى مرحلة ما بعد التنفيذ، ويجيب على السؤال: متى تمّ النشاط.
- **المستوى الخامس:** فيجيب على سؤال لماذا تم النشاط، ما هي دوافعه الخاصة، إذ أن الدافع العام على الأغلب معروف، لكن في بعض الأحيان يتم تنفيذ فعل مقاوم، ولا يتم الإعلان رسمياً عن تبني أحد للعملية. إذاً الدوافع نوعان:

وطني أو جنائي، في حالة تعتمد المقاومة إبقاء الأمر في دائرة الغموض، ودوافع خاصة كرد على عدوان إسرائيلي معين أو نحوه، وأيضاً يشمل السؤال: لماذا تم بهذه الكيفية وليس بتلك، لماذا الآن وليس في موعد آخر وهكذا.

ومن خلال الاستطلاع الأول لمستويات العمل، نرى بوضوح أن أهمية المعلومة ودرجة سريتها، تتعلق بمدى بعيد بمستوى وجودها، المستوى مَن أم لماذا.. الخ وهذا يساعد

في التعامل مع المعلومة ويسهم في بناء فهم متكامل حول السرية الواجبة، كجزء من مشروع مقاومة الاعتقال. كما سيتبين عند إكمال الموضوع بالحديث التالي حول درجات السرية:

درجات السرية:

سبق وأكدنا أن المعلومات المتعلقة بالنشاط المقاوم تتدرج وتتعدد وليست خاضعة لحكمين حادين فقط سري وعلني. التدرج يساعد في فهم موضوع السرية، ويزود المقاوم بأدوات يمكن من خلالها الحكم والتعامل مع المعلومة، على الوجه الأنسب، والذي يخدم قضية المقاوم بشكل عام وقضية مقاومة الاعتقال بشكل خاص. ومن المناسب أن نشير إلى أن التدرجات ليست حادة أو صارمة وقد تتداخل أحياناً لكنها تبقى مناسبة ومفيدة للموضوع، من حيث تحكمها بقرار المقاوم متى يتم تداول المعلومة، ومتى يمنع بتاتاً، لمن يتم تسريبها ولمن لا يتم، وفي أي إطار عام للجمهور أو إطار خاص داخل التنظيم، ومتى وكيف يمكن استخدام بعض المعلومات للتمويه وخداع العدو بهدف الحافظ على أمن المقاوم والمقاومة.

ممكن أن نصطلح على خمس درجات من السرية، بالإضافة إلى درجة الصفر، وهي أدنى الدرجات، والمعلومة في هذه الدرجة يستوي فيها الإعلان من عدمه، وفي أغلب الأحيان لا ضرر من الإعلان، بل قد يفيد بحسب الحالة وهي بداية مجال العلنية:

الدرجة الأولى: المعلومة في هذه الدرجة تعتبر ذات قيمة محدودة جداً ولا يشكل الكشف عنها خطراً، وعليه هي ذات سرية ضعيفة جداً يفضل عدم نشرها.

الدرجة الثانية: وهي معلومة ذات قيمة ضعيفة ولا يشكل احتمالية كشفها خطرا حقيقيا، يوجه المقاوم لعدم نشرها في العموم ويمكن نشرها فقط في أطر الأنصار.

الدرجة الثالثة: وهي معلومة ذات درجة سرية أعلى من سابقاتها، والمعلومة فيها

متوسطة الأهمية بحيث يشكل كشفها خطراً بدرجة معينة، ويمنع نشرها خارج صفوف التنظيم المقاوم وحتى للأنصار، ويحاسب من يخرق الأمر.

وهنا إمكانية النشر في الثلاث درجات تكون ممكنة في أغلب الأحيان فقط، في المرحلة ما بعد التنفيذ، وبقرار من قيادة المجموعة ويمنع ذلك في مراحل التخطيط والإعداد والتنفيذ، إذ أن درجة سريتها تعتمد، كما أسلفنا على المرحلة وعلى مستوى العمل، كما وتشمل هذه الدرجات معلومات تتعلق (بمستوى من) المتعلقة بالأشخاص المنفذين، وتشتمل في الغالب على معلومات تتعلق بهوية التنظيم الذي نفذ العمل، كما تشمل على معلومات تتعلق بمستوى أين (المكان والهدف) ومستوى كيف (طريقة تنفيذ النشاط) ولماذا تم تنفيذ النشاط.

الدرجة الرابعة: المعلومات في هذه الدرجة عالية الأهمية ولا يطلع عليها سوى أعضاء الخلية المعنية بالأمر، ٢-٣ أشخاص، وتشمل معلومات تتعلق بمراحل ما قبل التنفيذ، وبمستوى من الذي سينفذ وأين والمتعلقة بأماكن ومقرات الانطلاق والاختباء ومكان الهدف ومتى يتم التنفيذ. فهي تتعلق إذاً بالمعلومات التي تتحدث عن المستقبل، وليس عن الذي حدث بالزمن الماضي. المعلومة من هذه الدرجة لا يتم نشرها بأي حال من الأحوال، لا قبل التنفيذ ولا بعد التنفيذ. إذ أن نشرها سيؤدي حتماً إلى أضرار بالغة بالمقاوم والمقاومة، سواء بالاعتقال أو الاغتيال قبل التنفيذ، وبالتالي إحباط الفعل المقاوم وإلحاق أعلى درجة من الخسائر في المقاومة، فلا العملية نفّذت ولا سلم المقاومون.

الدرجة الخامسة: وهي أعلى درجة من درجات السرية. ومعلومة على هذه الدرجة (عالية جداً) من الأهمية، لا يطلع عليها أحد من أبناء المجموعة، إلا الشخص المقاوم المعني مباشرة بالتنفيذ داخل المجموعة. وغالباً في اللحظات الأخيرة من موعد النشاط. وعليه يمنع بتاتاً نشرها بأي حال من الأحوال، هذه الدرجة تشمل كل

ما ورد من معلومات في الدرجة الرابعة، وتتميز عنها بالأساس في عدد الذين يعرفون وزمان معرفتهم.

بقي أن نشير، إلى أن المعيار الأساسي في تدرج أهمية المعلومة هو حجم الضرر الذي قد تسببه المعلومة للمقاوم والمقاومة، في حال تسربها للعدو. والقاعدة العامة الأساسية هي، كلما ازداد حجم ونوعية الضرر المتوقع من نشر أو تسرب معلومة، كلما ارتفعت درجة هذه السرية.

كما تجدر الإشارة، إلى أن معظم حالات تسرب المعلومات المؤدية إلى انكشاف المقاومين واعتقالهم، تتم في مرحلة ما بعد التنفيذ، وهذا ينبع كما يبدو، من الإحساس بأن الإنجاز قد تم وبأن السرية أصبحت أمراً اقل أهمية وجدية. لذلك يتم الحرص وبحق، على المعلومات قبل التنفيذ، ويتم التهاون، وأحياناً الاستهتار المرفوض والكارثي بالمعلومات، بعد التنفيذ. هذا الأمر يجد له تعبيراً في أن معظم المجموعات المعتقلة تتكون من مقاومين نفذوا مهامهم بنجاح واعتقلوا بعد ذلك، وليس هناك مناضلون اعتقلوا في مرحلة التخطيط والإعداد إلا قليلاً.

وبمقدار ما يشكل ذلك من فشل للمقاومة باعتقال أفرادها، إلا انه من جهة أخرى يعبر عن بطولة ونجاح المقاومة وقدرتها على تنفيذ العمليات بسرية وكتمان، رغم إجراءات العدو الكبيرة، وانتشار أجهزته الأمنية وسيطرته التكنولوجية، وهذا يعتبر فشلاً ذريعاً للعدو، وباعترافه نفسه بهذا الفشل.

ويمكننا القول إن من أسباب الاعتقال بعد تنفيذ العمل وليس قبله، هو انتشار ظاهرة التنافس والتسابق غير المقبول لتبني وإعلان مسؤولية أحد التنظيمات عن العملية، إضافة إلى ظاهرة الاستعراض، التي قد يقوم بها البعض، أفراداً ومجموعات، والتي تلحق ضرراً بالغاً وتتمثل في التباهي والتفاخر والثرثرة.. الخ.

العوامل المؤثرة في السرية:

والمقصود بذلك ما هي العوامل التي تجعل الالتزام بقواعد السرية أقرب إلى السهولة أو الصعوبة النسبية؟ ما هي العوامل التي تتحكم في درجة السهولة أو درجة الصعوبة للالتزام بقواعد السرية بالنسبة للمقاوم؟

من جهة أخرى ما هي العوامل التي تجعل إمكانية أو احتمالية تسرب المعلومة عالية أو منخفضة؟ فهم هذه العوامل يساعد المقاوم في تقوية العوامل المانعة والحامية، والحذر من العوامل المؤثرة سلباً، في دعم السرية والحفاظ على المعلومات، أي تقوية العوامل الإيجابية، والحذر من العوامل السلبية.

يمكن تلخيص العوامل كالتالي: عامل الزمن، عامل المشاركين، عامل المكان، عامل الأدوات والوسائل.. والتي سنتناولها بالتفصيل:

أولاً: التوقيت الآمن

للزمن مفاعيل مختلفة ومتناقضة أحياناً، في رفع أو خفض احتمالات النجاح في تحقيق السرية المطلوبة، فمثلاً كلما طالت الفترة التي يتم فيها النشاط من حيث الإعداد والتخطيط، حتى التنفيذ، فإن إمكانية حدوث الترهل ترتفع، حيث أن البقاء في حالة من الانتباه واليقظة الدائمة لفترة طويلة ومستمرة، هو أمر صعب، بحاجة إلى إرادة عالية، خاصة في أجواء السرية، وفي ظل إجراءات سلطات الاحتلال. إن الإصابة بالترهل والاسترخاء الناتج من طول الفترة الزمنية، هو سبب شائع وعامل يهدد السرية باستمرار. فهو ذاته عدو متربص بالمقاوم، عليه الانتباه له وأخذ إجراءات مستمرة تنعش همته وتجدد عزمه ويقظته، من خلال الوعي والتركيز، خاصة في أهمية السرية لنجاح العمل. أهمية السرية للحفاظ على أمن المقاوم من الاعتقال أو القتل، وإدراك النتائج الوخيمة للترهل. في المقابل، على المقاوم أن يجدد ويجتهد في إنجاز عمله ومهمته الموكلة له، بالسرية الممكنة، بمعنى تقليل الفترة

الزمنية ما أمكن. بحيث يقلص إمكانية الترهل، إلى حد كبير، وذلك بقصرها على مراحل ما بعد التنفيذ.

أما المفعول الثاني للزمن كمؤثر في السرية، فيتعلق بالمفاجأة. فالعمل السري يضمن إلى درجة كبيرة جداً تحقيق المفاجأة، فكلما كان الفعل قصيراً كانت إمكانية الحفاظ على درجة السرية، عالية لضمان عدم تسرب أية معلومة للعدو، بمعنى تحقيق المفاجأة. بكلمات أخرى، العمل السري يضمن المفاجأة، التي تسهم في نجاح العمل والحفاظ على أمن المقاوم.

ليس الزمن من حيث الطول والقصر هو المؤثر الوحيد في السرية، بل أيضاً من حيث الليل والنهار، الصيف والشتاء، الحر والبرد، ومن حيث فترات استنفار العدو، بسبب الإنذارات، على سبيل المثال، أو استرخائه لسبب أو لآخر.

بالنسبة لليل والنهار، فإن الليل يشكل عاملاً أفضل للتستّر والخفاء، ووقت يغلب فيه ميل العدو للاسترخاء، وخاصة في ساعات الليل الأخيرة. لكن هناك بعض الحالات الخاصة، قد يشكل فيها التحرك والعمل في وضح النهار، مفاجأة غير متوقعة للعدو. لكن الأمر يتطلب دراسة وتقديراً للوقت حالة بحالة، وعدم وضع قوالب جامدة، لا تفيد الهدف، إنما المطلوب هو أخذ الزمن دائماً بالحسبان.

من جهة أخرى فإن حالات البرد والحرّ لها مفاعيلها في رفع أو خفض احتمالية السرية والكتمان، وتحقيق المفاجأة. فتحرك في وضح النهار وفي عز الحر الشديد، هو تحرك ذو إمكانية عالية للسرية وبالتالي النجاح، فالبرد الشديد ووجود الضباب، والحر الشديد هما مدعاة للترهل لدى العدو، فعلى المقاوم أن يحسب حساباته ويأخذ هذه العوامل بالحسبان، عند إقباله على تنفيذ نشاط مقاوم، وان لا يدع شيئاً للصدفة، أو كما يقال «للتساهيل» فالإعداد والحسابات مطلوبة حتماً، وكما قيل «اعقلها وتوكل» وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العدو يحاول كثيراً بحق أو بغير حق، أن يظهر أنه في حالة

استنفار ويقظة، كي يربك المقاومين ويخلط أوراقهم، فتجده يعلن ويبالغ بالإعلان عن حالات استنفار وإغلاق لهذه المناطق أو تلك، وثبت أنه في حالات كثيرة، يكون الأمر للاستعراض والتخويف من جهة، لإرباك المقاومين والرد عليهم، ومن جهة أخرى لطمأنة مجتمعهم ولمحاولة بث نوع من الطمأنينة لديهم. وهذا لا يعنى أن لا يتنبه المقاوم لإعلان الاستنفار، بل يجب أن يأخذ الحيطة والحذر، للحفاظ على نفسه من الانكشاف، لكن المحك الأساسي هو دراسة المقاوم للحالة أو الهدف، والتحركات الفعلية على الأرض وليس فقط في وسائل الإعلام هذه أو تلك.

فكرة المفاجأة إذاً هي هامة ويمكن صياغتها بالشكل التالي:

للمفاجأة ثلاثة أبعاد: متى يتم الفعل؟ وهو موضوع الحديث السابق. والبعد المكاني (أي أين يتم الفعل)؟ وعدم توقع العدو لمكان العملية.

فتوقيت الفعل: لحظة تنفيذه في الليل أو النهار في الصيف أو الشتاء، يساهم كثيراً في تحقيق عنصر المفاجأة التي هي من عوامل نجاح العملية، وسلامة المقاوم. المقاوم يطمح أن يحقق المفاجأة الكاملة، بحيث لا تتسرب معلومة للعدو لا حول البعد الزماني للعملية (متى ستتم؟) ولا حول البعد المكاني (أين ستتم؟). وقد يكفي تحقيق المفاجأة الجزئية التي تشمل على بعد واحد إما الزماني أو المكاني وذلك اضعف الإيمان.

للزمن مفاعيل أخرى في السرية فكثافة العمل ووتيرة وحجم العمليات تؤثر، فكلما زاد عدد العمليات في الأسبوع، ٢-٣ مرات، كلما زادت احتمالية المس بالسرية وذلك على الأغلب الأعم. لذا يفضل جعل مسافة زمنية مناسبة بين كل عملية وأخرى، أو نقل المكان، يضمن أيضاً استنزاف العدو. إن تكرار النشاط في فترة زمنية محدودة، في نفس المكان، يؤدي إلى جعل العدو في حالة استنفار متواصلة ومستمرة، ما يرفع إمكاناته لرصد وكشف تحركات المقاومين، وحتى اعتقالهم

قبل تكرار نشاطهم التالي. فضربة للعدو في حالة استرخائه، أدعى للنجاح من ضربة في حالة الاستنفار، وهنا المعيار الأساسي لنا في مشروع مقاومة الاعتقال، هو سلامة المقاوم وليس مجرد إظهار التحدي وإلحاق خسائر في صفوف العدو. فسلامة المقاوم واستمرار النشاط هو الأولوية الأولى في مشروع مقاومة الاعتقال، حتى لو كان على حساب خسائر أقل للعدو.

لا شك أن تكرار النشاط في فترة زمنية قصيرة، يعني أيضاً تحركات أكثر للمقاومين، واتصالات أكثر، وبالتالي إمكانية أعلى للوقوع في الخطأ من قبل المقاومين، أو إمكانية أعلى لرصدها كما أسلفنا. وعليه فلا ينبغي للمقاوم أن يُغرى ويستدرج بسبب نجاح العملية الأولى، بل المطلوب أن يأخذ المقاوم نفساً عميقاً ليركز ويقيّم الوضع بين كل نشاط ونشاط. إن من أهم مسببات الاعتقال، هو الإكثار من التحركات والاتصالات، خاصة أن ثبت أن كثيراً من هذه التحركات، يمكن الاستغناء عنها، فاختصار التحرك والاتصال الأمني، هو أحد ضمانات منع الاعتقالات.

وهنا تعود الإشارة: أن هذه هي معالم عامة وإشارات للاستعانة بها، في مراحل النشاط المقاوم، وليست قوالب جامدة، فهي ليست مطلقة، وهي نتيجة تجارب وملاحظات على مدار سنوات طويلة من الفعل المقاوم.

من الجدير ذكره في هذا السياق، أن سلطات الاحتلال وبمشاركة أجهزة مختلفة، تقوم بشكل منهجي بإجراء تحقيق بعد كل عملية تنفذها المقاومة الفلسطينية، ضد أفراد أو مجموعات، أو مواقع إسرائيلية، وذلك من أجل استخلاص العبر، وتحديد نقاط الضعف والقوة. كما أن سلطات الاحتلال تقوم بتقييم كل عملية تقوم بها ضد المقاومة، كأفراد أو كتنظيمات، وتحديد نقاط الفشل ونقاط النجاح، سواء كانت هذه عملية اعتقال، اغتيال، إنزال، اجتياح وما شابه ذلك.

ثانياً: أمن الأفراد

أما العامل الثاني المؤثر في السرية، فهو العامل المتعلق بالأشخاص. والمعادلة هنا بسيطة وواضحة، فكلما قلّ عدد الأشخاص كلما زادت إمكانية الحفاظ على درجة عالية من السرية. والمقصود بالأشخاص، هو كل إنسان يملك معلومة قد تؤدي إلى انكشاف المقاومين، سواء كان الشخص مشارك فعال أم مساعد ثانوي، أو حتى أقل من ذلك. فكلما زادت دائرة المشاركين أو الذين يملكون معلومات حول النشاط، قلّت احتمالية السرية وزادت احتمالية الانكشاف والاعتقال.

من جهة أخرى، ليس عدد الأشخاص هو المعيار الوحيد، بل أيضاً وعي الأشخاص وخبرتهم له دور مهم في تحديد احتمالية السرية، فالأمران معا هما أحد الضمانات المثبتة للسرية (عدد قليل من الأشخاص ذوي الخبرة والوعي الأمني العالي). وكلما زادت الخبرة والوعي كلما ارتفعت احتمالية السرية، فالمطلوب من الشخص العامل أو المشارك أن يدرك مدى أهمية الحفاظ على المعلومة، وكيف يحافظ عليها من الوصول لآذان معادية أو مستهترة.

والمعادلة هنا مركبة وتتعلق بمتغيرين: العدد والوعي. والمتغير الثاني هو الأهم لكنه غير كافٍ ليكون وحده أحد الضمانات للسرية.

ثالثاً: أمن المكان

المكان يلعب دوراً مهماً في رفع مستوى السرية، وجعل احتمالات اكتشاف المقاوم أقل. والمقصود بالمكان، هو الموقع الذي يختاره المقاومون ليكون مكاناً لاجتماعهم للتخطيط وتنسيق المواقف، للإعداد والتحضير والتجهيز للنشاط، وكذلك لحفظ المواد والأدوات المستخدمة في هذا النشاط، وأيضاً مكان الانسحاب والاختباء بعد التنفيذ. وهنا لن ندخل في التفاصيل كاملة إلا ما يهمنا من نقاط أساسية، تمنع الانكشاف وتحافظ على درجة عالية من السرية، علماً أن لموضوع المكان أبعاداً سياسية لن نتطرق إليها،

وسنركز على «المكان» كموقع للاختباء أو كموقع لتخزين كل ما يلزم المقاوم من أدوات ومواد. السؤال المهم بهذا الصدد هو: أيهما أفضل وأكثر أمنا ؟ تعدد الأمكنة يصعب ضربها واكتشافها جميعاً في وقت واحد، وبالتالي يحدد من قوة الضربة للمقاومة ويمكن المقاومون من المناورة والتملص من الاعتقال. لكن في المقابل فإن عدداً أكبر من الأمكنة يعني احتمالية أكبر للكشف عن أحدها، فاحتمالية اكتشاف خمسة أماكن، على السبيل المثال، هي بالتأكيد أعلى من احتمالية اكتشاف مكان واحد فقط. إذاً هل نتركز في مكان واحد فقط ولا نكثر ونعدد الأماكن.

التوفيق بين الأمرين ممكن، فلا نختار مكاناً واحداً فقط، ولا ستة أو سبعة أمكنة بل يمكن اختيار حل وسط، وهو ثلاثة أمكنة، فهذا يحقق درجة معقولة من السرية. من جهة توزع الأمكنة ولا تكون الضربة إن وقعت شاملة وكاملة، ومن جهة أخرى العدد ثلاثة هو منطقي ويمكن الحفاظ على سرية هذه الأماكن، من خلال تقليل عدد المقاومين، الذين يعرفون بهذه الأمكنة. صيغة أخرى معقولة ومقبولة هي، تلك التي تقضي بتعدد الأمكنة، لكن الحد جداً من عدد الأشخاص الذين يعرفون المكان الواحد.

ويمكن تلخيص الصيغ الممكنة للمكان كعامل من عوامل السرية كالتالي:

١. اختيار مكان واحد يعرفه شخص واحد.
٢. اختيار مكان واحد يعرفه ثلاثة أشخاص.
٣. اختيار مكان واحد يعرفه أكثر من ثلاثة أشخاص (٥ أو ٧).
٤. اختيار مكانين يعرفهما شخص واحد فقط.
٥. اختيار مكانين يعرفهما ثلاثة أشخاص.
٦. اختيار مكانين يعرفهما أكثر من ثلاثة أشخاص.

وهكذا بالنسبة إلى ثلاثة أمكنة أو أربعة.. الخ وحتى لا نخوض في احتمالات طويلة ومركبة، ما ذكرناه هو أسلوب وطريقة للتفكير في كيفية التعامل مع الأماكن، التي يمكن

ان تكون مراكز للمقاومة، وهذه طريقة جديرة أن يتم الوقوف عليها، واختيار الصيغة المناسبة للمكان وفق ظروف المجموعة. وواضح أن بعض الصيغ سرية جداً جداً، مثل مكان واحد لشخص واحد. وهي صيغة تصلح لوضع معين، لكنها لا تصلح لآخر وهكذا. في المقابل، اختيار مكانين أو ثلاثة ويعرفهما أكثر من ثلاثة أشخاص إلى خمسة أو سبعة، فهذا الأقل سرية ولا ينصح به، رغم أنه يساعد على سرعة الإنجاز، وتحقيق النشاط بسهولة ويسر نسبي، لكن عواقبه، خاصة في مراحل ما بعد التنفيذ، هي خطيرة، صيغ الوسط هي الأقرب للسرية والعملية في آن واحد.

صيغة مكان واحد لا يعرفه إلا مقاوم واحد تصلح لاختباء المقاوم للطوارئ، كذلك تصلح لإخفاء عتاده الشخصي، في المقابل صيغة مكانية يعرفها شخص واحد قد تكون عملية أكثر بحيث تعطي المقاوم متسعا للتحرك ولحفظ أدواته وعتاده، وفي حالة انكشاف مكانه، تكون الضربة محدودة على الأغلب، ولا يتم كشف كل العتاد الخاص به.

إن أمن المكان في مرحلة التخطيط والإعداد، هو الأكثر تعرضاً لاحتمالية الانكشاف، بسبب الكثرة النسبية للأشخاص المتوقع أنهم يعرفون مكان الإعداد أو مكان التخطيط، وعليه، من الضروري التفكير في إجراءات أمنية خاصة لحفظ أمن المكان. منها على سبيل المثال، تغير المكان كل فترة وعدم العودة إليه مطلقاً.

من المهم أن لا يتم اجتماع لعدد كبير من الأشخاص، خاصة القادة المركزيين في مكان واحد، حتى لا تكون الخسائر فادحة في حالة الانكشاف، كما حصل في العديد من الأمثلة الحية في السنوات الأخيرة. كما أنّ اختيار مكان بعيد عن الأعين، يسهل عليك، كمقاوم أن تراقب مَن يراقبه من الأعداء. بمعنى صعب مراقبته من الجهات المعادية. أو اختيار مكان تكون الحركة البشرية حوله كثيفة بحيث تغطي على حركة المقاومين، ويكون لحركة المقاومين غطاء لا يثير الانتباه من حيث الدخول الخروج.

من المناسب كذلك اختيار مكان ملائم للأدوات والعتاد الذي يستخدمه المقاوم، من

حيث نسبة الحرارة والبرودة التي تؤثر في هذه المواد، ثم اختيار أحسن الأساليب والطرق للحفاظ عليها. وأيضاً اختيار الأماكن البعيدة عن السكن، حتى لا يهدد أمن الآمنين من أبناء شعبنا، وكذلك اختيار أماكن بعيدة عن أماكن الاختباء والاختفاء، لكي لا يتعرضوا سوية لضربات عشوائية تكون الخسارة في هذه الحالة مزدوجة.

رابعاً: أمن الهدف

نظرة أخرى لأهمية المكان في تحديد مدى السرية، هو اختيار موقع ملائم للهدف وذلك من خلال مراعاة معايير أساسية، مثل إمكانية عالية للوصول للمكان والانسحاب منه بسهولة وسلام. فمن الخطأ، أو لنقل أنه نوع من أنواع المغامرة غير اللازمة، اختيار هدف يتطلب الانسحاب منه السير مسافة طويلة في طريق مكشوف، إذ أن ذلك يعرض المقاوم لاحتمالات خطيرة، منها إمكانية انكشافه ورؤيته من قبل أشخاص غير معنيين، أو حتى إعطاء وقت للعدو لملاحقته واعتقاله. وهي المخاطر التي تعنينا أكثر في مشروع مقاومة الاعتقال. وبناءً على ذلك، ينبغي أن يشمل المكان أو الهدف عوائق أمام العدو يعرفها المقاوم جيداً، وإن لم تكن عوائق طبيعية وأصلية في المكان فيمكن للمقاوم، إن أصر على الهدف لحيويته، أن يضع العوائق التي تسمح له بالمناورة والانسحاب بسلام.

ولا بد من الإشارة والتأكيد على ضرورة تغير المكان أو الأمكنة التي يستخدمها المقاوم، والتي ينوي استخدامها في حال تم اعتقال أحد المقاومين، أو أحد الأخوة ممن يعرفون هذه الأمكنة. ومن الخطر أن ينتظر المقاوم ما سيسفر عنه التحقيق مع المقاوم المعتقل، بل إن التصرف السليم يقتضي عدم إعطاء العدو فرصة الاستفادة من معلومات، يحتمل أن يكون قد قدمها المعتقل، تؤدي لاعتقال مقاومين آخرين، وذلك من خلال إخلاء الأماكن، والتوجه لأماكن جديدة مناسبة، وذلك بشكل سريع ومباشر، وعدم المخاطرة بالبقاء فيها.

بقي أن نشير إلى ضرورة أن يُعمل المقاوم مخيلته الإبداعية في مجال الأمكنة، وعلى سبيل المثال، استغلال ما هو شائع من إجراءات لدى العدو مثل ما يسمى بالتشخيص أو تسليم بعض المواد المستخدمة، وذلك كنتيجة لاعتقال هذا المقاوم واعترافه، ومن ثم إجباره على العودة مرة أخرى للمكان للتشخيص، أو لأخذ المواد التي اعترف عليها (السلاح مثلاً) بمعنى آخر أن ينظر المقاوم للمستقبل ويجهز مكان هو أشبه بكمين، يمكنه من الهروب مجدداً من قبضة الاعتقال.

وهكذا نرى أن عامل المكان بكل أبعاده، وإن تم التعامل معه بحذر وعقلانية، سيكون أحد أهم عوامل دعم السرية، وبالتالي الحفاظ على المقاوم حراً طليقاً، مستمراً في مشروع المقاومة والعكس صحيح.

خامساً: أمن المواد والأدوات

ننتقل إلى الحديث عن عامل أخر مهم ومؤثر في تحديد إمكانية السرية، وهو عنصر الأدوات والمواد المستخدمة في النشاط المقاوم. والحديث هنا، حول كيف تكون الأداة عامل من العوامل التي تعزز السرية أو العكس. ونذكر هنا أن أهم الأدوات المستخدمة في عمليات المقاومة، تتمثل بالأساس في أدوات الاتصال والمواصلات، كالسيارة أو الدابة (حصان، حمار..) وأدوات الاتصال مثل (التلفون، فاكس، انترنت) أو (النقاط الميتة) كذلك السلاح المستخدم: بندقية، سكين، حجر، زجاجة حارقة، مواد متفجرة... الخ. وهنا نشير ولا نفصل لمعايير، يمكن من خلالها فهم كيف تساهم الأداة المستخدمة في النشاط المقاوم، لرفع إمكانيات السرية، أو كيف تسهم لخفض هذه الإمكانية.

١. كلما كان الأثر الناتج عن استخدام الأداة معدوماً أوضعيفاً، كلما ارتفعت إمكانيات السرية، فالسكين مثلاً هي أقل الأدوات التي يمكن أن تترك أثراً، بعكس البندقية التي تترك رصاصاً يمكن تتبع إشارته، ويجدر الذكر أن هناك فرقاً في نتائج العمل بين السكين والبندقية، حيث فاعلية البندقية أعلى بكثير من السكين.

٢. كلما كانت إمكانية إخفاء الأداة، قبل وبعد التنفيذ، أسهل كلما كانت إمكانية السرية أعلى، والسكين مثالاً على ذلك، والمسدس أيضاً، بعكس البنادق الطويلة التي يصعب إخفائها في الأماكن العامة، قبل وبعد التنفيذ.

٣. أن تتوفر في الأداة إمكانية عالية لتحريكها بسهولة نسبية، فصعوبة التحريك تضعف السرية.

٤. أن تكون الأداة متوفرة، فالحجر متوفر بكثرة، لذا هو أدعى للسرية، وكذلك السلاح الأبيض، أو الزجاجات الحارقة، أو نوعيات السلاح المتوفرة والمتداولة، بعكس الأنواع النادرة نسبياً التي يسهل تتبعها واقتفاء أثرها.

٥. كلما أمكن نقل الأداة من منطقة إلى أخرى، بعد تنفيذ العمل، يساهم في تشتيت قدرة العدو على تحديد مكان المجموعات العاملة، فعلى سبيل المثال، نقل بندقية تم تنفيذ عمل بها من جنين إلى الخليل، يجعل على العدو صعوبة كبيرة في تحديد المجموعة العاملة، إذا كانت في جنين أو رام الله أو الخليل، وخاصة عندما يتم العمل في الأداة أكثر من مرة.

٦. إتلاف الأداة بعد استخدامها يساهم في إمكانية السرية، بمعنى استخدام الأداة لمرة واحدة فقط، وهذا يعتمد على توفر الأداة ورخصها.

وهكذا يمكن أن نقول: إن الأداة الأكثر بساطة والأقل تعقيداً، كلما قلّت وتيّسرت أعباء ومتطلبات وإجراءات الأمن المستخدمة للتعامل معها، وكي لا تصبح وسيلة وطريقة للوصول للمقاوم والمس بأمنه باعتقاله أو اغتياله.

وهنا نشير أن على المقاوم أن يقدر أنه وفي المقابل لبساطة الأداة أو المساهمة في السرية، فإن فعالية العمل تتطلب أحياناً كثيرة استخدام وسائل أكثر تعقيداً كالبندقية وغيرها. والمطلوب التوفيق ما بين متطلبات السرية وفعالية العمل.

سادساً: أمن التمويل

العامل الأخير يتعلق بتوفر الإمكانات المادية وتحديداً المال. فعدم توفر المال يؤدي في كثير من الأحيان إلى المس بالسرية والمساهمة بأضعافها وانكشاف العمل. فكلما توفر المال أكثر، كلما استطاع المقاوم اختيار وسائل مقاومة أفضل وأكثر فعالية، وأيضاً أكثر سرية. مثل أن يستخدم الأداة لمرة واحدة ثم يتلفها، وهذا مكلف وبحاجة إلى توفر أموال ملائمة. أو أن يشتري ويبدل باستمرار أماكن ومقرات العمل، أو وسائل مواصلات كالسيارات... الخ. ولقد كان المال عنصراً مهماً من عناصر كشف المجموعات، سواء عن طريق أن القلة تؤدي إلى قلة الوسائل، أو أن البحث عن مصادر للتمويل أدى إلى انكشاف المقاوم لأكثر من طرف وجهة، خاصة أنه في أغلب الأحيان يتعرض للرفض من المتبرع المفترض الأول أو الثاني أو الثالث... ومن جهة أخرى فإن توفر المال الملائم أدى إلى نتائج ونجاحات مميزة وإطالة عمر المجموعات المقاومة وعدم تمكن أجهزة الأمن من اعتقال أو اكتشاف عناصر المجموعة لفترات طويلة جداً.

في المقابل توفر المال بحاجة إلى إجراءات خاصة للتعامل مع هذا المال، كيفية صرفه وكيفية تحريكه وهكذا. والنقطة هنا، ليس كيف نتعامل مع المال بشكل سري؟ إنما كيف يساهم المال في رفع أو خفض إمكانية السرية. السؤال الأول سنناقشه في وسائل العمل السري في النقطة اللاحقة.

وسائل العمل السري

بعد أن استعرضنا جوانب مهمة من السرية، لا بد من التطرّق إلى وسائل العمل السري، أو بعض أهم هذه الوسائل، إذ يصعب حصر كل هذه الوسائل، علماً انه قد تمت الإشارة إلى بعض هذه الوسائل في تضاعيف المواضيع السابقة. إن تناولنا لهذه المواضيع، إنما هو فتح لآفاق لدى المقاوم لأساليب استخدمت، وأساليب يمكن تطويرها وتحسينها، بحسب معطيات الواقع، كما أن بعض هذه الأساليب لا يمكن الإشارة إليها في هذا المقال، لأن

ذلك يعني حرقها، فالمقصود إذاً، هو قواعد عامة وإشارات مساعدة، وسنتناول خمس وسائل أساسية، ثم بعض الوصايا العامة في مجال السرية ووسائلها.

أولاً: الاتصال السري

ما هي وسائل الاتصال الأكثر أمناً والأكثر سرية؟

لا شك أن الاتصال هو عنصر حيوي وضروري، ولا يمكن الاستغناء عنه لإنجاز أي نشاط مقاوم. وبالتالي لا بد من اتخاذ الوسائل المناسبة لحماية الاتصال، وجعله سرياً آمناً. الاتصال ضروري لتجنيد الأعضاء، لتوفير الأموال، لشراء الأدوات وإعدادها، ولتوفير الأماكن ومقرات العمل السرية.. الخ. كما أنه ضروري لتنسيق المواقف داخل المجموعة المقاومة، وخارج المجموعة مع محيطها الداعم والمساعد.

الاتصال يعني ضمان استمرار تدفق المعلومات الضرورية والملحة، بين أفراد المجموعة، ومنع وصول المعلومات للعدو والجهات المحايدة، التي لا حاجة لوصول المعلومات إليها. الاتصال هو أمر حيوي كذلك بالنسبة لوصول المعلومات، في الوقت المناسب، فتأخّر المعلومة أو عدم وصولها لأحد المقاومين، في الوقت المناسب، يعني في كثير من الأحيان تعرض المقاوم أو المجموعة لخطر الاغتيال أو الاعتقال، (عندما لم يعرف المقاوم مثلا أن المكان كذا قد أصبح محروقاً ومراقباً من قبل قوات الاحتلال، وبالتالي تردد عليه واعتقل لسنوات طويلة).

والسؤال هنا لا يتعلق: هل الاتصال والتواصل ضرورياً للمقاومة أم لا؟ إذاً، الجواب واضح وضوح الشمس بالإيجاب، إنما المسألة التي بحاجة إلى علاج وتفصيل، هي كيف نجعل الاتصال أكثر آمناً وتحصيناً من اختراق العدو أو تسربه بالاتجاه الخطأ؟ ما هي الوسائل التي يجب اتخاذها لتجنب اختراق العدو لوسائل الاتصال المستخدمة، من قبل المجموعة، وبالتالي محاصرتها واعتقالها، وإحباط أعمالها؟ ما هي المحاذير الواجب الانتباه لها أثناء عملية الاتصال؟ هل يوجد تناقض بين الاتصال السهل والسريع وبين

الاتصال الأكثر أمناً؟ وفي حالة التناقض لمن يجب أن تكون الأفضلية؟ ما هي فوائد ومخاطر الاتصال، التي توفرها التكنولوجيا الحديثة كالانترنت والهاتف النقال (الجوال) وغيرها؟

ومن المناسب أن نقسم الاتصالات من حيث نوعية أدواتها، إلى اتصالات حديثة توفرها التكنولوجيا الحديثة كالبلفون الجوال أو الانترنت أو الفاكس.. وغيرها. واتصالات تقليدية أو بدائية، كاللقاء المباشر، وجهاً لوجه بين الأطراف المعنية بالاتصال، وهم في حالتنا أفراد المجموعة ومن يساندهم، أو التنقل على الأقدام من منطقة إلى أخرى، من أجل اللقاء أو من أجل وضع «نقاط ميتة»، مثل وضع رسائل في مكان متفق عليه مسبقاً، أو للقاء خاص وسري، أو كاستخدام الدواب للركوب عليها أثناء التنقل، لإجراء الاتصال المباشر أو استخدام السيارة، وكلها تدور حول هدف واحد هو لقاء مباشر، إما للحديث المفتوح بين فردين أو أكثر من المجموعة المقاومة، أو لتسليم رسالة لأحد الأفراد.

إن الإجابة على السؤال: أي من الوسائل يستخدم المقاوم من أجل ايصال المعلومة من وإلى أفراد المجموعة، تتعلق بدرجة سرية المعلومة، فهناك معلومة مع درجة عالية من السرية، لذا فلا تحتمل إيصالها عن بعد، بل فقط من خلال لقاء مباشر «من الفم إلى الأذن» ودون أي نوع من أنواع الوسائط. في المقابل هناك معلومات أقل سرية نسبياً، قد تحتمل في بعض الظروف إيصالها بوسائل اتصال أخرى، عبر الوسائط، مع أخذ كل شروط الحيطة والحذر، فكل معلومة هي هامة وقد تسبب في فتح سَيل متدفق من المعلومات، يؤدي في نهاية المطاف لكشف المعلومات ذات الدرجة القصوى من السرية.

ومن المناسب التركيز والتأكيد في هذا المقال على المخاطر والنتائج الكارثية، التي وقعت فيها المجموعات المقاومة نتيجة التعاطي الخاطئ مع وسائل الاتصالات الحديثة. ولا نبالغ إن قلنا وبوضوح إن السبب رقم واحد في حملات الاعتقالات الواسعة والخطيرة، هو الإهمال في التعامل مع وسائل الاتصالات الحديثة كالجوال والانترنت، وهنا نشير

إلى نتيجة خطيرة أخرى لهذا الإهمال القاتل، وهي نتيجة اجتماعية نفسية وحتى سياسية، وهي تسلل الشك في صفوف المقاومين أنفسهم، وفقدان الثقة بعضهم ببعض في بعض الحالات، التي علا فيها السؤال المحير: من أين وصلت المعلومة السرية كذا إلى المخابرات؟ رغم أنها في إطار ضيق لا يتجاوز اثنين أو ثلاثة، كيف عرفوا بالأمر ومن سرب المعلومة؟ ولم يخطر ببال هؤلاء المقاومين أن اتصالاتهم عبر الجوال أو الإنترنت ولو بكلمات محدودة يظنون أنها غير مفهومة أو «مشفرة» كانت سبباً، أدى إلى دخول العدو على خط اتصالاتهم، وبالتالي على خط عملهم، وكشف ما كانوا يظنون أنه مغلقاً جداً. إن حالة الشك والحيرة والتي توالت عند المقاومين، في بعض الحالات، أدت إلى اتهام أحدهم بأنه يتجسس لصالح المخابرات. وقيام الأسرى لاحقا بإخضاع الشباب المقاوم البريء للتحقيق أو ما يسمى في مصطلحات السجون بـ «الزاوية» أو «انزال فلان زاوية» وبعضهم اعترف بالمنسوب إليه نتيجة الضغط الجسدي والنفسي الكبير، الذي تعرض له، وهكذا أدى سوء الوعي لخطورة وأبعاد «الاتصالات التكنولوجية» إلى الشك ثم انزال «زاوية»، وبالتالي تدمير حياة بعض أبناء المقاومة الشرفاء وعائلاتهم، وما رافق ذلك من تأثيرات على المجتمع الفلسطيني ودعمه للمقاومة، أو تأثيرات نفسية على المقاومين ومستوى استعدادهم للعمل والعطاء، كما أن هذا الأمر ساهم مساهمة فعالة في استمرار الاعتقالات دون معرفة الخلل أو استمرار تضليل شباب المقاومة لفترات طويلة من الزمن. وقد يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: أيعقل أن يحدث أمر كهذا على مدار سنوات دون نجاح الفئة أو المجموعة الأولى «المخدوعة» أو التي جربت خطورة الاهمال في الاتصالات، في تعميم تجربتها على بقية المجموعات أو على بقية المناضلين؟ الجواب ببساطة نعم. المشكلة تكمن بالدرجة الأولى، في الخلل الخطير الذي تعاني منه المقاومة، وحتى كتابة هذه السطور، تجارب المجموعات المقاومة على سائر المناضلين خارج السجون. ولعل هذا هو من أهم دافع لكتابة هذا الكتاب، والحرص على نشره،

ليقرأه كل من يفكر في الانضمام إلى صفوف المقاومة، سواء كفرد وحيد أو كعضو في أي من التنظيمات الفلسطينية المقاومة للاحتلال الصهيوني.

إن دخول المخابرات الإسرائيلية على خط الاتصالات عبر البلفون أو الانترنت والفيس بوك أو غيره، أدت في حالات كثيرة ومعروفة لدى المتابعين لهذا الشأن، إلى تطور حالات عجيبة مثل تلك المجموعة التي كانت تتلقى تعليماتها من ضابط المخابرات الإسرائيلي، من حيث لا تدري. ففي بعض الحالات، تبادر المخابرات عبر نشرها واختراقها لمواقع في الانترنت، للعرض على شاب أو أكثر ممن يحملون نوايا وطنية شريفة، ولديهم استعداد لتقديم العون بل المشاركة في نشاطات المقاومة، فتعرض المخابرات تحت غطاء وطني، على هذا الشاب، العمل ثم تورطه ببعض النشاطات غير «القاتلة» أو نشاطات مضبوطة، كحيازة أو تدرب على سلاح وما شابه ذلك، ثم تستدرجه وتعتقله هو ومن معه لعدة سنوات في السجن، وبذا تكون قد تخلصت من خطر محتمل من جانب شاب فلسطيني وطني. وفي المقابل أحبطت نفسياً العديد من المشاركة بسبب الفشل أو بسبب تعميم ثقافة الشك في قدرة تنظيمات المقاومة على العمل، دون اختراق صهيوني. وفي حالات أخرى، تدخل المخابرات على خط مجموعة عاملة ونشيطة في منتصف الطريق، فتتركها تعمل كي تجمع المزيد من المعلومات، وقد تعتقل أحد الأفراد ممن لهم علاقة بالاتصال، وتقوم هي بدوره دون وعي وانتباه من بقية أعضاء المجموعة، بمعنى تقوم المخابرات بتوجيه اتصالات المجموعة وبالتالي التحكم بها وبنشاطاتها، مثل تجنيد شباب جدد. وقد يتم ضرب أهداف معينة إما وهمية أو حقيقية تخدم الاحتلال وأهدافه، كقتل من يشتبه بأنهم عملاء، وهم ليسوا كذلك، أو قتل عملاء محروقين أصبحوا عبئاً على المخابرات، أو حرق محلات للشرفاء أو غيره من النشاطات. كما ويمكن أن تقوم المخابرات الإسرائيلية، بإدخال أحد العملاء إلى مجموعة، في طور التشكيل او مُشكّلة سابقا، وتطلب من هذا العميل أن يطلب من قائده في المجموعة تكليفه في عمليات أو

نشاطات مختلفة، وتقوم المخابرات بمساعدته في هذه المهام. وكل ذلك من أجل إبرازه بشكل مميز، وبالتالي ترقيته وترفيعه إلى الأعلى في التنظيم، إلى أن يصل إلى مكان حساس تستطيع من خلاله الاطلاع على كل ما يجري في التنظيم، بعد أن يكون قد وصل إلى موقع قيادي متقدم. وكل ذلك يتم دون إدراك، من قبل التنظيم أو من أفراد المجموعة، أن المخابرات الإسرائيلية هي التي توجهه وتقوده، وفي النهاية تعتقل المقاومين بحجة القتل أو التخريب، لسنوات طويلة، تصل إلى عدة مؤبدات.

وإليك أن تتخيل سيناريوهات كثيرة محتملة، وما ذكرناه هو واقع موجود وتجارب حقيقية وليست متخيلة، كل هذا هو نتيجة للتعامل الخاطئ مع الاتصالات، وخاصة الأجهزة الحديثة التي تكون أسهل على الأغلب للاختراق.

ومن المناسب الإشارة إلى أهم وسائل الاتصالات الحديثة، التي استخدمها المقاومون وشكلت في كثير من الأحيان مدخلاً لاعتقالهم منها:

١. جهاز البلفون أو الهاتف النقال (الجوال) وهو وسيلة الاتصال الأكثر شيوعاً واستخداماً لدى المقاومين، وهو وسيلة اتصال لا سلكية كما هو معروف، ولخطورته أو لتكرار الحالات التي شكل بها مدخلاً لأجهزة المخابرات لاعتقال صاحبه. فقد نال هذا لقبا آخر بين المقاومين من المعتقلين، خاصة وهو «الجاسوس الشخصي» الذي يصف تحركات الشخص (حامل الجهاز) بدقة عالية، كما يصف إلى حد بعيد كلمات وعبارات واتصالات المقاومة. وهنا لا بد من التفريق بين رقمين: الرقم الأول رقم الجوال المعروف أو رقم الشريحة وبين رقم الجهاز نفسه، الذي يبقى ثابتاً مهما تغيرت الشرائح.. وعليه فإن تغيير الشريحة على سبيل المثال، لا يكفي للتحقق من شخصية حامل الجهاز لدى المخابرات، مع أنه يموّه على بقية أفراد المجموعة أو العائلة أو اي شخص عادي أخر، وليس هذا هو الهدف الحقيقي من التمويه. هذا يعني أن مجرد

حمل جهاز جوال هو دليل على شخصية حامله وعلى تحركاته. وعليه فهو خير جاسوس للمخابرات، وأهم مصدر من مصادر معلوماتها. وهو الكابوس الذي يرافق المقاوم وهو لا يشعر. وهذا ما ثبت في أسباب اعتقال المئات في السنوات الأخيرة، أو اغتيالهم. ومن المعروف، وبمجرد حمل الجهاز الجوال، يمكن لشركة الاتصالات أو لأجهزة المخابرات، أن تحدد مكان تواجد حامل الجهاز بدقة عالية، وذلك سواء كان الجهاز في حالة التشغيل أو في حالة الإطفاء. ففي كلا الحالتين، وخاصة في حالة التشغيل، فإن الجهاز يقوم ببث إشارة مستمرة تصل إلى أقرب برج من أبراج الاتصال، التي تضعها عادة شركة الاتصالات لتقوية أو لتغطية مناطق بثها، هذه الإشارة تدل على رقم البلفون أو الشريحة ورقم الجهاز نفسه (الرقم الثابت والذي يشبه رقم الشاصي في السيارة) ويمكن لجهاز الهاتف النقال «الجوال» أن يستخدم استخدامات عديدة، مثل أن يبث ويرسل ويسجل جميع الأصوات والمحادثات من حوله، وكجهاز تنصت وتسجيل سواء، كان في حالة التشغيل أم في حالة الإطفاء. وكل ذلك من خلال ما تقوم به الشركات الصانعة للأجهزة، وبالتعاون مع أجهزة المخابرات من وضع قطعة الكترونية صغيرة جداً، ولا يمكن ملاحظتها في داخل جسم الجهاز، القطعة قد تضاف لجهاز معين، أو تضاف إلى مئات الآلاف من الأجهزة، التي تغرق السوق في منطقة معينة في العالم، وفي أي منطقة تعتبرها المخابرات ساخنة ومضطربة، مثل الضفة الغربية وقطاع غزة. وهكذا يستطيع جهاز المخابرات ايصال جاسوسها الالكتروني إلى كل المجموعات العاملة، وهي لا تدري. وتجدر الإشارة إلى أن أجهزة المخابرات تستطيع الدخول على خط شركات الاتصالات الأرضية والمحمولة، حتى دون معرفة الشركات، وتعاونها مثل الحالة الفلسطينية، وقد تم نشر كل تلك المعلومات أكثر من مرة في وسائل

الإعلام. ويشار إلى أن تحديد هوية المتكلم في الجهاز، تتم من خلال بصمة الصوت، والتي لا يمكن تغيرها من خلال تغيير اللكنة أو محاولة المتكلم أن يتكلم على غير عادته للتمويه. وهكذا يحدد التكلم في الجهاز اسم الشخص، مكان تواجده بدقة، ساعة تواجده في ذلك المكان وأحياناً من كان من حوله في لحظة الحديث، وبالطبع فحوى أو مضمون الحديث كل هذه المعلومات تعتبر بالنسبة له كنز استخباراتي كبير، لا يمكن الاستغناء عنه، إذ يساعده بصورة كبيرة أحياناً في كشف الخلايا العاملة واعتقال أفراد المجموعات المقاومة وهنا لا بد من التأكيد على أن درجة تحديد مكان حامل الجهاز، تصل إلى دائرة قطرها متر واحد، كما أنه يمكننا تشبيه من يحمل جهاز هاتف نقال «جوال» كمن يحمل قلم ألوان ويحركه معه أينما تحرك، مسجلاً بذلك رسم تحركاته كاملة على لوحة أو شاشة جهاز الكمبيوتر الخاص بجهاز المخابرات، ولك أن تتخيل الفائدة التي يجنيها جهاز المخابرات الإسرائيلية، بسبب هذا التقدم التكنولوجي أو بسبب الإهمال أو الجهل، من قبل المناضل بهذه المعلومة. وأكثر من ذلك فإن الجهاز يحدد ارتفاع الإنسان عن الأرض، بمعنى يحدد الطابق الذي يتواجد فيه في حالة كونه في عمارة من عدة طوابق.

بناءً على ما سبق فإننا نرى بوضوح بأن المطلوب هو أولاً إدراك مفاعيل الجهاز ومخاطره القاتلة، والبحث عن طرق لمعالجة هذه النتائج، ومحاولة حجز تدفق جزء أو كل المعلومات، عن الوصول لجهاز كمبيوتر المخابرات، ولنتمكن بالتالي من استخدام آمن نسبياً لهذا النقال أو لغيره من أدوات الاتصال كالانترنت. وفي المقابل وفي الغالبية الساحقة من الحالات علينا أن نبتعد قدر الإمكان من استخدام الأجهزة، في نقل المعلومات أو مجرد الاتصال بين أبناء المجموعات المقاومة. ولقد ثبت لدينا، ومن عشرات التجارب، أن ما قد يسميه المقاوم

اتصال ملح وضروري هو غير ذلك: ليس ملحاً وليس ضرورياً ويمكن الاستغناء عنه، والمحافظة بذلك على سرية عمل خلايا المقاومة وجعل الاتصالات مباشرة من الفم إلى الأذن، وعلى المقاوم أن يدرك تماماً أن اتصال واحد، ولمدة أقل من دقيقة قد يكون الشعرة التي قسمت ظهر المجموعة، وقد يحدد مصيره ومصير العديد من إخوانه في المجموعة أو دائرتها، اتصال واحد غير ملح، وتحديداً غير محسوب قد يقتل العديد وقد يدمر منزل وقد يلقي بالعديد من الشبان إلى الضياع، في سجون الاحتلال لعشرات السنين وللمؤبدات الطويلة، لذا فلا يجوز بحال، التهاون والاستهتار في هذا الموضوع. ولقد فشلت أجهزة مخابرات العدو من كشف المجموعة، التي لم تستخدم مطلقاً أجهزة اتصالات تكنولوجية كالبلفون والانترنت، واكتفت بالاتصال البدائي والتقليدي، وفي المقابل كانت فعالة وناجعة وحققت ما تريد.

٢. أما فيما يتعلق بالهاتف الأرضي فإنه كذلك يحمل مخاطر التنصت وإمكانيات متابعة ومراقبة المقاوم، أو يمكن لأي كان التنصت على جهاز أرضي معين، من خلال قص السلك بين أعمدة الهواتف المنتشرة في بلادنا، وعمل وصلة جانبية ليسمع متى شاء، أو الدخول على مقاسم شركة الاتصالات المركزية، وهناك أيضاً احتمالية زرع قطعة الكترونية، لا تلاحظ داخل أو إلى الهاتف الأرضي، ليصبح جهاز تنصت، وحتى بث صور للجهاز المركزي للمخابرات، سواء رفعت سماعته للحديث أم لم ترفع.

٣. أما جهاز الفاكس، فلا يختلف من حيث تحديد المكان من الهاتف الأرضي، ولقد ساهم بدوره في تزويد المخابرات بمعلومات هامة، أدت لاعتقالات عديدة. وهنا نشير إلى احتمالية اخضاع منطقة جغرافية بعينها إلى مراقبة دائمة، بحيث يتم رصد كل اتصال، ومن أي نوع، سواء أكان داخلاً أو خارجاً من المنطقة.

٤. أداة أخرى للاتصال هي اللاسلكي (المخشير باللغة العبرية) والذي يعتمد على أمواج الراديو، وهي محدودة المسافة وهناك «مخاشير» مساحتها واسعة جداً، ولكنها تعتمد على برج تقوية خاص، شبيه بأبراج تقوية بث الراديو، ويتعرض الاتصال عبر «المخشير» لخطر التنصت والمتابعة، حتى من قبل اي خبير محلي، لكن هناك صعوبة معينة في تحديد المكان بنفس درجة الدقة في حالة الهواتف النقالة، بسبب أن «المخشير» غير مرتبط بنظام GPS.

٥. أما الانترنت، فقد تزايد استخدامه في الآونة الأخيرة، من قبل المقاومة، للتواصل وتبادل المعلومات الضرورية للعمل، وذلك رغم المخاطر الكامنة. فالانترنت يشبه إلى حد بعيد جهاز الهاتف النقال، بل قد تكون مراقبته أسهل وأجدى لأجهزة المخابرات الإسرائيلية، التي يمكن أن تراقب وتتابع كل ما يجري عبر الانترنت، وعبر الإيميل ودردشات وغيرها. فقد عمدت المخابرات إلى مراقبة بعض المواقع على الشبكة العنكبوتية، مثل مواقع شركات الأسلحة أو مواقع صناعة المتفجرات، أو مواقع بعض فصائل المقاومة، ومن خلال المراقبة تجتمع معلومات حول من يتكرر دخولهم على هذه المواقع ومعرفة مواقعهم وأسمائهم، وبعد ذلك تقوم بمراقبتهم أو باعتقالهم والتحقيق معهم، وقد وصلت لعدد من مجموعات المقاومة من خلال هذه الطريقة. كما وتنطبق الرقابة على الإيميل حيث يعتقد العديد من الناس أن وجود كلمة السر للدخول إلى البريد الالكتروني ستحمي البريد، وبالتالي تحمي المعلومات التي يتم نقلها من خلاله، وهذا الاعتقاد خاطئ، حيث عندما تعرف المخابرات أن هذا الموقع أو ذاك خاص بأحد المناضلين أو المستهدفين، فيتم الدخول إلى الايميل، إما من خلال قراصنة الانترنت لديهم، أو من خلال الاتصال بالشركات التي تقدم هذه الخدمات، مثل «الهوت ميل» أو «الياهو» و«جي ميل»، وتحت عنوان محاربة

الإرهاب، تقوم بطلب كلمة السر، وتدخل إلى الإيميل المستهدف. وإذا كان هناك رفض من الشركة، فيمكن أن يكون هناك عاملون لأجهزة المخابرات في تلك الشركات، وتقدم لهم المعلومات اللازمة، بدون معرفة الشركة. ولذا علينا الحذر وعدم الاطمئنان بأن طرق اتصالنا هي آمنة ولا يمكن اختراقها.

٦. إن امتلاك إسرائيل للأقمار الصناعية يوفر لها إمكانات كبيرة لمراقبة المقاومة والدول... وفعلاً قامت باستخدام هذه الميزة لمتابعة ومراقبة تحركات المقاومة، بشكل فعال إلى حد كبير. فمن خلال هذه الأقمار، تستطيع أجهزة المخابرات الاطلاع بدقة على كل ما يتحرك، وحتى قراءة جريدة بيد أحد المقاومين، وخلال فترة زمنية قصيرة. كما أن أقمار التجسس يمكن أن تلتقط وتسجل ملايين المكالمات في آن واحد. بقي أن نذكر، أن التكنولوجيا الحديثة تمكّن جهاز المخابرات من استرجاع معلومات سابقة أو قديمة، مضى على شطبها وقت طويل، بمعنى أنه وفي حالة تم اعتقال مناضل، لم يكن له «ماض أمني» أو لم يكن يخضع لمراقبة كمشبوه، فلدى المخابرات القدرة على استرجاع الكثير من المعلومات، التي تستخلصها من كل نشاط على جهاز الكمبيوتر الخاص به، أو جهاز الهاتف النقال الخاص، أو أي جهاز اتصال أخر، بمعنى معرفة مع من اتصل خلال السنتين الأخيرتين، قبل اعتقاله على سبيل المثال، وماذا تحدث، وأين تحرك، ومع من التقى. ومن الجدير ذكره، أن حصول المخابرات على «الهارديسك» يمكنها من استرجاع المعلومات، حتى وإن قام المعتقل بحذفها بشتى الطرق، التي يظن أنها أماتت المعلومات للأبد.

وهكذا، من خلال الشرح السابق، حول التكنولوجيا الحديثة الاتصالات، نجد أنها تحمل في طياتها تناقضاً واضحاً، قد يربك المقاوم، فمن جهة هي توفر الوقت وتسهل عمل وتحركات المقاومة إلى حد كبير جداً، ولكنها في المقابل تحمل مخاطر كبيرة جداً، وتحتوي

على احتمالات عالية لتكون مسبباً في كشف المعلومات واعتقال المناضلين، عليه فإن التعامل مع هذه الأجهزة يتطلب وعياً، وليس مجرد وعياً عادياً، بل درجة عالية من الوعي والدراية، بطرق عملها، وإن استطاع المقاوم أن يتلقى دورات في هذا المجال، فهذا يرفع احتمالية تعامله السليم معها، وإلا فإن تركها بالكامل والاعتماد كلياً على الطرق التقليدية في الاتصال، مثل اللقاء المباشر بواسطة المشي، الركض أو ركوب الدواب أو السيارة، هو الحل الأمثل لحفظ أمن المعلومة، أي حفظ أمن وسلامة المقاوم من أن يعتقل أو يغتال، ولو كان ذلك بثمن جعل العمل أصعب وأطول، فيتحقق الهدف مع الوقت أكبر وجهد أكبر، لكن مع احتمال عال لسلامة المناضل هو المعادلة المطلوبة: معادلة الانتصار.

إن وصيتنا بإتباع الطرق التقليدية بالاتصال، لا يعني أن الطرق التقليدية لا تحمل هي الأخرى في طياتها مخاطر معينة قد تؤدي بالمقاوم للاعتقال أو الاغتيال لكنها وبلا شك مخاطر أقل بكثير، فعلى سبيل المثال:

١. الرسالة المكتوبة

فوضع رسالة مكتوبة في «نقطة ميتة» كي يأتي مناضل يستلمها ويوصلها، لبقية أعضاء أو قيادة الخلية المقاومة، هي إحدى الوسائل التقليدية في الاتصال، والتي لا يمكن التنصت عليها من خلال أجهزة التنصت الالكترونية، التي سبق لنا والقينا الضوء عليها، ففي أكثر من حادثة تمكنت المخابرات من الوصول إلى رسائل مكتوبة، وبعضها مكتوب بطريقة الشيفرة، واستخلصت منها معلومات كثيرة وهامة، أدت إلى اعتقال العشرات وزجهم في السجون الإسرائيلية. وهكذا فإن رسالة أو قصاصة ورق صغيرة، رهينة لاعتقال العشرات من أبناء شعبنا الفلسطيني المقاوم.

ولعل من المناسب هنا الإشارة إلى خطر من نوع أخر، يتهدد وسائل الاتصال التقليدية، مثل الرسالة هو الخطر المرافق لحب الفضول ومعرفة الاسرار والأخبار، وهذا ما حدث مع أحد المناضلين من كلفوا بحمل رسالة مغلقة ونقلها إلى «نقطة ميتة»، إذ لم يقاوم

حب الفضول فقرأ ما فيها مقنعاً نفسه بحجة واهية، ووضعها في «النقطة الميتة»، وانتظر حتى يرى من يستلمها بحجة الحرص والتأكد من تنفيذ المهمة، فعرف شخصية من استلمها، ثم اعتقل بعد فترة، وأثناء التحقيق معه اعترف لدى المحققين الإسرائيليين وأدلى بالمعلومات التي لم يكن من المقرر معرفته بها، إلا بسبب الفضول القاتل، الذي أدى في هذه الحالة إلى اعتقال العشرات لسنوات طويلة. وعلى كل الأحوال، فإن المخاطر تهدد كل أنواع الاتصالات، وإن بنسب متفاوتة، ويبقى الانتباه والحذر والابتعاد عن كل اتصال لا تتطلبه المهمة هو سيد الحلول.

٢. المخابئ

يمكن اعتبار المخابئ السرية، من أهم وسائل العمل السري، سواء أكانت للأفراد أم للأدوات والعتاد اللازم للمقاومة، ولقد تطرقنا إلى جزء من الموضوع، تحت بند أمن المكان في الصفحات السابقة، وهنا لا بد من الإشارة إلى الأهمية الكبيرة، التي يحملها ما قد يطلق عليه اسم تفعيل وتعزيز استخدام «المدى تحت الأرض» الذي يشمل المخابئ تحت الأرض أو الأنفاق للتحرك والتواصل والاختفاء، إذ أن إسرائيل تملك السيطرة على المدى الجوي والبري، وكذلك المدى البحري، أما سيطرتها على المدى «تحت الأرض» فهي محدودة للغاية. إن استخدام المناضل للمدى تحت الأرض يمنحه تفوقه النسبي في هذا المجال.

تتعدد صور وأشكال المخابئ، فمنها ما يستخدم أيضاً للهرب والتملص من الاعتقال، وهو نوع مهم وضروري، يستخدم وقت الحاجة، خاصة في بيوت المقاومين، أو أماكن عملهم الطبيعية، بحيث يتم تزويد المخبأ بما يلزم من أدوات كالماء والغذاء إن كانت طبيعة المخبأ للانتظار والمكوث وعدم التحرك، وهناك أنفاق قصيرة المدى، مدخلها في منزل ومخرجها بعيداً للهرب في حالة المداهمة للاعتقال أو غيره، ولا داعي في هذا المقال للتوسع في أنواع وأشكال وأحجام واستخدامات المخابئ، وللمقاوم أن يتخيل

ويحاول أن يبتكر ما شاء من هذه الأنواع، ما يحقق هدفه في الاختفاء أو التملص، دون ملاحظة العدو. وسر نجاح المخابئ هو في عنصري الإبداع والتمويه الجيد.

٣. الاختفاء أو المطاردة

من وسائل العمل السري أيضاً ما يطلق عليه الاختفاء أو المطاردة من أجل البقاء بعيداً عن قبضة العدو، والحفاظ على المقاوم حراً طليقاً مستمراً في تنفيذ برامجه ومهامه المقدسة في مقاومة ومحاربة الاحتلال الغاشم. ليس المطلوب الاختفاء أو المطاردة، بل على الأقل الجهوزية لهذا الاحتمال، من حيث توفر وسائل ذلك كالمخابئ والأنفاق. المطاردة إذاً ليست فقط من حق من تأكد من أن اعتقاله قريب أو لمن حاول الاحتلال اعتقاله ونجح في التملص والهرب، بل قد يكون احترازياً ولفترة محدودة لفحص احتمالات وصول معلومات خاصة للعدو. وجيد أن نُفرّق بين المطارد والمختفي، فالمختفي لا يظهر مطلقاً بأي شكل من الاشكال، في العلن، بل قد لا يمارس عمله مطلقاً، حتى الاتصال السري بالمجموعات والخلايا المقاومة، انطلاقاً بأن الرغبة في القطع المطلق لأي احتمال لتسرب معلومة للعدو، على الأقل لفترة من الزمن، قد تقتصر أو تطول، حسب أهداف المختفي وعمله في التنظيم، وحسب ظروف التنظيم. وهناك العديد من التجارب الناجحة التي سجلت في تاريخ الشعب الفلسطيني، والتي تمكّن فيها عدد من المناضلين الاختفاء وقيادة عمل المنظمات المختلفة لسنوات طويلة.

أما فيما يتعلق بالمطارد فالأمر يختلف على الأغلب، في كونه قد يضطر للظهور والاحتكاك، سواء ببعض أعضاء المجموعات العاملة، أو في العلن ليكون جزءاً من تنفيذ مهمة معينة، ثم يعود للاختباء. من الوسائل المعروفة للاختفاء، تحديداً هي السفر خارج الوطن، والعيش تحت هوية جديدة تماماً، وهو سلوك يعني على الأغلب، إنهاء النشاط المقاوم على الأقل داخل الوطن المحتل. وهناك شكل أخر، وهو الاختفاء داخل الوطن، من خلال عدم الاحتكاك بكل محيطه الاجتماعي، والإبقاء على علاقاته التنظيمية المحدودة، في دائرة ضيقة، والتي من

خلالها يستطيع أن يقوم بمهامه بشكل كامل، وهذا الشكل سجلت المقاومة الفلسطينية فيه نجاحات، وهذا الشكل يستمر فيه المقاوم، حتى اكتشافه من خلال الاعتقال أو الاستشهاد. وهناك شكل ثالث، وهو الاختفاء لفترة محددة داخل الوطن، وهذه الفترة تحددها ظروف العمل وظروف المقاوم نفسه، وبعد انتهاء هذه الظروف، يخرج المقاوم من الاختفاء، ويتحول إلى مطارد، أو يقوم بمهامه بشكل عادي، ومع أخذ حذره من الاعتقال.

ومن الأدوات التي تستخدم للاختفاء أو المطاردة، هي استخدام أسلوب المخابئ، الذي تحدثنا عنه في الفقرة السابقة، خاصة حفر المخابئ في الجبال والوديان والأماكن العامة.

كذلك هناك أسلوب التنكر والتمويه، ويتم ذلك بأشكال متعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، أن يلبس المقاوم لباس مختلف عن لباسه الأصلي، كلباس رجل عجوز أو رجل أعمال ببدلة وشنطة أو حتى بلباس امرأة، أو أن يقوم بوضع باروكة شعر جديدة، ووضع طاقية أو نظارات.. كل هذا بحاجة إلى نوع من أنواع التجربة والمعرفة في وسائل التجميل واللباس، في بعض الحالات يقوم المقاوم بعملية تنكر جوهرية، من خلال القيام بعملية تجميل، قد تتطلب عملية جراحة لتغيير الشكل، ومن خلال تغيير شكل الوجه والمظهر الخارجي، ويفضل وحفاظاً على السرية والكتمان، التي بدونها لا تجدي أي عملية جراحة أو تجميل، أن يكون للمجموعة فرد أو أكثر ممن تلقوا تدريبات ودورات خاصة في عمليات الجراحة والتجميل. بقي أن نشير في مجال اللباس والتنكر، أنه يجب الحذر من الوقوع بأخطاء شائعة، كالاستشهادي الذي لبس سترة شتوية في فصل الصيف، كي يخفي نفسه ويخفي المواد التي يحملها تحت الجاكت أو السترة، ما أثار انتباه أحد أفراد الشرطة الإسرائيلية، فتم اعتقال المقاوم دون أن يحقق مهمته، أو كذلك الشاب الذي لبس حذاء رياضي من صناعة عربية معروفة في الضفة، مع بنطال وقميص جندي إسرائيلي وسلاح M16 قصير يحمله الضباط، وكان ذلك أيضا سبباً في اعتقاله لعشرات السنين.

إذاً، المقصود أن يكون اللباس متناسق ومناسب ولا يناقض بعضه بعضاً، أو لا يناقض

عادة المجتمع في تلك المنطقة بالتحديد، لذلك نرى أن القوات الإسرائيلية الخاصة، مع التفريق في أنها تملك إمكانات دولة وميزانيات هائلة وتعمل في ظروف الهدوء والسكينة، التي لا تتوفر في العادة لعناصر المقاومة الفلسطينية، يلبس هؤلاء الناس عند اقتحامهم للمناطق الفلسطينية لباساً عربياً فلسطينياً كاملاً من الحذاء حتى الحطّة والعقال، ونوع السيارة وطريقة المشي السائدة في المنطقة المستهدفة.

من وسائل المطاردة أيضاً، استخدام الهويات المزورة للتمويه والتنكر، وهي تساعد كثيراً على إعطاء المقاوم قدرة على التملص من الاعتقال والملاحقة، وتمكنه من ممارسة نشاطاته النضالية بشكل أفضل، رغم أنها تحمل أيضاً مخاطر الانكشاف والاعتقال لمجرد شك الجندي على الحاجز بأن صورة الهوية ليست فعلاً لحاملها، وقد يحدث هذا الشك أصلاً، في الحالات الحقيقية وليس الهويات المزورة، إذ كثيراً ما اتهم أصحاب الهوية الحقيقيون بأنهم ليسوا كذلك، واحتجزوا لساعات حتى تبين للجنود أنه فعلاً صاحب الهوية الحقيقي. نذكر هذا للإشارة إلى المخاطر في التنقل عبر وسيلة الهوية المزورة على المقاوم، وخاصة إذا لم تكن متقنة عملية التزوير، وبناءً على ذلك يجب أن يكون استخدام هذه الوسيلة محدوداً، وللتحركات الاضطرارية فحسب، ولا يجوز أن يتم استخدامها في حالات «المطارد المشهور أو المطارد الرمز أو المطارد المؤبد» اي الذي يتوقع أن يحكم بالسجن المؤبد في حالة اعتقاله، وذلك لأن المخاطر المحتملة أعلى بكثير من التسهيلات المتوقعة. ويمكن تزوير الهويات بطرق شتى ومتنوعة، وهي عملية تخضع للتطور سنة بعد سنة، ونشير إلى طريقة جيدة قام بها المقاومون ونجحوا، عندما اختاروا التنقل عبر هوية أحد الاشخاص الغرباء عنه، لكن تتوفر فيه بعض الشروط الهامة، كالتشابه في الشكل والوجه بشكل خاص، وأيضاً ليس له «ماضٍ أمني» كاعتقال عند الاحتلال أو ما شابه. إن التشابه بالوجه إلى حد معقول يمنع أي نوع من أنواع التغير أو العبث بالصور الأصلية لاستبدالها بصورة المطارد. وفي نفس الوقت يقوم

المطارد بحفظ كافة المعلومات الهامة المتعلقة بالشخصية الجديدة، مثل الاسم الكامل، تاريخ الميلاد، اسم الزوجة، والأولاد والأخوة والأخوات.. وغيرها من التفاصيل.

ومن المناسب الإشارة إلى أحد العناصر الفعالة التي تساعد على التخفي أو الاختفاء، وهو عنصر نشر الإشاعة والأخبار غير الصحيحة، حول حالة المناضل المتخفي، كإطلاق خبر وفاة أو استشهاد المقاوم، أو تمكنه من السفر والعيش في دولة خارج البلاد، الأمر الذي يشوش جهود الاستخبارات، ويعطل إمكانيات المراقبة والرصد لديهم، حتى درجة تقليل الجدية في ملاحقة المطارد أو المختفي واعتقاله، وبالتالي تمكنه من الاستمرار في برامجه النضالية، بعيداً عن مخاطر الاعتقال.

من جهة أخرى يمكن أن يشكل الاختفاء أو المطاردة وسيلة ناجعة، من وسائل منع توسيع الاعتقالات، وذلك من خلال تشكيل المقاوم والمطارد أو المتخفي «نقطة ميتة» يقوم أي معتقل بالاعتراف عليها في الحالات الطارئة، كي يحافظ على الكثير من المقاومين، ويبقيهم أحراراً، بعيداً عن الاعتقال، بمعنى أخر، يمكن أن يشكل المطارد أو المتخفي «ثقب أسود» يجذب إليه كل الاعترافات ويمنع ذهابها إلى عشرات المقاومين الآخرين.

وهنا يجب أن نوضح أن هذه ليست دعوة للاعتراف في مراكز التحقيق. على المطاردين الذين في الغالب لا يكون لهم علاقة في القضايا، الصمود وعدم الاعتراف، وهذا هو الوضع الطبيعي، الذي يجب أن يترسّخ في مراكز التحقيق عند العدو.

٤. وسائل مقطوعة

من الضروري أن تكون الوسائل والأدوات، التي يستخدمها المقاومون في عملياتهم مقطوعة، بمعنى أن لا تترك أثراً يدل على هوية المقاوم، كالبصمات أو غيرها من الآثار. بعض الوسائل تتميز بمستوى أعلى من غيرها، كأنواع السلاح الأبيض، الذي يصعب تحديد مصدره، وأيضاً يمكن استخدامها لمرة واحدة ومن ثم التخلص منها بسهولة نسبية، كذلك الأمر بالنسبة لمسدس الطاحونة الذي لا يترك أثراً للرصاص، أو

بشكل عام السلاح القديم، مثل الكارلو حيث لا يوجد لهذا النوع من الأسلحة أرقام في سجلات الأجهزة الأمنية، كما هو الأمر بالنسبة لأسلحة مثل M16 وغيرها.

وسيلة أخرى قد تعتبر «مقطوعة» وهي السيارة المستخدمة في النشاط المقاوم: فلا يجوز بحال من الأحوال استخدام السيارة الخاصة بأحد المقاومين أو محيطهم، لأنها تشكل طرف خيط مهم جداً، يؤدي لاكتشاف واعتقال المجموعة. واستخدام سيارة يمكن التخلص منها بسهولة بالحرق أو التفكيك، وبالتالي حل مشكلة أساسية لنجاح التنفيذ وحرق الدلائل والآثار بعد ذلك.

٥. نقل الأموال

كنا قد تعرضنا لموضوع المال من حيث مساهمته في دعم السرية أو المس بها، لكننا الآن نتناول الموضوع من ناحية التعامل مع المال بشكل سري، ما هي الطرق التي يمكن من خلالها توفير الأموال، لدعم المقاومة دون أن تكون هذه الأموال سبباً من أسباب اكتشاف المجموعات.

على مدار سنوات المقاومة، شكلت عملية تمويل المقاومة ثغرة أمنية، وهماً لكل المجموعات المقاومة، إذ لا يمكن نجاح العمل، دون حد أدنى من التمويل. ولقد تسبب البحث عن مصادر التمويل تكاليف العمل المقاوم سبباً من أسباب توسيع دوائر العمل السري، ومعرفة العديد من الأشخاص بأمور ما كان يجب أن يعرفوها، فعشرات المجموعات المعتقلة الآن، شهدت بدور التمويل في كشفها واعتقالها. ومما زاد الأمر تعقيداً، ما قامت به الدول الكبرى، وفي إطار محاربتها ما تسميه هي بالإرهاب، وتحديداً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بوضع أنظمة وقوانين متشددة، جعلت مسألة التمويل صعبة وتحت المجهر، على مدار الساعة. لكنه، في نفس الوقت، لا يمكن لأي نظام حكم مهما بلغت شدة صرامته، من أن يمنع إنساناً صاحب قضية عادلة، من أن يبحث عن كل الوسائل، ويستثمرها في خدمة قضية المقاومة العادلة، ومن أجل التحرر من نير الاحتلال.

لا بد إذاً، أن نقرر، وبناء على التجربة السابقة، أن غياب البرنامج المالي العملي والعلمي المساند لعمل المقاومة، شكل سبباً أساسياً لكشف مجموعة ما واعتقال العشرات من أبناء المقاومة.

إن معظم الطرق التي استخدمها المناضلون لتوفير الأموال، كانت بالأصل طرق طبيعية أو قانونية، يمكن لأي مواطن أن يستخدمها، وذلك على ضوء النظام المالي السائد، الذي يسمح بتحرك الأموال بحرية، وتوجد طريقة واحدة فقط تتجاوز الطريق القانوني العلني، وهي طرق التهريب عبر الحدود، كما السلاح وغيره من العتاد الممنوع. إن تحديد طرق التمويل في هذا المجال، لا يعني اغلاق الباب أمام امكانيات وإبداعات جديدة، إنما يعطي الخلفية الضرورية المقدمة المطلوبة بهذا الإبداع، في ايجاد طرق جديدة لتمويل المقاومة، فلا يمكن للإبداع أن ينطلق دون معرفة تجارب الماضي والواقع:

١. تعتبر البنوك الوسيلة الأكثر استخداماً لنقل الأموال، ومن ثم استخدامها لدعم نشاطات المقاومة، ولكنها في الآونه الأخيرة أصبحت صعبة جداً ونادرة الاستخدام، بسبب الاجراءات المتخذة في إطار ما يسمى محاربة الإرهاب. حاول بعض المناضلين تجاوز هذه الإجراءات، من خلال توزيع المبلغ على عدة أسماء، تصل في النهاية إلى المجموعات العاملة، بمعنى أن يقوم المناضل بدفع مبلغ الفي دولار على سبيل المثال لكل اسم من بين عشرة اسماء لتصل للمجموعة في النهاية مبلغ وقيمته الإجمالية عشرين ألف دولار ويكرر العملية على مدار السنة. أيضاً هذه الطريقة حوربت بشكل أو بآخر من قبل النظام المالي العالمي الجديد.

٢. جلب الأموال عن طريق الرسول، من خلال المعابر، وقد اتخذت إجراءات على مدار السنوات لتحديد المبلغ المسموح لأي شخص يحمله معه من أن يدخل الأرض المحتلة. وتبقى هذه الطريقة محدودة وغير فعّالة.

٣. طريقة أخرى تتمثل بقيام المناضل بالاتصال بأحد الطرفين بصفته المدنية العادية، بمعنى دون معرفة الصراف بنوايا المناضل، وهذا للتخفيف عن الصراف أعباء تحمل نتائج تعاونه مع المناضل، لكن أيضاً وبسبب انكشاف الطريقة، أصبح تعاون الطرف الأخر شبه مستحيل وحذر جداً، مع كل من يشك به أنه سيستخدم الأموال لدعم المقاومة، بسبب الخوف من العقوبة الإسرائيلية القاسية.

٤. طريقة أخرى استخدمها المقاومون في سبيل مهمتهم المقدسة، وجهدهم الذي لا يتوقف لتمويل المقاومة، وهي البحث عن كل مواطن سواء كان تاجراً أو غير ذلك، ويرغب في إرسال أموال إلى قريبه أو شريكه في دوله من الدول، فيتعهد المناضل بإيصال الأموال للهدف، وهو بدوره يأخذ المبلغ من هذا المواطن أو التاجر داخل الوطن، ولا يتم أصلاً أي نوع من أنواع تحريك الأموال داخل أو خارج الوطن المحتل. صحيح أنها طريقة آمنة لكنها صعبة ومحفوفة بالمخاطر، بسبب أن المناضل سينكشف أمام العديد من الناس، أثناء جهوده لجمع المعلومات حول من يحتاج لإيصال أموال لقريبه أو صاحبه أو شريكه في الخارج.

٥. يعتبر التمويل عبر جمع الأموال، من التبرعات الشخصية، هو الطريقة الشائعة أكثر بين صفوف المناضلين، وهي في نفس الوقت آمنة نسبياً، والتبرع يتم من قبل أصدقاء أو أقرباء، سواء بمعرفتهم بهدف التبرع، أو بعدم معرفتهم، وأحياناً كثيرة يقوم المناضل نفسه بالتبرع من أجل انجاح نشاط المقاومة، وهناك عشرات القصص عن مقاوم باع جزءاً من ممتلكاته، كذهب زوجته ليشتري قطعة سلاح، وذاك باع سيارته، أو قطعة أرض.. وهذا إن دل فإنما يدل على عمق الانتماء والقناعة بعدالة قضية المقاومة الفلسطينية. وتعتبر هذه الطريقة من الطرق الأكثر أمناً والأكثر توصية من قبل المجربين والخبراء في

هذا المجال، بمعنى أن تموّل المقاومة نفسها بنفسها، من خلال تبرعات الأعضاء والمؤيدين والأنصار.

٦. الطريقة الأخيرة التي استخدمت لكن بشكل محدود، تتمثل بتهريب الأموال عبر الحدود، وإخفائها عن أعين ورقابة الحدود، كما يتم تهريب أي مواد أخرى كالسلاح مثلاً. وهي طريقة جيدة، شريطة ان يتمّ البحث عن طرق ووسائل لإخفاء مبالغ معقولة من المال، أو بطريقة الأنفاق تحت الأرض.

مما لا شك فيه، أن مسألة التمويل بحاجة إلى تحركات واتصالات، قد تؤدي إلى كشف هوية فرد أو أكثر من أفراد المقاومة أو المتعاونين معها، ما يجعلها مسألة محفوفة بالمخاطر، وقد سعت أجهزة المخابرات الإسرائيلية دوماً، لمعرفة مصدر التمويل الأصلي، وليس مجرد طريقة التمويل، كي تحكم السيطرة، وتتمكن من ضرب المقاومة في شتى الجبهات، وعلى رأسها الجبهة المالية. لقد أصبح حمل المال ونقله من شخص إلى آخر، حتى يصل إلى هدفه «المقاومة» هماً مقلقاً وعبئاً ثقيلاً على المقاومة، إذ يشكل حامل المال وناقله طرف خيط، يؤدي في كثير من الأحيان، إلى اعتقال العشرات، بمعنى أصبح حمل المال كالسلاح في بعض الأحيان. لذا من المطلوب، التعامل مع المال بشكل دقيق وحساس، ونقله بما يناسب الأشخاص، التنظيم وطبيعة العمل. يستطيع المقاوم أن يستلم في نقطة ميتة، أو في مكان معين أومن شخص ملثم لا يعرفه، وذلك لتقليل الأضرار في حالة اعتقال مستلم أو مرسل المال، ولقطع الطريق أمام مسلسل الاعترافات، التي قد تؤدي إلى اعتقال العشرات كما حدث في أكثر من حالة، وأكثر من ضربة في منطقة الضفة على وجه التحديد.

من المناسب أن نشير إلى أن معظم العمليات المتميزة ضد الأهداف الصهيونية، قد حدثت بتمويل شخصي من المقاوم نفسه أو دائرة الأصدقاء والمقربين، ما سهل الأمر، ولأن العمليات ليست بحاجة فعلياً لأموال طائلة، وليست بحاجة إلى عشرات أو مئات

الألوف من الدولارات، في ظل وجود مناضل أو أكثر يتمتع بالقناعة والإيمان والإصرار على المضي قدماً، في تحقيق هدفه في ضرب أهداف الاحتلال. وفي أثناء حديثنا مع مجموعة المقاومين، ممن نفذوا عمليات بطولية متميزة، وهزت أركان جيش الاحتلال الصهيوني، وأجهزة مخابراته، وجدنا أن عملية مثل عملية «عيون الحراميّة» التي قُتل فيها أكثر من أحد عشر جندياً إسرائيلياً لم تستدع تمويلاً خاصاً سوى ما يملكه المقاوم من بندقية وإيمان على أكثر تقدير. وكذلك هي عمليات عين عريك وعمونائيل في منطقة نابلس... وغيرها. في الكثير من الحالات ظل التمويل مغلقاً وسرياً، ولم تتمكن أجهزة المخابرات من استغلاله، لكشف واعتقال المجموعة، والتي كشفت بسبب آخر ذكرناه سابقاً، وهو موضوع الاتصالات التكنولوجية.

وسائل العمل السري تقتضي أن يتم التركيز في عمل المقاومة، على عمل المجموعات الصغيرة والمنقطعة، وليس عمل الأجهزة الكبيرة، وهيئات الأركان التي تشبه عمل الدول، وتعتمد على التنظيم الهرمي. كلا النموذجين تمت تجربتهما في الوطن المحتل، سواء نموذج الجهاز الكبير الواحد «الهرمي» المتصل بعضه ببعض في خلايا تشبه التنظيم الخاص بالدول أو المؤسسات الكبرى. أو نموذج الخلايا المنقطعة، التي تعمل بمعزل عن بعضها، ويعتمد على التنظيم الفردي، وقد تتلقى أوامر من التنظيم خارج حدود الوطن، أو الأغلب تعمل بنفسها دون أوامر من أحد، سوى تعليمات وسياسات عامة. ولقد ثبت وبدرجة كبيرة من المصداقية، أن عمل المجموعة المنقطعة هو الأنسب والأكثر نجاحاً وفعالية في المقاومة في الوطن المحتل، وهو في نفس الوقت، وهذا هو المهم لبحثنا، الطريقة الأكثر أمناً وحفظاً للمناضلين من حملات الاعتقال الكبيرة. إن العمل في مجموعات منتخبة ومختارة ومنقطعة عن الاتصالات، مع بقية المجموعات، هو العمل المرشح للاستمرار، وهو الأكثر صعوبة لكشفه، على يد أجهزة مخابرات العدو، للملاحقة والاعتقال.

في نهاية هذا الفصل من العمل السري، لا بد من التأكيد على مفاهيم وقواعد متفق عليها في هذا المجال مثل: «قاعدة المعلومة على قدر الحاجة» فأي معلومة تزيد عن حاجة المهمة ومصلحة الهدف، قد تكون سبباً في اعتقال العشرات، فمن قاده حب الفضول لفتح رسالة مغلقة، على سبيل المثال، أدى في نهاية المطاف إلى اعتقالات واسعة، وتدمير بيوت كانت عامرة. ومن فقد المعلومة فقد إمكانية تسليمها أو الاعتراف عليها، مهما تم استخدام من وسائل تعذيب أو مكر أو افخاخ وارتاح من هم الدفاع عنها.

قاعدة أخرى هامة وهي «أن الثقة لا تلغي الحذر» فلا يعني انك تثق بالمناضل «س» أنك يجب أن تخبره بكل ما تملك من معلومات، بل يجب أن تحذر دوماً من وصول معلومات غير لازمة، خاصة لمن لهم الإمكانيات أو الظروف، التي تسمح لهم بالتقاط معلومات لا تلزمهم، فعلى سبيل المثال، يثق المناضل في زوجته والتي تملك في نفس الوقت إمكانيات أن تصل لمعلومات خاصة بزوجها، فهنا القاعدة أن يحذر المناضل من زوجته، ليس من منطلق عدم الثقة، بل حرصاً عليها، ولأن «الاحتياط واجب والحذر صمام الأمان»، وفي حوزتنا الكثير من القصص الحقيقية، كانت بها الزوجة أو الصاحب القريب، أو أحد أفراد العائلة، الذي ليس له علاقة بالعمل، هو سبب اعتقال المناضل لسنوات طويلة. والعلة تكمن في مخالفة هذه القواعد البديهية.

إن مفاعيل هذه القاعدة وفوائدها الأساسية، أثبتت بالتجربة العملية، أنها تقي المناضل من الوقوع في فك العملاء أو الفضوليين من الأصحاب، فليس من الضروري أن تقسم الناس إلى عميل أو فضولي أو أمين، فيكفي أن لا تخبر أحداً، مهما بلغ من المصداقية والأمان، بشيء سري لم يكن له دور في الأمر، طالما لا تقتضي الضرورة ذلك.

الفصل الثـالـث

التحقيق وأساليب التعذيب

الفصل الثالث

التحقيق وأساليب التعذيب

مراكز التحقيق:

تعددت وتنوعت مراكز التحقيق التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي، للتحقيق مع المواطنين الفلسطينيين والعرب، وانتشرت هذه المراكز في طول البلاد وعرضها. ويمكن تناول هذه المراكز على مرحلتين، الأولى منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ وحتى إقامة السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، والانسحاب من مراكز المدن الفلسطينية مطلع عام ١٩٩٦. وكان من أبرز المراكز، مركز الخليل، رام الله، نابلس، جنين، طولكرم، بيت لحم، الظاهرية، الفارعة، مركز غزة المركزي. وقد تم الانسحاب من هذه المراكز، بعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، وسيطرتها على تلك المناطق، وقد استُخدمت حتى ذلك التاريخ، كمراكز تحقيق وسجون، وكجزء من مقار ومباني الحكم العسكري في هذه المحافظات الفلسطينية، وقد تعرض للاعتقال والتعذيب والتحقيق، مئات آلاف الفلسطينيين منذ العام ١٩٦٧ وحتى الانسحاب من هذه المراكز. احتوى كل مركز تحقيق على عدد من الزنازين بين ١٥ - ٣٠ زنزانة، إضافة إلى عدد من غرف التحقيق، وأدار كل مركز تحقيق ضابط مخابرات، يعتبر مديراً للمركز، يساعده عدد من ضباط التحقيق. وإضافة إلى هذه المراكز، استخدمت قوات الاحتلال مراكز التحقيق داخل إسرائيل نفسها،

ومن أبرزها مركز تحقيق المسكوبية في القدس، ومركز بيتاح تكفا، ومركز عسقلان، ومركز عتليت، والجلمة، إضافة إلى مركز التحقيق السري ١٣٩١، الذي انكشف أمره فقط عام ٢٠٠٤، وربما هناك مراكز أخرى لا تزال غير معروفة. وبعد الانسحاب من مراكز الضفة وقطاع غزة، بقيت المراكز الرئيسة للتحقيق داخل إسرائيل، وإن كان قد أضيف إليها، في السنوات الأخيرة بعض المراكز، مثل: مركز سالم، ومركز بيت إيل، ومركز عوفر، ومركز عتصيون. ولكن التحقيق الرئيسي والأساسي لا زال في معتقلات المسكوبية وبيتاح تكفا وعسقلان والجلمة والمركز السري.

يتم اختيار ضباط التحقيق، من دائرة التحقيق في «الشاباك»، وهؤلاء كما ضباط المناطق الميدانيين، يتعلمون غالباً اللغة العربية، ويمرون في فترة معايشة في إحدى القرى العربية أو الأسر العربية المتعاونة مع المخابرات، ويتمتعون بحد أدنى من اللياقة البدنية، ويتلقون دورات في أساليب التحقيق ووسائلها المادية والنفسية، وفي عادات وتقاليد العرب وسلوكهم وثقافتهم بصورة عامة، لكنها سطحية وشكلية في الغالب.

ويعمل طاقم التحقيق، في كل مركز، بناء على نظام المناوبات التي تمتد أحياناً لأربع ساعات وأخرى ست ساعات، وأحياناً ثماني ساعات.

أساليب التحقيق:

اختلفت أساليب التحقيق ووسائلها من مرحلة إلى أخرى، ولكن طابعها الأساسي لم يتغير، طوال الأربعة عقود ونصف الماضية، فقد ظل الاعتقال في أجواء من الإرهاب مسيطراً، وكان المعتقل يصل إلى مراكز التحقيق تحت هذه الأجواء، ويتعرض إلى التفتيش العاري مع دخوله مركز التحقيق، وتجريده من ساعة اليد وسحب ربّاط الحذاء وكذلك الحزام وأية مبالغ مالية في حوزته. ثم يتم عصب عيونه بقطعة قماش أو من خلال نظارات سوداء، تشبه نظارات الغطس وهي سميكة جداً، وتستحيل منها

الرؤية ومحكمة الإغلاق، أو ما يسمى بالكيس، حيث يغطي الرأس والوجه وكل شيء، وتطبعه الرائحة النتنه والكريهة. ويتعرض المعتقل على الفور إلى تكبيل الأيدي والأرجل، إما في ممر الزنازين أو في غرفة التحقيق، ويظل واقفاً لساعات وأيام طويلة ووجهه للحائط، أو جالساً في غرفة التحقيق مشبوحاً. واتسمت الفترة ما بين الأعوام ١٩٦٧ - ١٩٩٨ بالتحقيق المصحوب بكثير من التعذيب والضرب والتنكيل الجسدي، إضافة إلى الإرهاب النفسي، وقد سقط العشرات من المناضلين شهداء، في زنازين التحقيق، بسبب وحشية المحققين المحتلين.

وقد اتخذت أشكال التعذيب ألواناً وصوراً لا حصر لها، من أبرزها الشبح لأسابيع طويلة وأحياناً لعدة أشهر، الضرب على الأماكن الحساسة باستخدام الهراوات والعصي، واللكمات، والضرب، والإهانة، والتعرية مع ما يصاحب ذلك من سخرية واستهزاء، واستخدام الماء البارد وغير ذلك من الممارسات. وقد سجل المئات بل الآلاف من المناضلين، في تلك السنوات، صموداً «أسطورياً» في التحقيق، رغم التعذيب والتنكيل وقسوة التحقيق ومرارته ورغم الذل والقهر. وتمكّن هؤلاء من حماية أنفسهم وإخوانهم ومجموعاتهم الفدائية، والحفاظ على أسرار الثورة والمقاومة والفصائل، وفوق ذلك كله، حماية أنفسهم من عذاب سنوات طويلة في سجون الاحتلال. إن الكثير من الشعوب والحركات السياسية والمناضلين والأفراد، تعرضوا للتحقيق والتعذيب في مراحل وأماكن مختلفة في العالم، وقد مارست قوى الاستعمار والأنظمة الاستبدادية والبوليسية، أبشع أنواع التعذيب، مع الأسرى والمعتقلين المناضلين، في سجون مختلفة وزنازين مظلمة في العالم. وعلى الرغم من أن مجموعات دولية وحقوقية، وقفت ضد استخدام التعذيب مع الأسرى والمعتقلين، وحققت بعض النجاح النسبي، أو دفعت الأمم المتحدة وجهات دولية مختلفة، إلى إقرار اتفاقية دولية مناهضة للتعذيب، والتي وقّعت عليها دول عديدة في العالم. وإن ما شاهده العالم على شاشات التلفزيون، من تعذيب بشع، تقشعر له الأبدان،

في سجن أبو غريب في العراق ومعتقل غوانتنامو على أيدي الجنود الأمريكان، قد هز الضمير الإنساني، لكنه فشل في وقف التعذيب في بقاع مختلفة من العالم. وفي حالة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، عمد هذا الاحتلال الصهيوني إلى ارتكاب المجازر البشعة، الواحدة تلو الأخرى، منذ بداية الصراع، وحتى كتابة هذه السطور. ولعقود من الزمن، أدار الاحتلال الصهيوني والحكومات الصهيونية المختلفة ظهرها للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية، ورفضت إسرائيل، ولا زالت، حتى اللحظة، الاعتراف بالأسرى الفلسطينيين والعرب أسرى حرب ومقاتلي حرية، ومارست أبشع أنواع التعذيب ضد الأسرى، مع أن مهمتها في السنوات الأخيرة أصبحت أكثر صعوبة وتعقيداً، ولذلك فإنها تحرص على تطوير أنواع جديدة من التعذيب، تأخذ أشكالاً متنوعة ومختلفة، بما يضمن لها الإفلات من قبضة القانون الدولي، ومن الرقابة التي تمارسها الجهات القانونية المناهضة للاحتلال، في داخل إسرائيل، وإن كانت هذه الجهات، تغض النظر عن كثير من الجرائم، التي يرتكبها الاحتلال. وقد مارست إسرائيل منذ احتلالها عام ١٩٦٧، للأراضي الفلسطينية، بقوة السلاح، إقامة المستوطنات وفرض الحصار والتجويع على ملايين الفلسطينيين، ومنع التجول لسنوات، والحواجز العسكرية لإذلال وقهر وتعذيب وإهانة الفلسطينيين، منذ اللحظة الأولى للاحتلال وحتى الآن.

وقد ابتدعت عقلية المحتلين الصهاينة، أساليب متعددة لتعذيب الإنسان الفلسطيني، في الأسر والاعتقال والتحقيق. ومن أبرز الأساليب التي استخدمها الاحتلال وأجهزة مخابراته:

التعذيب الجسدي:

١. الضرب

لأن الإنسان كتلة من الأحاسيس والمشاعر، فلا بد من أن يكون لاستخدام الضغط الجسدي والنفسي أثراً عليه، حيث يُعد جسم الإنسان حساساً وقابلاً للكسر والتشويه.

واستخدام أدوات التعذيب كالضرب وجلد الجسد، هي من أبشع الأدوات التي تترك أثاراً كبيرة على المعتقل، أثناء التعذيب أو بعد ذلك، خاصة وأن المعتقل يتعرض لهذا الضرب بدون المقدرة على الدفاع عن نفسه، بسبب تقييده في يديه ورجليه، وبسب خوفه من جلاده، وكونه أسيراً، وقد كان أسلوب ضرب الجسد والأطراف، إما بالعصي أو السوط أو بالأيدي والأرجل شكلاً أساسياً من أشكال التعذيب، وقد أدت في بعض الأحيان إلى موت من تعرض لهذا التعذيب. ومن المعروف أن لكل إنسان قدرة محدودة على تحمل الضرب، لذلك قامت أجهزة المخابرات باستخدامه كوسيلة ناجحة، في تحقيق أهدافها، وفي المقابل كان يعد هذا الأسلوب عامل صمود وقوة وإصرار على المواجهة والتحدي لأدوات القمع، وهناك العديد من المناضلين، الذين رفضوا الاعتراف أو التعاون مع المحققين في مراكز التحقيق، كإجراء احتجاجي على استخدام هذا الشكل الهمجي والقمعي، الذي يجرّد الإنسان من إنسانيته. وبهذا اعتبر هذا الأسلوب من التعذيب عامل قوة للمعتقل، بدل أن يكون عامل ضعف.

ولأن أسلوب الضرب كان من الأساليب التي تترك أثارها على جسم الإنسان، وبسبب الشكاوى في المحاكم وعدم قبول اعترافات المعتقلين في المحاكم، ممن يثبت تعرضهم للضرب أثناء التحقق، وبسبب استشهاد عدد من الأسرى أثناء التحقيق نتيجة الضرب، ولعدم فعاليته في أحيان أخرى في تحقيق أهداف المحققين، قامت أجهزة المخابرات وبقرار من «محكمة العدل العليا» في إسرائيل، بمنع استخدام هذا الأسلوب، إلا في حالات استثنائية، وتحت عنوان «التحقيق العسكري» أو الميداني، أي للمعتقلين الذين يعتقد أن لديهم معلومات مهمة وخطيرة، وإذا لم يتم انتزاعها بأسرع وقت، ستكون هناك عمليات قادمة («القنبلة الموقوتة»)، ولكن هذا القرار لم يطبق تماماً، حيث ما زال عدد من المحققين في جهاز «الشاباك» الإسرائيلي، من المجرمين والحاقدين، يتجاوزون كل القوانين، ويستخدمون كل الأساليب القذرة في التحقيق. بالإضافة لذلك، هناك أحياناً،

توجهات وقرار من أجل استخدام هذا الأسلوب. وتجاوزا للقرار القضائي، من قبل قيادة «الشاباك»، من أجل تحقيق بعض الأهداف الخاصة لديهم، خاصة إذا لاحظوا أن هناك معتقلين لديهم خوف كبير من هذا الأسلوب وباستخدامه، يمكن تحقيق هدفهم في انتزاع الاعتراف. ولمواجهة هذا الأسلوب يجب أن يكون ردود من قبل المعتقلين، تتمثل في تهديد المحققين، والتلويح برفع قضايا ضدهم، لأنهم تجاوزوا القانون، ومحاولة التهرب من الضرب قدر الإمكان والصراخ عليهم بأصوات عالية، حيث تشكل ردود الفعل هذه تأثيرا على المحقق، ويمكن أن تؤدي إلى تخفيف التعرض للضرب. لكن يبقى الرد على الضرب والتعذيب الجسدي هو رفض الاعتراف، أو الإدلاء بأية معلومات، ما يدفع بالمحقق بعد تجريب الضرب مرة وأخرى أن يتراجع.

٢. الشبح:

استُخدم الشبح لسنوات طويلة، في زنازين التحقيق ولا زال، ويتمثل في إجبار المعتقل على الوقوف لفترات طويلة، وبأشكال مختلفة، أو الجلوس على كرسي ذي مواصفات خاصة لساعات ولأيام وأسابيع دون راحة. وهذا الأسلوب استُخدم أيضاً كعامل من عوامل الضغط الجسدي على المعتقل، من أجل الحصول على الاعتراف. وقدرة تحمل الوقوف على القدمين محدودة، وإذا ما زادت عن مقدرة المعتقل، فيعتقد المحقق أن المعتقل سيسعى للخلاص من هذا الوضع الشاذ، ويقوم بالتجاوب مع المحققين، ويقدم ما يطلب منه من اعترافات. ويمكن مواجهة ذلك من خلال تصبير النفس، أو عدم الالتزام بقرار المحققين بالجلوس أو الوقوف، إذا كان هناك إمكانية لذلك، أو من خلال التفكير في قضايا أخرى بعيدة عن الساقين المتعبتين، والتفكير، كم سيضرّ الاعتراف بالنفس والمجموعات العاملة والأصدقاء، مقابل راحة الجسد المؤقتة، ويجب الصبر تحت عنوان «**وجع ساعة ولا وجع كل ساعة**»، أو التفكير في نماذج وأبطال لديهم تجارب

بطولية، ولم يخضعوا لمحققيهم، وخرجوا من التحقيق منتصرين. فبهذا الشكل يمكن الخلاص من هذا الأسلوب، والخروج منتصراً.

والجدير بالذكر، أن الاحتلال وأجهزته قد طوروا شكل الشبح من عام إلى آخر، فمن الشبح وقوفاً، إلى التعليق باليدين في سقف الغرفة، إلى الجلوس على كرسي صغير للأطفال، وتكون رجليه الأماميتين أقصر من الخلفيتين، إلى الجلوس على كرسي عادي مثبت في الأرض، ويكون المعتقل مقيد اليدين والرجلين في الكرسي لساعات طويلة جداً أو أيام أو أسابيع. وهناك شكل أخر، يسمى شبح الموزه، حيث يتم ربط اليدين والرجلين من الخلف مع بعضهم البعض أثناء الجلوس على الكرسي، بحيث يصبح الجسم مقوساً كشكل ثمرة الموز، ويقوم المحقق بالضغط على الجزء العلوي من الجسم، ما يترك ألماً شديداً في أسفل الظهر والبطن، ولدفع المعتقل للاعتدال يتم ضربه على أعضائه التناسلية. وكما قلنا سابقاً، مواجهة كل تلك الممارسات الوحشية، تكون بالإيمان والإرادة القوية والقدرة على الانتصار، وعدم الانصياع للمحققين وطلباتهم، والتفكير أن القدرة على التحمل والصبر ستنتهي بخروج المعتقل منتصراً على محققيه.

٣. التجويع

لكي يستطيع الإنسان القيام بوظائفه العادية، لا بد من الاستمرار في تغذية جسمه، والتوقف أو إحداث أي خلل في عملية التغذية، لا بد وأن يخلق خللاً كبيراً في العمليات البيولوجية للإنسان. وهذا ما يهدف إليه المحقق مع المعتقل، حيث يقوم بمنع المعتقل من تناول وجبات الطعام، لفترات متباعدة، وأحياناً يتم منع الطعام بشكل كامل، أو يتم تقنين وجبات الطعام وجعلها لا تلبي الحد الأدنى من حاجاته الغذائية. وهذا الأمر بالضرورة، يؤدي إلى ضعف وهزل في جسم المعتقل، وبالتالي الضغط عليه من أجل تقديم اعترافه للمحقق والتعاون معه. وقد ينجح هذا الأسلوب بالضغط على بعض المعتقلين، ولكن لا يصل إلى حد الاعتراف، وخاصة مع المعتقلين الذين لا يتمتعون بإرادة

قوية. ومواجهة هذا الأسلوب يكون بالإرادة القوية وإنكار الذات والوعي بهدف العدو من وراء هذا الاسلوب، ونستطيع تجاوز هذا الألم والجوع، ونحقق الانتصار ونقهر المحققين ونواجه كل أساليبهم غير الإنسانية.

٤. المنع من النوم

إن حاجة الإنسان للنوم حاجة طبيعية، تهدف إلى راحة الجسد وإعادة تنظيم دورة الحياة، ومن يحرم من هذه الحاجة، قد يؤدي ذلك إلى خلل صحي ونفسي. ولأن المحققين يعرفون أهمية النوم لدى المعتقل، يتم استخدامه من أجل الضغط على المعتقلين، لتحقيق أهدافهم. وقد عمد المحققون إلى منع المعتقل من النوم لأيام وأسابيع، من خلال وضعه في مكان ووضع لا يسمح له بالنوم، وأحياناً يتم ربطه واقفاً في غرفة أو ممر بين الغرف، وأحياناً أخرى يتم شبحه على كرسي بشكل يمنعه من النوم، وأحياناً أخرى يتم التحقيق معه من خلال حديث متواصل لعدة أيام، بتناوب على العمل معه عدة محققين مع إضاءة ٢٤ ساعة، وحتى المعتقلون الذين لديهم القدرة على النوم وهم واقفون أو جالسون على الكرسي، فيتم تكليف شرطي أو محقق بمراقبته على مدار الساعة، من أجل منعه من النوم، من خلال الطرق على الطاولة، عندما يغفو المعتقل، أو من خلال الصياح أو الهزّ أو الضرب أو استخدام المياه. فمنع المعتقل من النوم، لا بد وأن يكون له آثاره الكبيرة على جسد المعتقل وعقله، حيث يؤدي منع النوم الطويل، إلى عصبية شديدة وقلق شديد وتشويش الحواس، وقد تصل درجة الهلوسة وعدم الاتزان، ويترافق مع ذلك صداع شديد. ويستهدف المحقق من وراء كل ذلك دفع المعتقل للتفكير باتجاه واحد وهو كيفية الخلاص من هذا الوضع المأساوي والمؤذي للصحة الجسدية والنفسية. ومواجهة ذلك تكون من خلال استراق اي لحظة واستغلالها بالنوم، لأن النوم لدقائق أو ثوانٍ قليلة تفي بغرض إراحة الجسم نسبياً، وعلى المعتقل عدم الانصياع لطلبات الشرطة والمحققين بالوقوف أو الجلوس في الأماكن التي يحددها، وتعتبر تكرار المحاولة وسيلة

تؤدي إلى الخلاص،خاصة إذا لاحظ المحقق الإصرار والتصميم من قبل المعتقل على عدم التجاوب مع طلباتهم، يوصل المحقق لنتيجة أن لا فائدة من استخدام هذا الأسلوب من التحقيق. وتجدر الإشارة، إلى أن ما يزيد من آثار الحرمان من النوم، هو التحقيق الدائم لأيام طويلة، من قبل طواقم تحقيق مدرّبة، من أجل استنزاف المعتقل واستفزازه وإذلاله، ويسبب له ذلك صداعاً وألماً شديداً، خاصة أن الحديث يتركز حول الحطّ من قيمة العقل العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص.

٥. استخدام أكياس ذات روائح نتنه لتغطية الرأس

منع المعتقل من استخدام حواسه، هو أسلوب من أساليب التحقيق، وتحديداً استخدام حاستي النظر والشم، حيث يقوم المحققون في زنازين التحقيق، بوضع كيس على رأس المعتقل، ويهدفون من خلاله منع المعتقل من معرفة المكان الموجود فيه، ومنعه من معرفة ما يدور حوله، ومنعه من معرفة دورة الليل والنهار. هذا الكيس مصنوع من قماش سميك وقاتم اللون وذي رائحة نتنة جداً، تمنع المعتقل من القدرة على التنفس بشكل طبيعي، وبالتالي الضغط على الجهاز التنفسي، ومنه إلى الجهاز العصبي، حيث يجعل المعتقل في حالة توتر دائم وفاقد الاتزان. ويؤدي أيضاً إلى حالات اختناق أو اغماء، من شدة الروائح النتنة والاستمرار في استنشاقها. وأسلوب التحقيق هذا كان له أثارٌ كبيرة على الوضع الصحي للمعتقلين المستخدم ضدهم. ولكي يتم منع المعتقل من محاولة إسقاط هذا الكيس عن رأسه، كانت توضع عليهم مراقبة دائمة، ومع ذلك كان المعتقلون ينجحون أحياناً في إسقاطه أو فتح ثقب أو ازاحته، أو أن يتحايلوا على مراقبيهم من أجل التقاط أنفاسهم.

٦. استخدام درجات الحرارة كأسلوب للتعذيب

ابتكر العدو ومحققوه طرقاً عديدة في تعذيب المعتقلين، باستخدام درجات حرارة مرتفعة أو منخفضة، وتكون الفصول المتعاقبة وسيلة لذلك، بالإضافة إلى الأجهزة

الكهربائية. حيث يوضع المعتقل في غرفة صغيرة للتحقيق ومغلقة بإحكام في فصل الصيف، ويتم تشغيل أجهزة تكييف تبث درجات حرارة عالية جداً، حيث تصل درجة حرارة الغرفة أكثر من ٥٠° مئوية. وفي فصل الشتاء يكون العكس حيث يتم بث درجات حرارة منخفضة، وتصل أحياناً درجة حرارة الغرفة تحت الصفر المئوي، ويترافق هذا، مع سحب الفراش والأغطية من الزنزانة، كما ويتم تجريد المعتقل من ملابسه الشتوية، ويترك طوال فترة التحقيق في ملابس خفيفة لا تقيه من البرد القارس وهذا ما يجعل المعتقل طول فترة التحقيق يعاني من موجات برد، ويكون جسمه معرضاً للأمراض المختلفة، مثل الربو والأزمات الصدرية، حيث يكون الجسم ضعيفاً وغير قادر على المقاومة، خاصة في ظل غياب التغذية التي تمد الجسم بالطاقة وتحمي الجسد من المرض والبرد. ومواجهة ذلك تكون من خلال حركة الجسم وممارسة بعض التمارين الرياضية الخفيفة قدر الإمكان، كي تعطي الجسم حرارة وطاقة، يستطيع من خلالها مواجهة البرد. وهذا الأسلوب يؤثر بشكل كبير على جسم وصحة الإنسان، كما ويشكل هذا الأسلوب من التحقيق، عامل ضغط على المعتقل، من أجل تقديم اعتراف لمحققيه. ومواجهة ذلك تكون من خلال محاولة إغلاق فتحات أجهزة التكييف الموجودة في الغرفة، ويمكن ذلك من خلال استخدام قطعة ملابس أو من خلال أوراق المحارم التي تسلم له، أو من خلال اسفنج الفرشة إذا كانت موجودة معه أو تخريب الجهاز إذا تمكن.

٧. منع المعتقل من استخدام المرحاض والحمام لفترات طويلة

هذا الشكل من التعذيب الجسدي، هو من أبشع أساليب التعذيب، حيث يوضع المعتقل في زنزانة لا يوجد بها مرحاض، أو يكون مشبوحاً ومقيداً في إحدى ساحات السجن، ويمنع من الذهاب للمرحاض لعدة أيام، وهذا الأمر يشكل ضغطا كبيرا على صحته وعلى آدميته. ومواجهة ذلك تكون من خلال أن يبول المعتقل داخل غرفة المحقق إذا كان

مشبوحاً بها، أو في ساحة التحقيق، وهذا ما يدفع المحقق إلى عدم الضغط على المعتقل مرة أخرى بهذا الأسلوب من التحقيق.

وفي حالات أخرى، يتم وضع عدد كبير من المعتقلين في زنزانة لا تتسع لأكثر من واحد، أو اثنين، والمرحاض يكون عبارة عن وعاء كبير، ويكون المطلوب من المعتقل، إذا أراد أن يقوم «لقضاء حاجته»، أن يستخدم هذا الوعاء، أمام كل هؤلاء المعتقلين الموجودين معه داخل الزنزانة. ولنا أن نتخيل كم يشكل هذا الأمر إحراجاً وضغطاً على نفسية المعتقل ومن معه، بالإضافة للآثار الصحية المؤذية والمؤدية إلى انتشار الأمراض، نتيجة وجود وعاء مليء بالأوساخ، ويكون مكشوفاً في زنزانة مغلقة تماماً، ومساحتها لا تتجاوز ٦ أمتار مربع، ولا يتم تبديل الوعاء إلا كل ٢٤ ساعة أو أكثر. كما ويتم أحياناً، منع المعتقل من استخدام الحمام، حيث يؤدي ذلك إلى أمراض جلدية معروفة ومعدية، ومنها الجرب والفطريات... ومواجهة ذلك تكون برفض هذا الإجراء التعسفي، والاستمرار بمطالبة تصحيح الوضع، من خلال الطرق المستمر على أبواب الزنزانة، ومن خلال رفض ادخال الوعاء، حتى لو أدى ذلك إلى مواجهة مع السجانين، وبهذا فقط يمكن وقف استخدام هذا الأسلوب.

٨. منع الفراش والأغطية

من أجل معاقبة المعتقل والضغط عليه في فصل الشتاء، وفي ظل البرد القارس يتم سحب الفراش والأغطية، من داخل الزنازين، ويترك المعتقل لينام على البلاط، لأيام عديدة، وهذا يؤدي إلى أوجاع شديدة في العظام والمفاصل، ويمكن أن تتحول هذه الأوجاع إلى أمراض مثل الروماتيزم. وهذا الأسلوب من التحقيق، استخدم وما زال يستخدم، من بداية التحقيق حتى نهايته، وأحياناً يستخدم في السجون حتى بعد انتهاء التحقيق، وتحديداً للأسرى الذين يتم نقلهم من سجن إلى أخر، أو من يتم نقلهم إلى المحاكم، حيث يتم وضعهم في محطات انتظار للمحكمة، وفي هذه المحطات تكون

الزنازين مجردة تماماً من الأغطية والفراش، وبالتالي يكون المعتقل معرضاً لساعات طويلة للبرد القارس.

٩. شد الكلبشات (الأصفاد)

يقوم جنود الاحتلال أثناء عملية الاعتقال، والمحققون أثناء التحقيق، بشد الكلبشات إلى درجة يتم حصر الدم في اليدين والرجلين، وأحياناً يستعمل جنود الاحتلال أرجلهم وأياديهم للضغط عليها بشكل كبير، وعلى الأماكن المربوطة بها، كما ويتم ربط كلبشات اليدين بكلبشات الرجلين، من أجل إجبار المعتقل على البقاء بوضع معين لعدة ساعات، الأمر الذي يشعر المعتقل أن جزءاً من جسده قد تعطل، ولا يستطيع تحريكه. ومواجهة ذلك يكون بالصراخ، والطلب الدائم من المحقق بفك القيد وتهديده برفع قضية للمحكمة أو الصليب الأحمر والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وأن ما يفعله هو خارج عن القانون وسيحاسب عليه.

١٠. إجبار المعتقل على بعض الحركات «الرياضية» المرهقة والمتعبة

خاصة وأن المعتقل يكون في الأصل مرهقاً ومتعباً من التحقيق المستمر، ومن عدم النوم وقلة الغذاء. ومن أشهر هذه الحركات، هي إجبار المعتقل على الصعود والهبوط (أي القرفصة والوقوف على القدمين) وهو يضع كرسياً على رأسه، وهذه الحركة يعملها مئات المرات أو أكثر حيث يشعر المعتقل أن قدميه أصبحت لا تحمله، ويصبح غير قادر على الوقوف، ويرافق ذلك آلام حادة بالرقبة. وهناك حركة أخرى وهي حركة الضغط (أي الهبوط والصعود على اليدين) ويتم أحيانا إجبار المعتقل على ممارستها مئات المرات، وبعد الانتهاء من ذلك لا يستطيع المعتقل تحريك يديه. ومواجهة ذلك يكون، بعدم الاستجابة لطلب المحقق، ورفض الانصياع له، حيث لا يمكن إجبار المعتقل على هذه الحركات، وعليه أن لا يخاف ويرفض عملها، ولا يستطيع المحقق أن يرغمه على ذلك.

العديد من أساليب التعذيب الجسدي، لا يتم استخدامها في السنوات الأخيرة، من الصراع الفلسطيني الصهيوني، وتحديداً بعد عام ١٩٩٨، إلا في حدود معينة، وتحت عنوان «التحقيق العسكري» أو «القنبلة الموقوتة»، وجاء ذلك نتيجة العمل الدؤوب الذي قام به الأسرى، ومنظمات حقوق الإنسان، التي انتزعت قراراً قضائياً من «محكمة العدل العليا الإسرائيلية» بمنع استخدام عدد من هذه الأساليب في التحقيق. وهذا لا يعني أن هناك التزاماً كاملاً من قبل جهاز «الشاباك» بهذا القرار، وقد سجلت العديد من الخروقات، وما زالت طواقم التحقيق الصهيونية تستخدم هذه الأساليب، ولكن بشكل غير معلن ومحاولة أن لا تترك أثاراً حتى لا تُلاحق قضائياً.

ثانياً: التعذيب النفسي

١. العزل لفترات طويلة دون الحديث أو سماع صوت أحد

استُخدم أسلوب عزل المعتقل بشكل مكثف مع أغلب المعتقلين. حيث يتم وضع المعتقل في مراكز التحقيق، في زنزانة صغيرة وبعيدة جداً عن باقي الزنازين وعن مكاتب المحققين، بحيث يمنع المعتقل من سماع أي صوت حوله، أو رؤية أحدٍ إلا الشرطي الذي يحضر له الطعام، إذا ما كان هناك طعام يتم إحضاره، وهذا الشرطي يُمنع من الحديث مع المعتقل، وأحياناً يتم تسليمه الطعام من تحت الباب، وبذلك يبقى المعتقل لفترة طويلة، يتحدث مع نفسه فقط، وقد تصل هذه الفترة إلى ٢٠ - ٣٠ يوماً، وهذا الأسلوب من التحقيق يتم استخدامه مع المعتقلين الجدد أو أصحاب القضايا الثقيلة نسبياً، وهذا ما يضع المعتقل في دوامة من الأسئلة حول سبب الاعتقال؟ المعلومات الموجودة بحوزة المحققين؟ المعتقلون الذين ربما اعترفوا عليه؟ وأسئلة كثيرة تدور في رأس المعتقل، دون أن يلقى لها جوابا، ومنها الخاص بالعائلة والعمل، وحول ما سيجري معه في المستقبل، الأمر الذي يزيد غموضاً كل يوم يمر على المعتقل في هذا العزل، ولا شك أن عدم وجود أجوبة، تجعله في حالة توتر نفسي وعصبي شديد جداً. وهذا الأمر يدفع عدداً من

المعتقلين إلى طلب الالتقاء بالمحقق، من أجل معرفة ما يجري حوله، ولكن في أغلب الأحيان يتم رفض طلبه من قبل المحقق، من أجل استمرار الضغط عليه أكثر، إلى أن يصل إلى مرحلة يريد أن يقدم اعترافه، وعندها فقط، يقوم المحقق بلقائه وبدون أي عناء، يأخذ منه المعلومات، وبهذا يكون قد حقق «الشاباك» انتصاراً على المعتقل، بدون أي جهد يذكر. ولكن على المعتقل أن يعرف أن هذا العزل هدفه فقط هو دفعه إلى الاعتراف. ويمكن مواجهة ذلك بالصبر والتحمل وإبعاد التفكير حول الوضع الموجود به المعتقل، قدر الإمكان، واستبداله بالتفكير، كيف يمكن ان يخلص رفاقه، وكيف سيواجه الاحتلال ومحققيه، وأن يلهّي نفسه بالغناء والدبكة وسرد القصص لذاته وقراءة القرآن الكريم، وبهذا لا يستطيع «الشاباك» تحقيق الانتصار عليه، بل على العكس، هو من يحقق الانتصار على عدوه، من خلال تجاوز هذا الأسلوب وغيره من الأساليب.

وهنا لا بد أن نذكر، ان هذا الأسلوب استخدم بشكل كبير مع المعتقلين، الذين لم يكن لهم تجارب في التحقيق، حيث يكونون أكثر عرضة للتفكير «بماذا بعد» ويستحضرون الأسئلة ويضعون التخمينات والاحتمالات، على اعتبار أن أجهزة الاستخبارات تعرف كل شيء عنهم وعن نشاطهم. التفكير الكثير في أمور التحقيق والمحققين، وعدم استخدام أساليب المواجهة المذكورة، قد تؤدي إلى انهيارات عصبية أو توترات نفسية . وللخلاص من هذا الوضع، المطلوب فقط، اشغال العقل بالقضايا البعيدة عن التحقيق وعن الخوف مما سيجري، واستخدام كل ما ذكرناه سابقاً، من أساليب المواجهة للخروج بانتصار مُحقق وأكيد.

٢. تغطية العينين طوال فترة التحقيق

منع المعتقل من الإحساس بالزمان والمكان، هو أسلوب يتم استخدامه في مراكز التحقيق، حيث يتم تغطية عيون المعتقل من اللحظة الأولى من الاعتقال، أي بعد الخروج من بيته مباشرة، حتى نهاية التحقيق معه. وفي الماضي القريب كان يتم استخدام أكياس

القماش ذوات الروائح النتنه التي تناولناها سابقاً، واليوم يتم استخدام نظارات خاصة لا يستطيع المعتقل من خلالها رؤية أي شيء حوله، والهدف من هذا الإجراء، هو منع المعتقل من الإحساس بالمكان الموجود به، وكذلك إحساسه بالزمن، حيث لا يستطيع أن يفرّق بين الليل والنهار، بالإضافة إلى منع المعتقل من رؤية أي أحد حوله من زملائه، لكي لا يتواصل معهم، وهذا ما يجعل المعتقل يشعر أنه وحيد في منطقة مقطوعة، ولا يعرف عنها أي شيء، ويتم قطعه عن العالم الخارجي تماماً. وكل ذلك من أجل أن يبقى المعتقل في أجواء موحشة ومخيفة، بحيث تكون صلة الوصل الوحيدة مع بني البشر هو المحقق، الذي يراه بين فترة وأخرى، وهذا ما يترك شعوراً بالوحشة والوحدة، ولأن الطريقة الوحيدة للخلاص من هذه النظارات وإزالتها عن العيون هي وجود المعتقل أمام المحقق.

كما يتم تغطية العينين بواسطة النظارات السميكة المذكورة أعلاه، أثناء تمديد الاعتقال في المحاكم العسكرية، التي تتواجد في مراكز التحقيق (المسكوبية، بيتح تكفا، عسقلان، الجلمة وغيرها)، وخاصة عندما يكون المعتقل ممنوعا من لقاء المحامي، حتى لا يسمح للمحامي بالتعرف على المعتقل أو بالعكس أو الاقتراب منه أو الحديث إليه. في هذه الحالة، لا يسمح للمحامي بالتواجد في قاعة المحكمة سوية مع المعتقل للمرافعة عنه، بل يقتصر عمله على طرح بعض الأسئلة على محقق المخابرات، الذي يتابع الملف والمتواجد داخل قاعة المحكمة، وعلى تقديم الادعاءات ضد تمديد فترة التحقيق.

بعض المعتقلين يطلبون الجلوس مع المحقق، ومحاولة إطالة فترة وجوده معه، في غرفة التحقيق، من خلال فتح أحاديث في مواضيع مختلفة، وبذلك يتعرف المحقق على شخصية المعتقل، وعن الجوانب المخفية في هذه الشخصية، وعلى طريقة تفكير ومكان الضعف والقوة عنده. كما ويؤدي الحديث الكثير بالضرورة إلى الوقوع في أخطاء، يستطيع المحقق من خلالها، الدخول إلى نفسية المعتقل. ومواجهة هذا الأسلوب، يكون بإزالة تلك

النظارات، كلما أمكن ذلك، من خلال استخدام الحائط المجاور أو الأبواب، كما ويمكن أن يستمر بالمطالبة والصراخ، لعل هناك أحد أصدقائه أو معتقل أخر بالقرب منه، يستطيع الحديث معه، والتفاعل معه، ما يخفف من الوضع السيئ الموجود فيه.

٣. التهديدات

إن عملية تهديد المعتقل بالقتل أو اعتقال أفراد أسرته، وخاصة الإناث منهم، أو هدم البيت، أو بث اشاعة أنه عميل لإسرائيل أو الاغتصاب... هو أسلوب من أساليب التعذيب النفسي للمعتقل، حيث يوضع في أجواء مرعبة ومخيفة، وذلك بسبب وجود فكرة مسبقة عن جرائم الاحتلال وقدرتهم على تنفيذ تهديداتهم. فعدد من المعتقلين يعيشون مع هذه التهديدات طوال فترة التحقيق، ويبقى الخوف بداخلهم، من أن يقوم المحقق بتنفيذ تهديده. وبهذا تكون أوضاعهم النفسية سيئة، وتبقى حالة التوتر والخوف مرافقة لهم طوال الوقت. وهناك بعض المعتقلين يضعفون ويستجيبون لتهديدات المحقق، ويعتقدون بأن إعطاء معلومة صغيرة يمكن أن تقيهم من هذه التهديدات، وإذا لاحظ المحقق أن الضغط بهذا الاتجاه جاء بنتيجة، سيقوم بالضغط بشكل أكبر من أجل الحصول على معلومات أكثر. ومن أجل مواجهة هذا الأسلوب، يجب عدم الاستجابة لهذه التهديدات، لأنها لن تنفّذ، ويجب أن يظهر المعتقل ويبين للمحقق، أنه لا يخاف من هذه التهديدات، وبذلك يخرج معافى من هذا الأسلوب.

٤. اعتقال أحد أفراد العائلة وإحضاره إلى مراكز التحقيق

إن الترابط الأسري الوثيق بين أفراد المجتمع وأفراد الأسرة قيمة إنسانية، موجودة لدى الناس، وهناك تفاوت بين مجتمع وآخر. والبرّ بالوالدين من القيم العليا في مجتمعنا، ولأن الاحتلال يعرف أهمية هذا الترابط، فقد استخدمه أسلوباً للضغط على المعتقلين، في مراكز التحقيق، وقد استغلت أجهزة المخابرات هذه العلاقات الأُسرية المميزة، ووظفتها بشكل سيء وغير أخلاقي، من خلال اعتقال أحد أفراد الأسرة، من أقارب

الدرجة الأولى، مثل الأب والأم والزوجة والأخت، وإحضارهم إلى مراكز التحقيق، وتهديد المعتقل أنه بعدم اعترافه، سيترك للمخابرات أن تسجنهم لمدة طويلة، وستلفق لهم تهماً وتقدمهم للمحكمة. أو يقوموا بتهديد المعتقل باغتصاب زوجته أو أخته، علماً أن ذلك لا يحدث فعلياً، إذا لم يَدلِ باعترافه. ولنا أن نتخيل الوضع النفسي للمعتقل عندما يفاجئ بوجود أحد والديه الطاعنين في السنّ أمامه، في غرفة التحقيق، بدون سبب، إلا لكونهم أبويه، أو أن يرى زوجته، أو أخته ويتم التهديد باغتصابهنّ كذباً وللتخويف فقط، أو الاستمرار باعتقالهنّ، فهذا الأمر يشكل ضغطاً نفسياً كبيراً جداً، إلى درجة لا يستطيع بعض المعتقلين تحمله، خاصة وأن هناك ثقافة اجتماعية ودينية تدعو إلى افتداء الوالدين والبِرّ بهما والحفاظ على الشرف. وهذا الأمر لا بد وأن يترك أثاراً كبيرة على المعتقل، ويحمل نفسه مسؤولية ما يجري لأقاربه، ولكن المسؤولية يجب أن تُحمّل للاحتلال، على هذا الأسلوب الرخيص، في العقاب الجماعي، ومحاولة زج أفراد الأسرة وتحميلهم مسؤولية عمل فرد من أفرادها. ومواجهة هذا الأسلوب يأتي من إقناع المعتقل لنفسه، أن هذا الأسلوب الرخيص وغير الأخلاقي واللاإنساني، يجب أن تتم مواجهته من خلال الصمود وعدم السماح للمحقق بكسر شوكة المعتقل وتحقيق انتصار عليه وعلى المقاومة، كما ويجب أن يقنع نفسه، أن كل فرد من الشعب الفلسطيني معرض للمضايقة والاعتقال والاستشهاد، حتى لو كان في بيته أو عمله أو في الشارع أو في أي مكان، ولا يحمّل نفسه مسؤولية ما يحدث لأهله. كما ويجب أن يعرف المعتقل، أن المحققين لا يمكن أن يقدموا على تنفيذ هذه التهديدات، من اغتصاب واستمرار اعتقال لفترات طويلة، لأن هناك نظاماً وقانوناً يحكم عملهم، ويجب العودة عنها، لأنهم إذ تجاوزوها يمكن أن يفقدوا وظائفهم ومستقبلهم المهني. ويجب على المعتقل عدم التفكير أن الأهل يدفعون الثمن بدلاً عنه، وأن ضريبة الوطن مفروضة على كل الشعب الفلسطيني، وتجدر الإشارة إلى أن التهديد بالاغتصاب لا ينفذ أبداً، ولا تذكر حالات اغتصاب خلال العقود الماضية.

٥. الاغراءات والإغواء وإثارة المشاعر

يستخدم محققو المخابرات الإغراءات، في قضايا مختلفة وحاجات إنسانية واجتماعية، للمعتقل، كأسلوب من أساليب التحقيق، للضغط على المعتقل. ونحن نعرف أن حجز حرية الإنسان، هي من الأمور المؤلمة جداً، وما يحلم به المعتقل صباح مساء، هو فك أسره وتحريره من القيود. ولذلك عمد المحققون إلى تقديم الإغراء بالإفراج عنه وتحريره من الأسر، مقابل تقديم معلومات بسيطة، لا يمكن أن تضر أحداً من رفاقه. وإذا ما وقع المعتقل بهذا الشرك، عندها لا يستطيع أن يخلص نفسه أبداً، حيث تزيد عليه عملية الضغط بشكل أكبر، من أجل انتزاع معلومة أخرى، إلى أن يفضي بكل ما لديه من معلومات، كما وهناك اغراءات تقدم للمعتقل، خاصة بالطعام، وتحديداً للمعتقلين الذين يمنعون من تناوله لمدة طويلة، حيث يكون المعتقل يعاني من الجوع، ويقوم المحقق بتناول أشهى المأكولات أمامه، بطريقة استفزازية، ويبدأ بمساومته مقابل الاعتراف يمكن تقديم الطعام له.

وهناك إغراءات جنسية، وهي الأخطر، التي يستخدمها المحققون، حيث تم استخدام محققات، من أجل الإيحاءات الجنسية وإغواء المعتقلين، ويستخدم هذا الأسلوب مع المعتقل، الذي يشعر المحقق أنه ضعيف اتجاه هذا الأمر، حيث يتم عرض امرأة أمامه بشكل فاضح، من أجل تحريك رغباته وشهواته، ولكن ليس بالضرورة أن يتجاوب المعتقل مع هذا العرض، وإنما يمكن أن يترك أثاراً عليه ويدفعه للتفكير في الأمر، وربط ما شاهده أمامه بالحياة في خارج السجن، ويصبح تفكيره مُنصباً حول خروجه من هذا العذاب، من أجل أن يمارس حياته الطبيعية في الخارج.

وفي السنوات الأخيرة، استُخدمت بعض المُحَقِقات، للقيام بهذا الدور، من خلال لباس فاضح، يكون فيه صدرها ظاهراً تماماً، أو الجزء السفلي، من الجسم وتقوم بالاقتراب من المعتقل، وخاصة من المناطق الحساسة عنده، وأحياناً الجلوس في حضنه، كما وتقوم

بالاحتكاك بجسده من خلال صدرها. وهذا الأسلوب لا بد وأن يشكل ضغطاً نفسياً كبيراً على بعض المعتقلين.

وهذا الأسلوب يلعب دوراً كبيراً في تشتيت تفكير المعتقل وتركيزه عن مواجهة المحققين، وعمله الدؤوب للإيقاع به وإجباره على تقديم الاعتراف. ومواجهة كل تلك الأمور، تكون بعدم سماع ما يقوله المحقق، وأن يبين له أن كل هذه الاغراءات لا تؤثر به. ويجب على المعتقل أن يأخذ موقفاً من تقاسم الطعام مع العدو، بأي شكل من الأشكال. كما ويجب عليه أن يغضّ البصر عن كل الاغراءات والإيحاءات الجنسية، التي يحاولون عرضها عليه، ويجب عدم التفكير بهذا الأمر إذا جاء لذهنه، وعليه أن يطرده، ويفكر في قضايا أخرى وبأساليب تواجه هذا التحقيق، وكيفية الصمود والخروج منتصراً.

٦. تركيبة الزنزانة ولونها وحجمها

يوضع المعتقل أثناء التحقيق، في زنزانة ذات لون رمادي قاتم جداً، وتكون حيطانها ذات نتوءات كبيرة جداً، بحيث لا يستطيع جسم المعتقل الارتكاز عليها، كما ويكون حجم الزنزانة صغيراً جداً، وداخلها يكون مرحاض، وتظهر الزنزانة وكأنها مرحاض، حيث هي مكان للنوم والطعام والمشي والمرحاض في آن واحد. وفي العادة يكون في الزنزانة ٣-٤ معتقلين وهذه الزنازين تستخدم في المراحل النهائية من التحقيق، أو أثناء انتظار المعتقل لجولات التحقيق التي لا تنتهي. والهدف من اللون القاتم، مع الإضاءة الخافتة، ووجود المرحاض المكشوف، لمكان النوم والطعام، هو دفع المعتقل للشعور بوضع نفسي سيء، والتأثير على استقراره الذهني والعصبي وخاصة المعتقلين الذين لا يعرفون عن مراكز التحقيق ولم يجربوها مسبقاً، وكذلك المعتقلين الذين لا يعرفون مدى وحشية الاحتلال في تعامله مع الشعب الفلسطيني. وهنا لا بد أن نذكر أن هذا الشكل من الزنازين، بالرغم من وحشيته وعدم صلاحيته لبني البشر، لم يتوفر إلا في السنوات الأخيرة، حيث كانت الزنازين في السابق أسوأ بكثير مما هي عليه الآن، حيث الحشرات

والفئران تتقاسم الزنزانة مع المعتقل، والقذارة منتشرة في كل مكان، وبالرغم من وحشية هذه الزنازين اليوم، إلا أنها تعتبر مُحسّنة نوعاً ما، مقارنة بما كان سابقاً، ولم يأتِ ذلك التحسين البسيط من حسن نوايا من المخابرات، وإنما من خلال نضال المعتقلين، والمؤسسات التي تُعنى بشؤونهم.

٧. استخدام العملاء للإزعاج والتخويف

بعد ساعات أو ايام من التحقيق الطويلة، يتم نقل المعتقل إلى زنزانة، وفي العادة يكون بانتظاره فيها أسلوب جديد من التعذيب، وهو ازعاج وتخويف وتهبيط الهمم والعزيمة، وذلك من خلال عملاء العدو الذين يقوم بنشرهم في زنازين التحقيق. فالمعروف أنه بعد أيام طويلة من التحقيق المكثف، وعدم النوم، وما يحتاجه المعتقل هو الراحة والهدوء والنوم، من أجل مواجهة الجولات القادمة من التحقيق، ولكن لا يستطيع المعتقل أن يتمتع بذلك، حيث ينتظره في الزنزانة عميل تكون مهمته منعه من النوم، من خلال فتح أحاديث لا تنتهي، وتوجيه وابل من الأسئلة، وإشعاره بحاجته للمعتقل من أجل إرشاده وتوجيهه لمواجهة المحققين، وهناك نوع أخر من العملاء الذي يلعب دور المجرب والعارف وذا الخبرة في التحقيق وأساليبه، ومن خلال ذلك، يقوم بتعظيم دور العدو وإمكانياته وخبرته وقدرته على جمع المعلومات، وعدم القدرة على الصمود أمامه، وبهذا يكون دوره هو تخويف وتهبيط العزيمة للأسير، ويجعله في وضع نفسي لا يحسد عليه. ومواجهة ذلك يكون من خلال إهمال كل مَن يوجد في الزنزانة، والطلب بأن لا يزعجه أحد، ولا يريد أن يتحدث بأي شيء، إلا بعد أن يريح جسده، ويفضل عدم التعاطي مع أي أحد موجود في الزنزانة، سواء من المعتقلين العاديين أو العملاء وعدم الحديث إلا في إطار القضايا العامة، وعدم إجهاد نفسه في البحث، إذا كان الموجود في الزنزانة عميلاً أم لا، وفقط عليه التزام الصمت وعدم الحديث في أي شيء يخص قضيته.

٨. مراكز التحقيق الغامضة كأسلوب للضغط النفسي

يقوم جهاز «الشاباك» بنشر شائعات، وهالة كبيرة، حول وحشية بعض مراكز التحقيق، ويكون ذلك إما داخل الزنازين، أو في الخارج، من خلال العملاء، أو من خلال مبالغة بعض المعتقلين المحررين. وهذا الأمر يجعل لدى المعتقل فكرة مسبقة، وليست بالضرورة صحيحة، حول وحشية تلك المراكز، ويكون لديه خوف شديد، من أن يتم نقله إليها، حيث يعتقد أن نهاية حياته سيكون داخل تلك المراكز، أو لن يخرج منها إلا بعاهة دائمة، وهذا ما يشكل ضغطاً نفسياً كبيراً على المعتقل قبل انتقاله لهذه المراكز، وحتى أثناء نقله، سيبقى ينتظر التحقيق والتعذيب القاسي والوحشية المنتظرة، التي سمع عنها قبل وصوله، وهذا ما يجعله خائفاً وضعيفاً أمام محققيه بشكل دائم. وفي حقيقة الأمر، إن كل مراكز التحقيق واحدة، وكل أساليب التحقيق واحدة، وما يقال ويشاع ويُهَوّل هو من باب المبالغة فقط لا غير، وليس هناك مراكز تحقيق صعبة وقاسية، ومراكز سهلة وخفيفة. كما ويتم استخدام أماكن غير معروفة للتحقيق، وتحت عنوان أماكن سرية أو عسكرية، من أجل الضغط على المعتقل، حيث تكون التهديدات تحت عنوان القتل والتعذيب القاسي والوضع في ظروف مرعبة، وهذا التهديد يوجه للمعتقلين الذين يتم اعتقالهم، بدون أن يعرف أحد عن اعتقالهم حيث يتم تخييرهم بين الاعتراف أو القتل، والتخلّص من جثثهم في أماكن لا يمكن لأحد أن يجدها. وهذا الأسلوب من التهديد، استُخدم في انتفاضة الأقصى، وخاصة مع المعتقلين المطلوبين، الذين تم اعتقالهم في أماكن بعيدة عن أماكن سكناهم، وبعدم معرفة أحد عنهم، وهناك عدد منهم قد صدقوا التهديدات وقدموا اعترافات، وخاصة أولئك الذين تم اعتقالهم وإدخالهم بشكل مباشر، إلى أحد معسكرات الجيش، وقد تم استخدام بعض أساليب التعذيب العادية ضدهم، كالضرب والتهديد بالقتل. من معرفتنا، ووعينا وتجربتنا نؤكد، أن كل مراكز التحقيق وأساليب التحقيق والتهديدات، هي فقط من أجل التخويف، وأن

الصمود يحتاج فقط لإرادة قوية، والسيطرة على الخوف، والمعرفة بأساليب التحقيق المختلفة، وبذلك يكون الضمان أن يخرج الأسير منتصراً على محققيه.

٩. استخدام الأصوات الصاخبة

من أجل خلق حالة من الازعاج والتوتر الدائم لدى المعتقل، يقوم المحققون باستخدام الموسيقى الصاخبة، في مراكز التحقيق، ولساعات طويلة، وبدون انقطاع، وبصوت مرتفع جداً، حيث يوضع المعتقل في دوامة لا يستطيع معها التفكير أو التركيز، وبالتالي يفقد توازنه، كما وتمنعه هذه الأصوات من النوم، الذي يكون بحاجة إليه بين جولات التحقيق.

١٠. اعترافات أصدقاء ورفاق المعتقل

في مجموعات العمل المقاوم، وأثناء التحقيق، هناك من يقدم الاعترافات السريعة، وآخر يأخذ وقتاً، وثالث لا يقدم أي اعتراف، وبهذا يتم استخدام المعتقلين الذين يقدمون اعترافات مبكرة، كعامل ضغط على باقي أعضاء المجموعة، ويكون ذلك من خلال حديث المحقق عن زميلهم، بعد اعترافه، وأنه أصبح يعيش حياة مستقرة، وقد تخلص من العذاب الذي يعيشه زملاؤه، ولا يكتفي المحقق فقط بالحديث، فأحياناً يقوم بعرض صور أو أفلام فيديو، تبين اعترافات المعتقل، وتبين حياته داخل السجن وهو يلهو ومبسوط، وهذا العرض يستغل للضغط على باقي المعتقلين غير المعترفين. ولكي يكون التأثير أكبر، يقوم المحقق بسرد أمثال عربية مثل «مئة عين تبكي ولا عين أمي تبكي» أو «من يُضرب بالعصي مش مثل إللّي بِعدّها» ... الخ وهذا من أجل أن يكون التأثير النفسي أكبر على المعتقل الذي لم يعترف بعد. كما ويقول له: إن صديقه المُعترف قد درس موضوع الاعتراف وحسب أين الربح وأين الخسارة، ووصل إلى استنتاج، أن الاعتراف هو الذي يخلصه من هذا الوضع، وعلى المعتقل غير المعترف أن يعمل مثل صديقه، ويذهب ليرتاح مثلما عمل صديقه.

ولا شك أن المعتقلين، الذين يعرض عليهم اعترافات أصدقائهم ورفاقهم في السلاح، كان لها وقع كبير عليهم، وترك أثاراً كبيرة عليهم، وهناك معتقلون أدى ذلك بهم إلى تقديم اعترافات، وخاصة إذا كان الشخص المعترف قبلهم هو المسئول أو قائد المجموعة. ومواجهة ذلك تتم من خلال رفض التعاطي مع المحققين، وعدم الموافقة على لقاء أي معتقل، ومواجهته، حتى ولو تأكد أنه اعترف، وأن يرفض أن يرى أي صور أو أشرطة فيديو، تبين اعتراف صديقه، ويجب أن يقنع نفسه أن ظروفه تختلف عن ظروف مَن اعترف، وأن لا يعترف، بغض النظر عن موقع رفيقه، الذي قدّم الاعتراف. كما يجب أن يعي المعتقل، أنه أحيانا كثيرة، يتم تقديم معلومات خاطئة وغير صحيحة، وأن هناك صوراً وأشرطة فيديو مفبركة وغير حقيقية، وعليه أن يكون حذرا، وأن لا يصدق ما يقوله المحقق.

١١. الشتم بألفاظ بذيئة ونابية تطول الأم والأخت وكل الأقارب بالإضافة إلى البصق على المعتقل

ومواجهة ذلك يكون بالرد على كل شتيمة بمثلها، أو تجاهلها، كونها صادرة عن عدو حاقد ومتغطرس، يفتقد للأخلاق والقيم الإنسانية.

١٢. استغلال الدخان كأسلوب للضغط على المعتقل

حيث يتم مساومة المعتقل المدمن على التدخين، وإغرائه بسجائر مقابل الاعتراف. والمعتقل غير المدخن يتم مضايقته من خلال التدخين بوجهه، وفي غرفة التحقيق، أو وضع عدد من المدخنين في زنزانته.

١٣. منع المعتقل من التنفس من خلال خنقه لمدة دقيقة أو أكثر،

الأمر الذي يشعر المعتقل، أنه وصل إلى درجة الموت، ومواجهة ذلك تكون بالصراخ والحركة وتهديد المحقق، ومحاولة ضربه إذا تمكن من ذلك.

١٤. النوم في المرحاض، حيث يتم وضع المعتقل في المرحاض،

الذي لا تصل مساحته لأكثر من متر مربع، لعدة أيام في الليل والنهار، الأمر الذي يستهدف ترك أثراً نفسياً على المعتقل، ويستهدف إذلاله والضغط عليه، وإشعاره بالدونية والانحطاط، وأنه أقل من مستوى الحيوانات، ومواجهة ذلك تكون الدقّ على باب المرحاض، بشكل مستمر، حتى يتم إخراج المعتقل منه.

١٥. المنع من الصلاة وعدم إبلاغ المعتقل بمواعيد الصلاة،

لمنعه من ممارسة شعائره الدينية، وإشعاره أن أمره أصبح معلقاً بيد المحقق، وليس له سيطرة على ذاته، حتى ولو في إطار القيام بواجبه الديني اتجاه خالقه.

ثالثاً: استهداف الجانب المعنوي لدى المعتقل

١. تبهيت دور المعتقل الوطني أو تعظيمه وتضخيمه

كل مناضل فلسطيني لديه قناعات تامة وأكيدة بعدالة قضيته، وبحقوق شعبه في العيش بحرية وكرامة، ولهذا ينذر نفسه للعمل على تحقيق العدل وإرجاع الحقوق، من خلال الانتماء للعمل الوطني والفصائل المختلفة ومقاومة الاحتلال، وهذه قضية بديهية لدى كل مناضل. وبالرغم من ذلك يحاول العدو من خلال جهاز «الشاباك»، ومحققيه، تبهيت هذا الدور، والانتقاص منه، والتندر عليه، والاستهزاء به، ويكون ذلك من خلال حديث المحقق: أن دور المعتقل أو المناضل لم يحقق أي شيء لنفسه أو لشعبه، وما يقوم به هو شيء تافه، ولا يقدم أو يؤخر لقضيته وشعبه. كما ويبين المحقق للمعتقل، أن العالم كله يقف إلى جانب إسرائيل، ولا يمكن لنضال الفلسطينيين البدائي والمحدود وإمكانياتهم المتواضعة، أن تهزم دولة إسرائيل النووية والمحمية والمدعومة من أمريكا سيدة العالم، وبالتالي فلا يستفيد المناضل الفلسطيني شيئاً سوى فناء عمره في السجون، ويذهب كل عمله هباءً منثوراً ولا قيمة له. والهدف من

كل ذلك هو تهبيط العزائم وضرب المعنويات، ووضع المعتقل في أجواء أن كل عمله النضالي السابق والمستقبلي، هو عمل عبثي، ولن يقدم أو يؤخر، ولن يؤثر على دولة إسرائيل. فالمعتقل الموجود في أجواء صعبة وموحشة، ويتعرض لكل أساليب التعذيب هذه، وقدراته محدودة، قد يتأثر بهذا الحديث السخيف، وهذه التشويهات لنضال شعبنا ومقاومته. ومواجهة ذلك تكون بالردّ على المحقق، من خلال سؤاله إذا كان نضالنا عبثي وتافه ولا يحقق شيء، إذاً لماذا كل هذه الأجهزة الأمنية العاملة، والتي تلاحق الأطفال والنساء والشيوخ وتعتقلهم على أتفه الأسباب؟؟ كما وعلى المعتقل أن يرد على المحقق، ويذكره بالمعارك البطولية التي خاضها شعبنا، وحقق بها نتائج، مثل الانتفاضة الأولى، بالرغم من بساطة الأسلحة المستخدمة بها وهو الحجر، ويذكره بمعادلة توازن الرعب التي أوجدتها الانتفاضة الثانية، والتي تقلص فيها عدد الشهداء بالنسبة للقتلى الإسرائيليين بنسبة ٣-١. على المعتقل أن يؤكد دائما للمحقق، أنه محتل غاصب ومجرم، وكل ما يقوم به المحتل مخالف للقانون وللشرائع السماوية والدينية، وأن كل احتلال مهما عظم وقوي وتجبر وارتكب من مجازر، مصيره إلى زوال، وأن الشعوب المحتلة مصيرها الحرية والاستقلال، طال الزمان أم قصر.

وقد يتم استخدام أسلوب أخر، وهو تعظيم وتضخيم دور المعتقل، حيث يقول له المحقق أنك مسئول ومؤمن بعدالة قضيتك، إذاً عليك أن لا تخجل من ذلك وأن تتفاخر به، ولا تخجل مما تفعل، حيث أنت ضابط في موقعك بالثورة، وأنا ضابط بالجيش الإسرائيلي، ويجب أن نناقش الأمر بيننا، وعليك أن تدافع عن عملك، وإلا فلا تستحق أن تكون مناضلاً ومقاتلاً من أجل حرية شعبك. كما ويقوم المحقق بسؤال المعتقل: كيف لك أن تسمح بأن يتم تعذيب جنودك، وأنت في يديك ايقاف كل ذلك، من خلال الوقوف وتحمل مسؤولية كل شيء، وبالتالي تخليصهم من هذا العذاب، فالقائد الحقيقي لا يظهر إلا في الشدائد، وأنت كمناضل عليك أن تقوم بذلك، بدون تردد، وإلا فأنت جبان، ومواجهة

ذلك يكون بعدم التجاوب مع هذا الحديث، وعدم التفكير به نهائياً، لأن الهدف من ذلك هو الاستفزاز وبالتالي تقديم الاعتراف.

٢. تبيان قوة العدو الصهيوني ومقارنتها بقوة الشعب الفلسطيني

العدو الصهيوني في السنوات الستين من عمر كيانه، بنى دولة قوية، وتملك ترسانة عسكرية قوية، وأصبحت من القوى الأولى في العالم، من حيث التجهيزات العسكرية والأمنية، إضافة لكونها قوة اقتصادية.. وكل هذه الامتيازات والقدرات، يتم استخدامها في مراكز التحقيق، حيث يقدم المحقق شرحاً وافياً عن كل تلك الإنجازات والقدرات، والتطور والتقدم المستمر، ويبين للمعتقل كم هي دولة قوية ومدعومة من العالم أجمع. ويبدأ المحقق مقارنة ذلك مع الثورة الفلسطينية والسلطة في السنوات الأخيرة، التي لا تملك شيئاً ولا يوجد لديها سلاح أو جيش أو اقتصاد مستقل أو دعم دولي، كما لإسرائيل، وليؤكد المحقق كلامه، يبدأ باستحضار معارك ١٩٤٨ و ١٩٦٧ وطرد المقاومة من لبنان عام ١٩٨٢، ويبين أن دولة إسرائيل الناشئة، قد هزمت العرب مجتمعين في حربي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، وقد يستخدم بعض مواطن الضعف الأخرى والحقائق في عرضه أحياناً. والهدف من وراء ذلك، هو ضرب الروح المعنوية، لدى المعتقل، وتشكيكه بإمكانية هزيمة إسرائيل القوية، ويحاول أن يقنع المعتقل، أن النضال الفلسطيني، والشعب كله لا يستطيع أن يخرج إسرائيل من اي مدينة أو قرية أو مخيم، من الأراضي المحتلة، إذا كانت إسرائيل لا تريد ذلك، وبهذا يحاول أن يرسخ في ذهن المعتقل، أن إسرائيل هي من تحدد الحل، وهي من تملك خيوط اللعبة، والقادرة على منع أو إعطاء الفلسطينيين الدولة، وليس نضالهم ومقاومتهم من يحدد ذلك. كما ويحاول المحقق اقناع المعتقل أنه سيمضي باقي سنوات عمره في السجون، ولن يجد من يقف بجانبه، ويحاول العمل على الإفراج عنه، إلا إذا أرادت إسرائيل ذلك. وليؤكد المحقق ذلك يبدأ بسرد أسماء المعتقلين الذين مضى على وجودهم سنوات طويلة داخل السجون، ويعرض أمام المعتقل

عمليات فدائية فاشلة، وتأثيرها المحدود على إسرائيل، وبالمقابل أثارها السلبية الكبيرة على الشعب الفلسطيني، وقد يحمل المقاومة الفلسطينية المسؤولية عن هذه العمليات، ويقول للمعتقل لولا هذه العمليات لقامت الدولة الفلسطينية.

ومواجهة كل ذلك، يكون من خلال الرد على المحقق، بأن إمكانياتنا صحيح متواضعة وبسيطة، ولكنها أبقت الشعب الفلسطيني صامداً ويواجه دولة العدو لأكثر من ستين عاماً، وستبقى المقاومة تواجه الاحتلال حتى يرحل المحتلون عن أرضنا. كما ويجب الرد عليه، أنكم قد بنيتم دولتكم وتقدمكم على أنقاض الشعب الفلسطيني، وعلى دمائه ودمار بيوته وتشريده، وإن الشعب قادر على البناء، وسيأتي اليوم الذي سنبني وطناً مميزاً، عندما نخلص من هذا الاحتلال، الذي سنواجهه حتى التحرير. ويجب أن نبين للمحقق، أن إرادة الشعب الفلسطيني وقناعته بعدالة قضيته ونضاله، هو ما جعل أغلب الدول تقف إلى جانبه، وستبقى تدعمه حتى تحرير أرضه وهذا ظهر في العديد من القرارات الدولية المؤيدة للشعب الفلسطيني في المؤسسات الدولية.

كما وقد يستخدم المحقق أحياناً فساد بعض الشخصيات الفلسطينية، ونمط حياة بعض قيادات الفصائل، وبعض قيادات السلطة، ويبين أن اهتمامهم فقط في مصالحهم وليس في مصلحة الشعب، من أجل هز الروح المعنوية، لدى بعض المعتقلين، والرد يكون، بعدم سماع هذا الحديث، وعدم الاهتمام به، لأن الهدف منه هو الاحباط واليأس لدى المعتقل، وأن يذكر للمحقق القيادات التي استشهدت في سبيل هذا الوطن، وقدمت نموذجا مشرفاً وهي كثيرة.

٣. المقارنة بين المحقق والمعتقل

بعد أن يقوم المحقق بدراسة شخصية المعتقل وتحديد إمكانياته الفكرية وخبراته، والتعرف على جوانب حياته، يقوم المحقق بتحديد إستراتيجية للتعامل معه، وأسلوب التحقيق المناسب، فإذا كان المعتقل بسيطاً وذا تجارب متواضعة في الحياة، فيتم

الحديث معه حول جوانب الضعف في حياته، وذلك من أجل تشتيت أفكاره، وحصرها بالتفكير بذاته، وكيفية الخروج من المأزق الموجود به، في زنازين التحقيق.

وإذا شعر المحقق بأن هذا الأسلوب يحقق نتائج ويؤثر في المعتقل، فيأخذ المحقق بالتوغل أكثر، من خلال حديث المحقق عن نفسه وعن حياته الخاصة، وكم هو يعيش في سعادة مع عائلته أو صديقته وفي عمله، ويأخذ بالاتصال بصديقته أمام المعتقل، ويشعر المعتقل كم هو مبسوط ،ويبدأ الحديث والمقارنة بينه وبين المعتقل الموجود في التحقيق، تحت ظروف قاسية وصعبة، وكم هي حياة الزنازين القذرة والألم المستمر والبعد عن العائلة والأطفال صعب، كما يمكن أن يظهر للمعتقل بعض الأخطاء، التي قام بها في حياته، ويقوم المحقق بالتلميح والتصريح، أن خلاص المعتقل من كل هذا الوضع هو بالاعتراف، من اجل العودة إلى الحياة الطبيعية، والاعتراف يكون في قضايا صغيرة، بحيث لا تضر المعتقل، أو أحد أصدقائه، وبعد الإدلاء بها سيتم الإفراج عنه. وإذا ما صدق المعتقل هذه الأكاذيب، وقدم أية معلومة، بغض النظر عن حجمها أو تأثيرها، فهذا سيجر عليه ضغطاً أكبر، إلى أن يدلي بكل ما لديه من معلومات. ويهدف المحقق من وراء هذا الأسلوب دفع المعتقل إلى التفكير والعيش مع حياته خارج الزنازين، وإذا وصل المعتقل إلى درجة التفكير بذلك، سيطر عليه هذا الاتجاه من التفكير، والشوق لعائلته، ومقارنة ما يحصل معه، عندها فقط قد يؤثر ذلك على معنوياته، ولهذا يجب أن يركز المعتقل على ما يحدث معه داخل الزنازين، وآليات مواجهة هذه الظروف الصعبة، وكيف سيخرج منتصراً على جلاديه، وأن لا يقارن نفسه بالجلاد، وعليه أن يتناسى كل ما يقوله المحقق، ويجب أن يعرف أن حديث المحقق هذا، هو أسلوب من أساليب التحقيق، يهدف لهز قناعة المعتقل وصموده وإصراره على المواجهة، وليس الهدف منه مصلحة المعتقل والخوف عليه، وأنه حريص على حياته، ولو كان هدف المحقق مصلحة المعتقل، لما كان اعتقله، ويحقق معه، ويريد أن يورطه، ويدخله السجن لسنوات طويلة. وعلينا

دائماً أن نتذكر، أن المحقق هو العدو الذي يتربص لنا جميعا ولشعبنا، وهو مغتصب وطننا ويجب أن لا نصدق أي شيء يقوله.

٤. تشتيت الأفكار

تقف مجموعة من المحققين أمام المعتقل وكل واحد منهم يبدأ بسؤال مختلف عن الآخر، والهدف هو تشتيت أفكار المعتقل وإرهاقه وشل تفكيره، وبالتالي إضعافه ودفعه للاعتراف. ويتبدل المحققون كل بضع ساعات على المعتقل لبلبلته وإرباكه والتأثير على وضعه النفسي والجسدي. مع أن هذا الأسلوب يبدو في الظاهر أنه سهل، لكنه على أرض الواقع، ولمن يجربه، من أصعب وسائل التحقيق، خاصة إذا كانت الأسئلة مكثفة وسريعة، وتستمر لساعات طويلة، ولمواجهة هذا الأسلوب، على المعتقل أن يحافظ على صمته، ولا يرد على تلك الأسئلة، ويجب أن يشغل تفكيره في قضايا خارج إطار غرفة التحقيق، وأن يرد على بعض الأسئلة، التي تكون بعيدة عن الإدلاء بأي معلومات حول القضية. وإذا ما تصرف بهذا الشكل، فسيؤدي ذلك إلى انسحاب المحققين، بعد أن يكونوا قد فقدوا الأمل، واقتنعوا أن هذا الأسلوب غير مجدٍ ولن يأتي بالنتيجة المرجوة منه.

٥. أسلوب المحقق الطيب والشرير

هذا الأسلوب شائع بين أوساط المحققين في كل مكان، حيث يجري عمليات التحقيق محققان، ويبدو أحدهما أثناء التحقيق مجرماً وقاسياً، ولا يعرف الرحمة، في حين يبدو الثاني مهذباً لطيفاً، متحلياً بالصبر ويقوم دائماً بوقف عمليات التعذيب، ويعطي انطباعا بأنه يرغب في الدفاع عن المعتقل، وعندما يقوم الأول بتوجيه الإهانات والضرب، يسارع الأخر للقول له توقف عن ممارسة البربرية، وتعامل مع المعتقل كإنسان، وينصح المعتقل الاعتراف لكي يجنب نفسه الإهانات والتعذيب، وهكذا، حيث عندما يدخل المحقق الطيب إلى غرفة التحقيق يشعر المعتقل بالارتياح، وعندما يدخل المحقق الشرير يشعر

بالخوف، والجدير بالذكر أن أدوار المحققين يمكن أن تتغير وتتبدل فالمحقق الطيب مع معتقل ما، يمكن أن يتحول إلى شرير مع معتقل آخر. كما أن بمقدور كل معتقل أن يقاوم هذه الطريقة، من خلال استفزاز المحقق الطيب، وبذلك يتحول إلى شرير، وبهذا يحرم المحقق من استخدام هذا الأسلوب معه، والاستفادة بالراحة قليلاً مع المحقق الطيب دون أن ينخدع به.

٦. أسلوب المعرفة الكاملة

يعمل المحقق دائماً على التقليل من شأن وأهمية المعلومات، التي يدلي بها المعتقل، بدعوى أنه لا يهتم بأن يعترف أو لا يعترف لأنه يعرف كل شيء، وما يريد معرفته فقط، هو الأسباب التي حدت به للقيام بأعمال المقاومة وقتل الإسرائيليين، ونشاطه في المنظمات المختلفة، وعندما يتمكن المعتقل من السيطرة على نفسه ويعرف الهدف من وراء هذه التمثيلية من قبل المحقق، يتخلى المحقق عن استخدام هذا الأسلوب.

الفصل الرابع

المحاكم الإسرائيلية الظالمة

الفصل الرابع

المحاكم الإسرائيلية الظالمة

مع بداية الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، أقامت إسرائيل نظام الحكم العسكري، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وطبّقت على هذه المناطق، نظام احتلال عسكري، يخضع لقوانين الطوارئ البريطانية، ولأوامر عسكرية، أصدرتها سلطات الاحتلال. هذه الأوامر العسكرية، تزيد على الآلاف، إضافة إلى تطبيق جزء من القوانين الإسرائيلية. أما القدس، فضمتها إسرائيل لها لاحقا، وطبقت عليها قوانين إسرائيلية، بما يخدم استمرار احتلالها، ويساعد على تهويدها. وفي العديد من المجالات التي تخدم مصالحها، أبقت إسرائيل في الضفة والقطاع على القوانين الأردنية والمصرية المعمول بها قبل عام ١٩٦٧.

وفي إطار حكم عسكري احتلالي، وفي إطار إحكام السيطرة الكاملة، أقامت إسرائيل محاكم عسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وانتشرت هذه المحاكم، في مختلف مناطق الضفة وغزة، وأصدرت مئات الآلاف من الأحكام الجائرة والظالمة، على المواطنين الفلسطينيين. تتشكل هذه المحاكم من عدد من الضباط العسكريين في الجيش الإسرائيلي، وبقرار من قائد المنطقة العسكري. وتجدر، الإشارة هنا إلى أن إسرائيل رفضت منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، تطبيق اتفاقيات جنيف المختلفة،

ورفضت تطبيق القانون الدولي، ولم تعترف بالضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية، كمناطق محتلة، وأسمتها بالمناطق المُدارة(من كلمة إدارة)، كما رفضت الاعتراف بالأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب أو مقاتلي حرية، واعتبرتهم سجناء أمنيين، وطبقت عليهم قوانين خاصة، بعضها إسرائيلي وآخر أوامر عسكرية. الأسير الفلسطيني يخضع لنوعين من المحاكم، الأولى عسكرية، وتحاكم فيها الغالبية الساحقة من الأسرى والمعتقلين، وأغلبها في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وبعضها داخل إسرائيل، مثل محكمة اللد العسكرية سابقا، وعدد أقل من المعتقلين يخضع ويحاكم في المحاكم المدنية داخل إسرائيل أو في القدس، وخاصة أسرى مدينة القدس المحتلة وأسرى مناطق الـ -٤٨، وأسرى آخرين ممن نفذوا عملياتهم داخل إسرائيل، وبعض الحالات يتم إحالتها، لأهداف سياسية وإعلامية، إلى المحاكم المدنية في إسرائيل. المحاكم الإسرائيلية المدنية والعسكرية، لا تصدر أحكاماً بالإعدام على الأسرى الفلسطينيين والعرب، إلا في حالات شاذة، ولكن لا تطبق، لأن القانون الإسرائيلي لا يسمح بالإعدام من جهة، ومن جهة أخرى لأن إسرائيل تنفذ الإعدام بحق المناضلين والقادة الفلسطينيين خارج إطار القانون، ومن خلال عمليات الاغتيال والإعدام والتصفية الميدانية، وكل ذلك خارج نطاق المحاكم، وبدون لوائح اتهام أو قرار محكمة، وقد أعدمت إسرائيل عن طريق الاغتيالات، آلاف الفلسطينيين منذ بداية الاحتلال عام ١٩٦٧، وحتى الآن، وكان العدد الأكبر خلال انتفاضة الأقصى المباركة. كما بررت إسرائيل عدم إصدار حكم الإعدام بحق الأسرى الفلسطينيين، حتى لا تجعل منهم أبطالاً قوميين أمام شعبهم، على حد زعمها.

مصيدة الاعتراف ومهزلة المحاكم:

جرى استعراض مفصل، في الفصول السابقة، لأسباب الاعتقال ولأساليب التحقيق في الزنازين وغرف العملاء، ومأساة الاعترافات، ولن يتم تكرار ذلك في هذا

الجزء، بل سيتم التركيز على كارثة الاعترافات والتزوير، الذي يرافقها، والمحاكم التي تصدر الأحكام، في محاكم تفتقد إلى الحد الأدنى من معايير القانون والعدالة والإجراءات القانونية.

تتعدد وتختلف الاعترافات من معتقل لآخر، والتي تأتي في سياق التخلص من عذابات التحقيق، حيث يتسبب ذلك في توريط المعتقل لنفسه ولرفاقه، وحكمه لسنوات طويلة، تذهب من عمره وحياته وشبابه، بسبب جهله أو ضعفه أو بحثه عن الخلاص المؤقت، بأي ثمن، ومهما تكن النتائج. ويكتشف المعتقل لاحقا، كارثة اعترافاته، وثمنها الباهظ، حين يمثل للبت في قضيته، أمام المحكمة العسكرية. يحق للمحكمة العسكرية وبناءً على القانون الإسرائيلي، أن تعتمد اعترافات هذا المعتقل لدى المخابرات الإسرائيلية والشرطة، أثناء التحقيق، وأن ترفض أقواله وشهادته أمام المحكمة، وذلك بغض النظر عن الأسلوب الذي انتزعت فيه هذه الاعترافات، وبغض النظر عن دقتها أو مصداقيتها. الخطأ الأكبر الذي يرتكبه المعتقلون عادة، هو اعتقادهم أن تغيير أقوالهم وإفاداتهم التي وقعوا عليها أمام المخابرات والشرطة لاحقا أمام المحكمة، سيساعدهم في تخفيف أحكامهم أو تبرئتهم أحيانا. فالمحاكم العسكرية والمدنية، هي جزء لا يتجزأ من منظومة الاحتلال وهي موجودة لخدمة الاحتلال والدفاع عنه وتثبيت سيطرته، وبالتالي فهي تبحث عن إدانة المعتقل وإنزال أقصى العقوبات عليه، وقد أشارت مؤسسات حقوقية إسرائيلية، إلى أن المحاكم العسكرية، برأت خلال سنوات الاحتلال الطويلة، أقل من ١,٥٪ من المعتقلين، الذين مثلوا أمام هذه المحاكم.

الحقيقة، أن أغلب المعتقلين، يفتقدون إلى المعرفة والثقافة، في شأن التحقيق، وأثر الكلمة التي يدلي بها كتابة أو شفويا، لأن كل شيء مسجل بالصوت أو بالصورة أحياناً. كما أن محقق المخابرات، يكتب أي حركة أو كلمة، مهما كانت تافهة، وفي إطار الدردشة وليس التحقيق، ويلخص كل محقق بعد مناوبته أو جلسته مع المعتقل، كل ما تفوّه به

المعتقل، ويُسمّى ذلك مذكرات أو سجلات المحقق، وتعرض على المحاكم، وتعتبر من وثائق المحكمة، ولكن لا يمكن أن تعتبر دليل إدانة، إلا إذا ترافق معها إفادة المعتقل الموقّعة أمام الشرطة الإسرائيلية. إلى جانب فقدان المعرفة والثقافة في شأن التحقيق لدى غالبية المعتقلين، نلاحظ وبشكل واضح ومؤلم، غياب عملية إرشاد وتوعية للشباب الفلسطيني المنتمي للفصائل الفلسطينية، بشكل خاص، وللشباب الفلسطيني بشكل عام، من قبل الفصائل الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، وبالذات وزارة شؤون الأسرى والمحررين، ومن قبل المؤسسات الكثيرة والمختلفة ، التي «تعنى» بشؤون الأسرى والمعتقلين. عملية التوعية والإرشاد هذه، يجب أن تكون في كل فصيل وتنظيم وحركة وحزب، وفي كل محافظة ومدينة وقرية ومخيم، وفي الجامعات والمدارس، وفي كل المؤسسات والمقرات الحيوية. عملية التوعية والإرشاد هذه، يجب أن تكون منهجية وعلمية، وعلى مدار السنة، تشمل المحاضرات والندوات والكتب والمجلات، وتعتمد على العلم والقانون والمعرفة، وتجربة عشرات السنين من تجربة الاعتقال المريرة.

هناك ثلاث مراحل للإدلاء بالاعترافات: الأولى شفهية، وغالباً ما تكون مسجلة، والثانية كتابة، حين يعترف المعتقل ويوقع بخط يده، أو يتحدث المعتقل ويكتب الاعترافات ضابط مخابرات، والثالثة اعترافات أمام ضابط شرطة، بعد الانتهاء من التحقيق، أمام المخابرات. تُأخذ الإفادة في المرحلة الثالثة «حسب الأصول القانونية» من المعتقل، وغالباً ما يقوم محقق الشرطة بنقل الاعترافات التي كتبها المعتقل تحت التعذيب والترهيب والضغط لدى المخابرات، وأحياناً يحصل محقق الشرطة على معلومات إضافية من خلال التلاعب وخداع المعتقل. تكتب الإفادة عادة باللغة العبرية من قبل ضابط الشرطة، ويقوم المعتقل بالتوقيع عليها. والمطلوب من المعتقل، أن لا يوقع على شيء، وإن أراد أن يوقع، فعليه أن لا يوقع على أية ورقة مكتوبة بلغة لا يفهمها.

ونشير أيضاً، إلى أن الاعتراف كتابة أو شفويا، في غرف العملاء، هو اعتراف غير ملزم،

ويمكن التراجع عنه، والثبات على ذلك، والتراجع أمام ضابط المخابرات، لأنهم لا يستطيعون أن يقدموا هذه المادة للمحكمة، مع العلم أنه يتم التهديد بتقديمها للمحكمة، ولكن حتى لو قُدّمت، فهي لا تدين المعتقل. ولأنه يمكن الرد عليها قانونياً، بأنها أخذت تحت عناوين مختلفة، منها الخوف، أو التباهي، الكذب.. الخ.

وإذا ما ضعف المعتقل واعترف، في أي مرحلة، فيمكنه التراجع عن الإفادة التي قدمها، سواء كان ذلك في غرف العملاء، أو في غرف التحقيق، أو عند الشرطة، ولكن التراجع عن الإفادة لدى الشرطة، خاصة بعد تحويل الملف إلى المحكمة، أمر غير ممكن، ويكون من الصعب أن يُقنع المعتقل المحكمة بالمبررات المطروحة، كأسباب للتراجع عن الإفادة. ومع ذلك تقوم المحكمة باستدعاء الشرطي، الذي أخذ الإفادة من المعتقل، لكي يدلي بشهادته في المحكمة، حول ظروف أخذ الإفادة من المعتقل. أما التراجع عن الإفادة المكتوبة أو الشفوية التي أخذت في غرف العملاء، أو عند محققي «الشاباك» فيمكن التراجع عنها، قبل أن تأخذ الشرطة إفادة المعتقل. والتراجع عنها يعني عدم مقدرة المحقق أو النيابة العسكرية تقديم لائحة اتهام ضد المعتقل، وتحويل ملفه إلى المحكمة. وما يبقى أمام المخابرات فقط هو تحويل المعتقل إلى الاعتقال الإداري، تحت عنوان ملف سرّي، وهذا يحدث غالباً عندما يبقى المعتقل مصراً على عدم الاعتراف، أو مصراً على التراجع عن إفادته، وفي حال غياب شاهد على المعتقل، في نفس القضية. وسنأتي لاحقا على موضوع الاعتقال الإداري.

بعد الانتهاء من التحقيق، في مراكز المخابرات، والإدلاء بإفادة لدى الشرطة، تقوم النيابة العسكرية الإسرائيلية، بإعداد لائحة اتهام، مستندة إلى إفادة الشرطة، وتوصيات المخابرات واعتراف آخرين، وبالاعتماد على الأوامر العسكرية المعمول بها، وعلى قوانين الطوارئ، وتحدد جلسات المحكمة، وتسمح للمعتقل باختيار محامٍ للدفاع عنه.

محاكم تمديد التوقيف:

قبل توجيه لائحة الاتهام، والمثول أمام المحكمة، لنقاش اللائحة، وإصدار الحكم، يجب أن نذكر أن هناك محاكم تمديد توقيف للمعتقلين. ومن هذه المحاكم ما هو عسكري، موجود بالغالب بالقرب من مراكز التحقيق، والقضاة فيها عسكريون من الجيش الإسرائيلي، ومحاكم تمديد توقيف مدنية، مثل محكمة الصلح في القدس. أهم محاكم تمديد التوقيف هي: عوفر، سالم، المسكوبية، الجلمة، عسقلان وبيتح تكفا. وفي هذه المحاكم يتم تمديد فترة اعتقال المعتقل فترة زمنية محددة، من أجل استكمال التحقيق. ومن المعروف حسب القانون الإسرائيلي، أنه لا يجوز استمرار حجز المعتقل عند اعتقاله، بدون أن يعرض على محكمة. وبناءً على الأوامر العسكرية المعمول بها، في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، يحق للمخابرات أن تعرض المعتقل على محكمة، بعد ثمانية أيام من الاعتقال. أما في داخل القدس وأراضي الـ - ٤٨، ففترة التوقيف الأولى بعد الاعتقال مباشرة، مدتها أربع وعشرين ساعة، وبعدها يجب أن يعرض المعتقل على محكمة مدنية، من أجل تمديد توقيفه. وفي العادة تصل فترة تمديد التوقيف الأولى، من أجل استكمال إجراءات التحقيق من ٨-٣٠ يوماً، ويحق للمحامي الاستئناف على هذه المدة، أمام محكمة الاستئناف، إذا رأى أن فترة تمديد التوقيف طويلة.

وبعد الانتهاء من هذه الفترة، يجب على المحقق تقديم المعتقل مرة أخرى لمحكمة تمديد التوقيف، وصلاحيات هذه المحاكم لتمديد التوقيف يصل إلى ١٨٠ يوم للمحاكم العسكرية و ٦٠ يوم للمحاكم المدنية (داخل إسرائيل أو في القدس). والجدير بالذكر، أن وزارة شؤون الأسرى والمحررين، والمؤسسات الفلسطينية المختلفة تقوم بإرسال محامين إلى هذه المحاكم، ومن لا يوجد له محامٍ، تُعين له المحكمة محام من هيئة الدفاع العام.

في هذه المحاكم، تظهر تصرفات غير مقبولة من بعض المعتقلين، حيث يقوم البعض بالتمارض والتملق أمام القاضي، من أجل أن يقرر فترة توقيف قصيرة، وهذا الأمر أو السلوك فيه إهانة كبيرة للمعتقل وقضيته، ويجب على المعتقل أن يكتفي بدور المحامي في هذه المحاكم، وإذا أراد أن يتحدث، فيتحدث فقط عن التعذيب ووحشيته، الذي يتعرض له أثناء التحقيق. وعلى المعتقل أن لا يظهر لرجل المخابرات الموجود دائماً في المحكمة، بأنه ضعيف ومنكسر، لأن هذا السلوك سيؤثر عليه مع استمرار التحقيق.

وأخيراً، يجب أن نشير إلى أن القضاة في هذه المحاكم، هم أداة من أدوات المخابرات، وهم الذين يحددون فترة تمديد التوقيف، ويكون وجود القاضي شكلياً فقط، وخاصة في المحاكم العسكرية.

دور المحامين في المحاكم العسكرية:

اتخذ المحامون الفلسطينيون والعرب منذ الاحتلال عام ١٩٦٧، قراراً بمقاطعة المحاكم العسكرية الإسرائيلية، كتعبير عن رفض الاحتلال ومقاومته، ورفض التعاطي معه، وكانت المقاطعة بعدم التوجه إلى المحاكم، وعدم الموافقة على أخذ ملفات معتقلين متهمين أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية. وهذا القرار الذي أخذته نقابة المحامين الأردنيين، على اعتبار أن الفلسطينيين كانوا جزءً منها، لم يلتزم به كافة المحامون. وقد تآكلت المقاطعة خلال سنوات الاحتلال الطويلة، وأصبح المئات من المحامين يتعاملون مع المحاكم العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ومناطق الـ ٤٨. بعد الانتفاضة الثانية أصبحت الغالبية الساحقة من محامي القدس ومن أراضي الـ - ٤٨، هم الذين لهم الأفضلية في متابعة قضايا المعتقلين الفلسطينيين، من خلال بطاقة هوية «إسرائيلية» وعضوية نقابة المحامين في إسرائيل. كما وأخذوا هذه الأفضلية نتيجة منع المحامين الفلسطينيين، من الضفة وقطاع غزة من دخول المناطق الإسرائيلية، إلا

بتصاريح خاصة، والتي في العادة لا يتم إعطاؤها إلا لعدد قليل من المحامين، وحضورهم فقط اقتصر على المرافعة أمام محكمتين عسكريتين، وهما محكمة سالم ومحكمة عوفر بحكم وجودهما في أراضي الضفة الغربية.

مقاطعة المحاكم الإسرائيلية:

فشلت الحركة الوطنية الفلسطينية ولا زالت، ولاحقاً م. ت. ف. والسلطة الوطنية والفصائل الوطنية والإسلامية، في وضع إستراتيجية، سواء في مجال مقاطعة المحاكم الإسرائيلية، وسواء في مجال سبل تحرير الأسرى والدفاع عنهم. وقد انتهت العديد من المحاولات، التي جرت لمقاطعة المحاكم العسكرية، والتي اتسعت في الانتفاضة الثانية، إلى الفشل، بسبب عدم تعاون غالبية الأسرى والفصائل والسلطة ومؤسسات حقوق الإنسان ونقابة المحامين الفلسطينيين، وكان هناك عدد من الأسرى، الذين أخذوا على عاتقهم الشخصي، مقاطعة المحاكم، وكان على رأسهم الأخ المناضل مروان البرغوثي، الذي رفض كلياً الاعتراف بالمحكمة، أو ممارسة أي دفاع قانوني فيها، حيث حكم في محكمة مدنية في تل أبيب، واعتبر الأخ مروان البرغوثي المحكمة والقضاة جزءا لا يتجزأ من الاحتلال، ووصفهم بالمجرمين، أسوة بالطيارين الإسرائيليين، من سلاح الجو الإسرائيلي، الذين قاموا باغتيال قادة ونشطاء فلسطينيين. وقد انضم عدد من الأسرى لهذه المقاطعة، إلا أن المخابرات الإسرائيلية والنيابة العامة العسكرية الإسرائيلية، والقضاة في المحاكم، وبالتواطؤ مع عدد من المحامين، أحبطوا هذه الخطوة.

وفي عام ٢٠٠٦ اتخذ الرفيق أحمد سعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قراراً بمقاطعة المحكمة العسكرية في عوفر، ورفض التعاون بأي شكل من الإشكال مع هذه المحكمة. والوضع الطبيعي أن تتم مقاطعة المحاكم بشكل كلي، ورفض التعاون معها، أو المرافعة أمامها، لأن هذه المرافعات تمنح الأحكام صبغة قانونية من

جهة، ومن جهة أخرى فإن المرافعات لا قيمة لها، لأن قرار المخابرات الإسرائيلية هو أساس في أي قرار وحكم يصدر، عن هذه المحاكم. كما أنها تفتقد للحد الأدنى من أصول المحاكمات والعدل. ويعتمد غالبية المحامون على الصفقات داخل المحاكم، والتي تعقد بين المحامين والنيابة العسكرية الإسرائيلية، دون إشراك المعتقلين بشكل واضح وصريح، في إبرام هذه الصفقات.

ما يدعو للأسف والحزن، أن موضوع مقاطعة المحاكم العسكرية، أو موضوع كيفية التعاطي معها، لا يطرح ولا يناقش في أية هيئة أو إطار فلسطيني، ولا على أي مستوى مسئول، سواء على مستوى السلطة الفلسطينية، الفصائل الفلسطينية و___ م.ت.ف. ووزارة شؤون الأسرى، أو على مستوى منظمات وهيئات حقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، والمؤسسات التي تعنى بشكل خاص ومباشر بشؤون الأسرى والمعتقلين. كل هذا، في نفس الوقت، الذي يدخل فيه أسرى فلسطينيون عامهم الثاني والثلاثين في سجون الاحتلال، والى جانبهم مئات الأسرى المحكومين بالحكم المؤبد، وآلاف الأسرى المحكومين بأحكام عالية.

الصفقات في المحاكم العسكرية:

لقد ذهب عدد كبير من المعتقلين ضحايا لهذه الصفقات، وهذا الطريق يخدم المحاكم في الدرجة الأولى، التي تضيق ذرعاً من العدد الضخم للمعتقلين، وبالتالي من العدد الهائل للملفات، ولذلك تتجنب هذه المحاكم عقد جلسات كثيرة، وتفضل عقد الصفقات مقابل جلسات المرافعات. وهنا تلتقي كذلك مصلحة النيابة العسكرية الإسرائيلية، مع مصلحة عدد من المحامين، الذين يأخذون ليس عشرات، بل مئات الملفات في نفس الوقت، وليس لديهم الوقت الكافي لدراستها أو تقديم مرافعات فيها، أو لافتقادهم الخبرة والمعرفة، لذا يفضلون الصفقات على المرافعات، والتي يدفع ثمنها الأسرى

سنوات تقطع من أعمارهم وشبابهم. والجدير بالذكر، أن في انتفاضة الأقصى، طفت على السطح ظاهرة مقلقة، تتعلق بموضوع الصفقات، حيث قام عدد من محامي الصفقات، بالاتفاق مع النيابة العسكرية، ودون معرفة المعتقل، بنقل تهم من ملف معتقل إلى ملف معتقل آخر، وبهذا يكون أحد المعتقلين عُرْضة لأن يُحكمَ حكماً منخفضاً والآخر قد يُحكم حكماً عالياً دون أن يعرف المعتقلون حقيقة الأمر. المشكلة تظهر جليا مع هذه الصفقات، ليس فقط أنها تحاك وتغلق بدون معرفة المعتقلين أنفسهم، إنما دون أن يدرك المعتقلون، بشكل عام، المعنى القانوني لهذه الصفقات، وما يترتب عليها من أحكام جائرة. هذه الصفقات تتم من خلف ظهورهم، ودون معرفة أحدهم، وبالرغم من آلاف الدولارات التي يتلقاها هؤلاء المحامون من أجل إعطاء خدمات قانونية على أكمل وجه، ولكنه يحدث العكس تماما. ولم يبق الأمر محصوراً في هذا النوع من الصفقات عند المحامين، بل انتقل للمعتقلين أنفسهم، حيث أصبحت هناك اتفاقات تعقد بين معتقلين، ومقابل أن يأخذ أحد المعتقلين جزءا من التهم عن معتقل أخر يطلب مبلغ من المال «أي بيع حكم». ومع العلم أنه في الإطار الوطني العام يمكن أن يحمل معتقل، يتوقع أن يأخذ حكما عاليا، حكما عن معتقل أخر. ولكن عندما يكون الأمر في إطار التجارة فهذا لا يُعَدّ عملا وطنيا، وغير مقبول، وبعيداً عن الأخلاق الوطنية. ومن ساعد على عقد مثل هذه الصفقات أفراد من النيابة العامة العسكرية الإسرائيلية المرتشون، أو الذين أرادوا أن تسير الأمور بسرعة كبيرة، من أجل تخفيف الضغط على المحاكم، علماً أن هذه حالات محدودة جداً.

وخلاصة القول إن مقاطعة المحاكم هي الموقف الوطني المطلوب، الذي يجب أن يأتي في إستراتيجية وطنية من كافة المستويات. وفي حال اضطر المعتقل للذهاب إلى المحكمة، في ظل غياب هذه الإستراتيجية الوطنية، يجب أن يتجنب المعتقل الذهاب إلى صفقة، توفر على الاحتلال الجهد والوقت في المحاكم من جهة، وتسبب ظلماً وقهراً للمعتقل

من جهة أخرى. كما ويجب البحث عن المحامين ذوي الخبرة والتجربة والنزاهة، والإصرار على المرافعات، حتى في ظل غياب الحد الأدنى من أصول المحاكمات والعدل في هذه المحاكم.

الشهود في المحاكم:

كل لائحة اتهام ضد معتقل ما، تشمل في نهايتها قائمة بأسماء شهود، ويطلق عليهم اسم شهود نيابة. هذه القائمة توضع من قبل النيابة العسكرية، من أجل تعزيز وتأكيد التهم الموجهة ضد المعتقل المذكور، في لائحة الاتهام. قائمة الشهود هذه، تشمل عادة مجموعتين من الشهود: المجموعة الأولى، تشمل أسماء معتقلين آخرين كانوا قد أعطوا (وأحيانا وقّعوا) إفادات لدى المخابرات والشرطة، تدين هذا المعتقل. فكل إفادة أو اعتراف معتقل معين، يتم استعمالها من قبل النيابة العسكرية، ومن ثم من قبل المحاكم العسكرية ضد المعتقل، الذي أعطى هذه الإفادة، وضد معتقلين آخرين متهمين في نفس القضية، أو في قضايا أخرى. أما المجموعة الثانية تشمل أسماء أفراد الشرطة، الذين أخذوا إفادة أو اعتراف هذا المعتقل ووقعها أمامهم. في حين لم يعترف المعتقل (المتهم) بالتهم الموجهة ضده، في لائحة الاتهام، أو اعترف ببعض من هذه التهم وأنكر البعض الأخر، فيتم استدعاء شهود النيابة المذكورين أعلاه، وبطلب من النيابة العسكرية، من أجل أن يقوم هؤلاء الشهود بالإدلاء بشهاداتهم، مباشرة أمام المحكمة، التي تبتّ في القضية، لتأكيد وتعزيز التهم الموجهة ضد المعتقل المذكور، في لائحة الاتهام، كما ذكرنا سابقا.

هدف النيابة العسكرية من استدعاء أفراد الشرطة كشهود نيابة، هو الإدلاء بشهادة مشفوعة بالقسم مباشرة، أمام المحكمة، مفادها أن الإفادة أو الاعتراف الذي أُخذ من المعتقل أثناء التحقيق، أُخذ بشكل قانوني وشرعي، ولم يُستعمل ضد المعتقل أيّ عنف جسدي أو نفسي، ولم يُقَدم له أية وعود أو إغراءات، وإن توقيع المعتقل على إفادته كان

بمحض إرادته ودون إكراه من أحد. ومن الطبيعي أن يدّعي رجل الشرطة ذلك، لأنه يمثل سلطة الاحتلال بكل معانيها وجوانبها.

أما هدف النيابة العسكرية من استدعاء معتقلين آخرين، كشهود نيابة، هو الإدلاء بشهادة مشفوعة بالقسم، أمام المحكمة، مفادها إثبات صحة اعترافاتهم التي أعطوها أمام المخابرات والشرطة، والتي تدين(يعني تورّط) صديقهم المتهم. وهنا ندخل في إشكالية الشهادة أمام المحكمة. من الطبيعي جدا، وهو المطلوب كذلك، أن يقوم المعتقل الشاهد بإنكار ونقض الاعترافات التي قدمها أو وقع عليها أمام المخابرات والشرطة، والتي تورّطه وتورط رفاقه معه. لكن هذا في الواقع لا يفيد، لأنه من حق المحكمة قانونياً أن تقبل وتعتمد إفادة كل متهم، كان قد أعطاها أمام الشرطة، وأن ترفض شهادته أمام المحكمة نفسها. وهذه القاعدة تنطبق كذلك على إفادة الشاهد.

بسبب عدم معرفة ووعي المعتقلين، لأهمية الكلمة والجملة في المحكمة، تؤدي شهاداتهم في أحيان كثيرة إلى تثبيت ما كان فيه شك على المعتقل المتهم، أو أن يتم توريط متهم في قضايا لم تكن موجودة أصلاً في لائحة الاتهام، وما يجب أن نعرفه، أن الشاهد الذي يتم إحضاره للمحكمة، يكون في حالة حرج شديد، خاصة أمام صديقه المعتقل، أو أمام أهله الموجودين في قاعة المحكمة، وهذا ما يجعل شهادته بغير محلها. كما وهناك سبب آخر بأن تكون الإفادة مضرة، وهو أن الشاهد لا يتذكر كل الكلام وتفاصيله التي قدمها أمام المخابرات وأمام الشرطة، ولا يعرف ما هو الكلام المفيد أو المضر في شهادته، ففي أغلب الأوقات يتم إنكار الاعترافات بشكل كامل، وهذا مفيد أحياناً، ولكن في أحيان أخرى يكون مضر للمعتقل المتهم، ولذا يجب على كل شاهد أن يعرف مسبقاً، وقبل وصوله للمحكمة، ما هي الشهادة المفيدة، وما هي الشهادة المضرة، في ملف صديقه أو رفيقه في السلاح أمام المحكمة، ويجب أن يحتفظ المعتقل المتوقع أن يدلي بشهادة في المستقبل بإفاداته أمام المخابرات والشرطة، من أجل

أن يتم دراستها، لكي لا تكون هناك أخطاء في المحاكم. وهذا الأمر يقع على عاتق الأسرى داخل السجون، حيث يجب أن تكون لديهم لجنة قانونية، تقوم بدراسة كل ملف، يتوقع أن ينزل صاحبه للشهادة في المحكمة، وبمساعدة محامين أكفاء، لكي تحد من حجم الأخطاء التي يقع بها الشهود. على هذه اللجنة أن توضح للمعتقل الشاهد، ما هو المتوقع له في المحكمة، كيف عليه أن يجيب على أسئلة النائب العسكري وقضاة المحكمة، وكيف عليه أن يجيب على أسئلة محامي الدفاع، والذي بدوره يريد أن يسمع من الشاهد أمورا لصالح المتهم وترفع المسؤولية عنه، وأمور أخرى كثيرة على اللجنة أن توضحها للمعتقل الشاهد.

كما يجب على المعتقل الشاهد نفسه، أن يتخلص من حالة الحرج أمام أصدقائه ورفاقه المعتقلين، ويجب أن يعلن قبل نزوله للمحكمة، أنه سينزل كشاهد من أجل أن تتم مساعدته ومساعدة المعتقلين الآخرين الذين سيشهد ضدهم.

ويجب الإشارة أيضاً، أن عدداً من المعتقلين، الذين يتم الاتفاق معهم على شهادة وقول محدد أمام القاضي، ينسى أو يتناسى كل شيء اتفق عليه، ويأتي ذلك بضرر كبير على المعتقل، الذي جاء ليشهد لصالحه، وهذا الأمر يظهر في الغالب لدى شهود الدفاع، أي الذين يتم استدعاؤهم من قبل محامي الدفاع، لكي يساهموا في رفع التهمة أو جزء منها عن موكله. والجدير بالذكر، أن الشاهد الذي يقدم شهادته أمام محكمة، لا يمكن أن يتم استخدامها ضده في أي محكمة أخرى، أو أي مركز تحقيق، لأن القانون يمنع ذلك، إلا إذا عاد وأكد على ما قاله بشهادته في محفل قانوني أو قضائي أو مخابراتي. ونبين ذلك، لأن هناك اعتقاداً سائداً أن شهادة الشاهد في المحكمة، يمكن أن تدينه في محكمة أخرى، أو في محفل قانوني آخر، وهذا ما يدفع عدد من المعتقلين الامتناع عن تقديم شهاداتهم في المحاكم، خوفاً من أن تؤذيهم أو تدينهم أو تدين آخرين في قضايا أخرى.

مسألة الشهادة أمام المحكمة، هي مسألة في غاية الحساسية والأهمية، وبحاجة إلى كثير من الشجاعة والحنكة والذكاء. وإذا أحسن الشاهد صنعاً، فسيوفر عليه وعلى رفاقه سنوات السجن الطويلة والمليئة بالقهر والظلم والحرمان.

في النهاية، المطلوب من المعتقل، مُتهماً كان أم شاهداً، أن لا يعترف وأن لا يورّط نفسه وآخرين معه، لأن شريعة المناضلين والمقاومين هي عدم الاعتراف أمام العدو. وإذا فرض على معتقل ما أن يمثل شاهدا في محكمة، فعليه أن يكون شجاعا وواثقا من نفسه، مدركا لأقواله، مختصرا إجاباته، على أهم الأمور، التي ترفع التهم عنه وعن إخوانه المعتقلين.

محاكم الاعتقال الإداري:

إن الاعتقال الإداري هو اعتقال بدون تهمه أو محاكمة، يعتمد على ملف سري، وأدلة سرية لا يمكن للمعتقل أو محاميه الإطلاع عليها، ويمكن، حسب الأوامر العسكرية الإسرائيلية، تجديد أمر الاعتقال الإداري مرات غير محدودة، حيث يتم استصدار أمر إداري لفترة أقصاها ستة شهور، في كل أمر اعتقال، قابلة للتجديد بالاستئناف. تلجأ المخابرات الإسرائيلية إلى هذا الأسلوب من الاعتقال، حين لا يتمكن جهاز المخابرات، من جمع معطيات كافية، لتقديم لائحة اتهام ودليل إدانة ضد المعتقل.

هناك محاكم خاصة، يتم تقديم المعتقلين الإداريين أمامها، وتقوم هذه المحاكم بإبطال القرار أو بالمصادقة على قرار الاعتقال الإداري، والصادر عادة من ما يسمى القائد العسكري للمنطقة. وما يحدث، أنه بعد ٨ أيام من إبلاغ المعتقل بقرار الاعتقال الإداري، يتم تحويله إلى محكمة خاصة، يتم فيها المصادقة على القرار أو إلغائه، وبنسبة ١٠٠٪ لم يتم إلغاء أي قرار اعتقال إداري، حتى الآن. هناك عدد كبير من المعتقلين الإداريين،

الذين توجهوا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، بهدف إبطال الأوامر الإدارية ضدهم، لكنها لم تستجب لأي التماس بهذا الشأن.

وبعد مرور عدة أيام على تثبيت حكم الاعتقال الإداري، من قبل المحكمة، يستطيع محامي المعتقل تقديم استئناف على قرار الاعتقال الإداري، لمحكمة استئناف خاصة بالاعتقال الإداري. كما يحق للمحامي أن يقدم استئناف كل ٣ شهور على قرار الاعتقال الإداري، وخاصة للذين يكون قرار اعتقالهم لأكثر من ٣ شهور، وعند تقديم الطلب للمحكمة، يتم تعيين المحكمة، والتي بدورها تقوم بإعلان قرار، إما بالاستمرار في الاعتقال أو تخفيض المدة المحكوم بها المعتقل أو إلغاء القرار. وفي العادة، النقاش الذي يتم هو نقاش غير قانوني، مع العلم أنه يوجد محام وقاضٍ، ومدعي عام، ومعتقل (لكن ليس مُتَهَماً) أي كل عناصر المحكمة، ولكن لا تقدَّم للمحكمة أي قرائن أو دليل محدد على مخالفات قام بها المعتقل، وما يُقَدم للمحكمة فقط ملفٌ سريٌ يمنع المعتقل ومحاميه من الاطلاع عليه، وفقط يكون الحق للقاضي أن يطلع عليه، وبناء على هذا الملف يأخذ القاضي قراره. إن القرار بحد ذاته، وقرار تمديد الاعتقال أو إلغاؤه هو من اختصاص المخابرات الإسرائيلية فقط، والقاضي يعتبر صورة لاستكمال المحاكمة وليس له دور قضائي يذكر.

وهناك العديد من الأسرى، الذين أمضوا أكثر من خمس سنوات في الاعتقال الإداري، بشكل متواصل، وقد توجهوا عشرات المرات للمحاكم، ولم تتمكن هذه المحاكم من تقديم أي شيء لهم.

الفصل الخـامس

سياسة إدارة السجون وسبل مواجهتها

الفصل الخامس

سياسة إدارة السجون وسبل مواجهتها

وصول المقاوم الفلسطيني إلى مرحلة الدخول في عالم السجون الإسرائيلية، مرحلة التوقيف، مرحلة التحقيق، مرحلة تقديم لائحة الاتهام، مرحلة المثول أمام المحاكم الإسرائيلية (حتى يصدر الحكم النهائي الذي غالباً ما ينتهي بالإدانة والحكم، وفق خطورة البنود التي وضعت في لائحة الاتهام، وأيضا وبدرجة معينة حسب مزاج ضابط جيش الاحتلال الصهيوني، الذي يلعب دور القاضي في المحكمة العسكرية، في عوفر أو سالم أو في أية محكمة أخرى)، كل هذا يعني أن المقاوم الفلسطيني، لم ينجح في امتحان مقاومة الاعتقال، ولم ينجح في مرحلة السرية التي تقي المقاوم من الاعتقال، ولم ينجح في مرحلة التملص والاختفاء والمطاردة، ثم لم ينجح في مرحلة التحقيق، التي انتهت بتقديم لائحة اتهام ضده، وبقضية خطيرة كانت أو غير ذلك. مستوى فشل المقاوم أو عدم نجاحه في مقاومة أو التملص من الاعتقال، تختلف من حالة إلى أخرى، فقد ينجح في بعض الحالات، من تخفيف الأضرار، من خلال التملص من حكم المؤبد، إلى حكم عدة سنوات، وهذا يسمى نجاحاً معينا، لكن مع ذلك، لم ندخل في تفاصيل ما يمكن تسميته (تقليل الأضرار إلى الحد الأدنى، في حالة وقوعها لا محالة).

في إطار السؤال المركزي للكتاب وهو، كيف: يمكن مقاومة الاعتقال؟ يحاول هذا الفصل الإجابة على سؤال فرعي ومهم جداً، وهو: كيف نقاوم الاعتقال في حالة وجودنا داخل السجون والمعتقلات، وفي بطن الحوت؟ وهذا انسجاماً مع المثل الشعبي الفلسطيني، والذي يلخص فكرة الكتاب «**إن قدرت تغيب غيب، وإن وقعت كون زلمة طيب**».

هذا الفصل، يتناول أهداف وسياسات الاحتلال داخل السجون، بمعنى ماذا يريد الاحتلال، أو ما يسمى بإدارة مصلحة السجون الإسرائيلية، من الأسير الفلسطيني؟ ما هي سياسات مصلحة السجون الإسرائيلية؟ ما هي الوسائل التي تستخدمها إدارة القمع الصهيونية، ضد الأسرى الفلسطينيين لتحقيق هذه السياسات؟ وما هي السياسات والوسائل الخاصة، التي تتميز بها إدارة سجون دولة الاحتلال عن أية دولة أخرى؟ وفي المقابل: ما هو المطلوب من الأسير الفلسطيني، ما هي فلسفة المواجهة، وكيف يقاوم هذه السياسات القمعية؟ كيف يخفف الأضرار، ويخرج من السجن سالماً معافى قدر الإمكان؟ وإن أمكن أقوى شكيمة وأصلب عوداً، أو قل أوعى وانضج وأعلى قدرة على المقاومة والاستمرار، لتنطبق عليه الآية «وعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً». وعلى المستوى الفعلي، كيف قاوم الأسرى الفلسطينيون سياسات السجان الصهيوني؟ وما مدى نجاحاتهم في ذلك؟

تدعي سلطات الاحتلال، أن هدفها المركزي، وتقريباً الوحيد، من زج المقاوم الفلسطيني في السجن، هو إبعاده عن أبناء شعبه، والإبقاء عليه معزولاً مقيداً داخل أسوار السجن، لمنعه من استمرار ممارسة وتوجيه أعمال المقاومة، ضد قوات الاحتلال الصهيوني، وهي تبذل في سبيل هذا الهدف الغالي والنفيس، وتسخّر كل الموارد المالية والبشرية الممكنة. لكن الواقع الذي يعيشه الأسير الفلسطيني في الأسر، يشهد على غير ذلك، صحيح أن هذا هو هدف أساسي، وقد يكون هدفاً مفهوماً لبعض الحالات من الأسرى، في ظل حالة نضال ومقاومة وحالة صراع، بين شعب محتل وقوات احتلال غاشم، لكن

سياسات إسرائيل وأجهزتها الأمنية، وتحديداً إدارة السجون، تظهر وبوضوح، أن هناك أهدافاً أخرى، لا تقل أهمية عن الهدف المعلن، وفي غالبية الحالات، لا ينطبق عليها ما يسمى المبرر الأمني، بل إن هذه الأهداف، تنبع من جوهر الفكر الصهيوني العنصري. ومن هذه الأهداف: تحطيم الإنسان - الأسير الفلسطيني المقاوم، من الناحية النفسية، والجسدية والمعنوية، وإفراغه من محتواه النضالي، ليخرج، وإن خرج، إنساناً آخر لا يهتدي ولا يقوى على مواصلة كفاحه المشروع. ومنها أيضاً إشباع رغبة الانتقام والعقاب الكامنة في نفوس الصهاينة المحتلين، الذين ذاقوا مرارة عمليات هذا الأسير المقاوم المشروعة سواء، كانت عمليات مقاومة مسلحة، أو مقاومة سلمية. وإن الدليل الأكبر على صحة ذلك، هو الحد المبالغ فيه، والذي لا يطاق من الإجراءات والسياسات، التي تتبعها أجهزة إدارة مصلحة السجون: مثل الإمعان في العزل الانفرادي، والمبالغة في منع زيارات الأهالي بدون أسباب، الإمعان في الإهمال الطبي.. وغيرها الكثير من السياسات، التي سنأتي عليها لاحقاً وبالتفصيل.

وكل ذلك يجري، على خلفية رفض إسرائيل الاعتراف بالأراضي الفلسطينية، كأراضٍ محتلة تحكمها اتفاقيات جنيف والقانون الدولي، وعليه، ترفض إسرائيل الاعتراف بالأسير الفلسطيني كأسير حرب، له كامل الحقوق المضمونة والمنصوص عليها في القوانين الدولية، وتتعامل بشكل غير منضبط، وفقاً لرؤى أجهزتها الأمنية المعادية لحقوق شعبنا العادلة، ووفقا لأمزجة جنود وضباط جيش الاحتلال. لكن إسرائيل، كقوة احتلال غاشم، وكعادتها، تحرص أن تزين جرائمها وتظهرها للعالم بأنها نتيجة طبيعية للواقع الأمني. لذا، ركزت على المبرر الأمني، في تبرير جرائمها وسياساتها المتبعة ضد الأسرى الفلسطينيين، الذين خرجوا ضد سياساتها القمعية. إن المبرر الأمني لمنع الأسير من توجيه عمليات، أو من الهرب، قد يتم فهمه من قبل بعض الدول أو الرأي العام المخدوع، لكن المبرر النفسي، كدواعي الانتقام والتحطيم،

أو المبرر العنصري، لأن الأسير عربي وليس يهودي، لا يمكن قبوله، ولا يمكن أن يتفهمه أحد، سواء على صعيد الرأي العام العالمي أو الأنظمة المتنورة في العالم، وحتى في أوساط أنصار حقوق الإنسان، والليبرالية في المجتمع الإسرائيلي نفسه. لذا فإننا نركز في هذا الفصل، كيف يشكل المبرر النفسي الانتقامي، والمبرر العنصري، سبباً مركزياً لمعظم سياسات مصلحة السجون الإسرائيلية، وفي المقابل، كيف للأسرى الفلسطينيين وحدهم، وبإمكاناتهم المحدودة، وفي ظل الواقع الفلسطيني والعربي المحدود، أن ينجحوا إلى حد معقول، ولا نقول كثير جداً، في مواجهة هذه السياسة القمعية العنصرية. وأحد أهم علامات هذا النجاح المقبول، هو استمرار الفلسطيني في عطائه ونضاله، بعد خروجه من السجن، بمعنى أن أهداف إسرائيل المركزية في تحطيم هذا الأسير قد فشلت، وقد ساهم الأسرى في بناء مجتمعهم الفلسطيني المقاوم، بأشكال ومجالات مختلفة.

إن سياسات وممارسات سلطة مصلحة السجون، التي سنتناولها في هذه السطور، تضرب بعرض الحائط، كل المواثيق والقوانين الدولية، التي تنظم مكانة الأسير، في ظل سلطة الاحتلال وتبين بوضوح، أن الاعتبار النفسي الانتقامي والاعتبار العنصري، هو الأقوى في تحديد هذه السياسات، وليس مجرد الاعتبار الأمني:

أولاً: سياسة الإذلال

تعتبر من أهم السياسات الهادفة، لتحطيم نفسية وكيان الأسير الفلسطيني، ليصبح جسداً بلا روح، لا يقوى على مجابهة سياسات سلطة الاحتلال. إن سياسة، الإذلال هي تعبير واضح عن الدوافع الحقيقية لسلطات الاحتلال، بمعنى دوافع الانتقام العنصرية، للانتقام من الأسير، الذي جاء للأسر نتيجة المقاومة ورفض الخضوع والاستسلام لسياسات الاحتلال القمعية، ضد الإنسان والأرض والمقدسات الفلسطينية. كذلك أراد

الاحتلال، أن يخضع الأسير المقاوم لجولات طويلة من الإذلال، لإخضاعه وتفريغه من محتواه، حتى لا يقوى في حال تحرره والإفراج عنه، عن ممارسة أي نوع من أنواع مقاومة ورفض سياسات الاحتلال التعسفية.

ونستطيع هنا أن نذكر عدة ممارسات تفصيلية، تأتي بالدرجة الأولى تعبيراً عن سياسة الإذلال، فعلى سبيل المثال:

١. العدد(التأكد من عدد الأسرى)

يخضع الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال لـ - ٥ مرات من العدّ اليومي، وقد يفهم الأمر في سياق الدوافع الأمنية والمهنية، في التأكد من عدد الأسرى، سواء كانوا يهوداً أم عرباً، سياسيين أم جنائيين. لكن الأمر اللافت والذي يعبّر عن سياسة الاحتلال هو شكل وطريقة العدّ. ففي الغالب، تقوم يوميا مجموعةٌ من السجانين، يقف على رأسهم ضابط، مسلحين بالعصي والهراوات ومدافع الغاز المسيل للدموع، ويلبسون الدرع الواقية، بإجراء عملية العد الأولى للأسرى، في الساعة السادسة وأحياناً في الخامسة والنصف صباحاً، حيث يقوم السجان بإضاءة النور والدق على الأبواب، قبل العد بنصف ساعة، بحجة إيقاظ وتحضير الأسرى لعملية العد. في هذه الأثناء، وفي بعض السجون، خاصة العسكرية، يجلس الأسرى على الأرض، حتى يأتي العدد ويذكر الأسرى أسماءهم واحداً تلو الأخر. وهذا يطيل فترة العدد أكثر، وفي حالات كثيرة يمنع منعاً باتاً الدخول إلى المرحاض أو الحمام أو حتى الصلاة أحياناً، في هذه الفترة، التي قد تصل إلى ساعة، وكل من يتصادف وجوده في المرحاض أو الحمام أو الصلاة، يتم عقابه بشكل من أشكال العقوبات، كالغرامة المالية، أو وضعه في زنازين انفرادية خاصة. ومن أهم مظاهر الإذلال، هو إجبار كل أسير القيام من مكان نومه، والوقوف على قدميه، منذ لحظة دخول الضابط المسئول عن العدد، بل

وقد وصل الأمر في بعض الأحيان، أن يطلب مدير السجن من الأسرى، أن يستيقظوا باكراً، وتحضير أنفسهم للعدد، من خلال خلع ملابس النوم، ولبس ملابس السجن الرسمية، قبل البدء بعملية العد. وخاضت الحركة الأسيرة نضالا طويلا، من أجل إلغاء هذا المظهر الإذلالي، لكن محاولاتها لم تلق النجاح المطلوب، وقد نجحت أحياناً في تخفيف شروط العدد السالفة.

والسؤال المطروح: ما هو الهدف من ضرورة وقوف الأسير للسجان، حتى ينتهي العدد؟ ألا يكفي جلوس الأسير على سريره، لحظة دخول السجانين ليتأكدوا من وجوده؟ لكن الدافع الأساسي لهذه السياسة، هو الدافع النفسي الانتقامي والإذلال، وليس الدافع الأمني المعلن.

٢. التفتيش

تقوم مصلحة السجون بعمليات تفتيش، سواء تفتيش الشخص الأسير وتفتيش أغراضه أو تفتيش عام لكل القسم. وهناك أنواع أخرى من التفتيش، قبل وبعد زيارة الأهل، قبل وبعد الفورة مرتين يوميا (الفورة هي خروج الأسير إلى ساحة السجن في أوقات تحددها إدارة السجن) ، وهناك تفتيش باليد لكل أنحاء الجسم، وتفتيش بواسطة ماكينة أو جهاز يدوي خاص، لكشف المعادن. ويتم البحث فيها عن مواد تعتبرها مصلحة السجون ممنوعة، وتمس بأمن السجن، وتتذرع مصلحة السجون دائما بدوافع أمنية. لكن المشكلة تكمن في أحيان كثيرة في أوقات التفتيش، أهداف التفتيش، طريقة التفتيش، والتي تؤكد أن الهدف من ذلك هو الإذلال وليس الأمن.

يقوم السجانون وبشكل استفزازي، بالهجوم على غرفة أو أكثر من غرف السجن، في الساعة الثانية أو الثالثة بعد منتصف، الليل ثم يعودون في الساعة السابعة صباحاً، في نفس اليوم، ويقومون خلالها بتكسير وائتلاف أغراض خاصة للأسير، أمضى في

إدخالها وجمعها جهوداً وتراخيص مضنية، كراديو أو مسجل أو ساعة، أو ما شابه، وكتابات ورسومات وأعمال يدوية.

عند الاقتحام، تدخل وحدات خاصة مدججة بأسلحة خاصة، وتطلب من الأسرى الاستلقاء على بطونهم، ثم تقوم بتقييد أيديهم، ومن يتلكأ أو لا يفهم تعليماتهم باللغة العبرية يتلقّى سيلاً من الرصاص الخاص «رصاص مطاطي»، خاص لعمليات كهذه، ثم يعزل في الزنازين. أضف إلى ذلك، قيام هذه الوحدات بإجبار بعض الأسرى على خلع ملابسهم بالكامل، بما فيها اللباس الداخلي، وأحياناً أمام عدد كبير من الأسرى الآخرين المقيدين، مع سبق الإصرار رغم علمهم بحساسية ذلك لدى الأسير، سواء من الناحية الدينية أو من ناحية العادات والتقاليد الاجتماعية. وفي بعض الأحيان تجبر هذه الوحدات هذا الأسير أو ذاك، على القيام بالوقوف والجلوس، ثم القيام بحركات أثناء تعريته بالكامل. في المقابل فإن كل ذلك لا يساعد في إيجاد ممنوعات على جسم الأسير، إذ أن التفتيش بكاشف المعادن أو باليد كفيل بالكشف عن أية مواد ممنوعة. وقد ذهب بعض الأسرى بعيداً، عندما وافقوا على تفتيش عارٍ لبعض الحالات، التي يظهر كاشف المعادن فيها إشارة بوجود شيء على جسم الأسير، إلا أن الإدارة أصرت على تعرية وتفتيش من تريد. فهذا النوع من التفتيش هو ليس تفتيشاً أمنياً بل تفتيش إذلالي استفزازي.

والتفتيش أنواع وأشكال في سجون الاحتلال، حيث تقوم مصلحة السجون، على سبيل المثال، مرتين في اليوم، بفحص الشبابيك داخل الغرفة. وإلى هنا لا توجد مشكلة في ذلك، إلا أن المشكلة تكمن في بعض السجون دون غيرها، مثل سجن نفحة، حيث تقوم إدارة السجن بإجبار الأسرى على الخروج من الغرفة مرتين، وقد تصل فترة خروجهم في كل مرة لأكثر من ساعة، من أجل بضعة دقائق يقوم بها السجان بفحص شبابيك الغرف، بالرغم من أن السجان يستطيع، وبكل سهولة، الدخول وفحص الشبابيك أمنياً

كما يشاء، بوجود الأسرى داخل الغرفة، ودون أن يتعرض له أحد، ولكنهم يقومون بذلك، من أجل إزعاج الأسرى واستفزازهم.

٣. التنقلات (البوسطات)

تقوم إدارة السجون الصهيونية، بنقل الأسرى في سيارات وشاحنات خاصة، ما بين السجون، أو إلى المحاكم أو مستشفى سجن الرملة وغيره. وتسمى عملية النقل بواسطة الشاحنة «بوسطة». وعمليات النقل هذه، هي جزء من سياسة مصلحة السجون، لضمان عدم الاستقرار في حياة الأسير من جهة، ولإرهاقه ومحاولة إذلاله من جهة أخرى. والمشكلة الأساسية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار والقلق الدائم، تكمن في ما يرافق عملية النقل، سواء كان في مرحلة إعداد الأسير لعملية النقل، والتي تشمل إخراجه ليلاً أو نهاراً من غرفته الأصلية، إلى زنازين انتظار خاصة، ثم مكوثه في شاحنات النقل «سيارة البوسطة» والتي قد تمتد لاثنتي عشرة ساعة متواصلة، أو مرحلة تنقله من محطة إلى محطة، حتى يصل إلى السجن الآخر، حيث يمكث في زنزانة انتظار خاصة، مرة أخرى، حتى يدخل إلى غرفته «الجديدة» في السجن الآخر.

بالنسبة للمرحلة الأولى، فيجبر الأسير على المكوث في زنزانة انتظار خاصة، مكتظة بالأسرى لساعات طويلة. وغالباً ما يمكث الأسرى فيها مقيدين بالكلبشات، حتى ساعات الصباح الباكر، ثم تنطلق سيارة البوسطة عادة في الساعة الرابعة فجراً ، ومن ثم تبدأ مرحلة العذاب والإذلال داخل سيارة البوسطة، حيث يضطر الأسير البقاء ساعات طويلة جداً، مقيداً بالأيدي والأقدام، جالساً على كرسي حديدي، ما يسبب له آلاماً وأوجاعاً بسبب قسوة وشدة القيود، أو بسبب فترة الجلوس الطويلة، وما يرافقها من آلام في الظهر. وغالباً ما يرفض حراس البوسطة من وحدة «نحشون» العسكرية الخاصة بنقل الأسرى، طلبات الأسير المتكررة، لشرب الماء مثلاً أو لقضاء الحاجة والتبول، ما يضع الأسير في موقف صعب لا يحسد عليه، فيضطر أحياناً للصيام أو

الامتناع عن الأكل والشراب، حتى لا يضطر لإذلال نفسه أمام السجان، للسماح له بقضاء حاجته، ومن لا تسمح له صحته، بذلك فيضطر في بعض الأحيان للتبول في ملابسه. وأحياناً كثيرة يتعرض الأسير أثناء البوسطة، للضرب أو الدفع أو الشتيمة، أو يتم إجباره على حمل أكياس أو حقائب أغراضه الثقيلة، وهو مقيد بالقيود الحديدية بيديه وقدميه.

من مظاهر الإذلال الأخرى داخل شاحنة النقل، هو تقسيم جسم الشاحنة إلى ثلاثة أقسام، أو ثلاث زنازين ضيقة جداً، لا تسمح حتى بالجلوس الطبيعي، رغم ساعات السفر الطويلة. كما أن النزول في محطات مختلفة، مثل محطة الرملة أو بئر السبع أو عسقلان، تسبب للأسير المزيد من الإرهاق والمعاناة، التي تصل إلى أمراض مزمنة كالبواسير أو آلام الظهر.

بقي أن نشير إلى حالة الإذلال، التي يسعى السجان لتعزيزها أثناء انتظار الأسير لجلسات محاكم الاحتلال في محكمة عوفر أو سالم أو غيرها، عبر وضع الأسير لفترات طويلة من الصباح حتى المساء في زنزانة ضيقة ومكتظة، وليس فيها شروط أساسية من التهوية والإضاءة، أو مكان لدورة المياه أو للصلاة، ولا يسمح له بالخروج لقضاء الحاجة إلا بعد مسلسل طويل من النداء والمطالبة، وأحياناً الدق الشديد على الأبواب، ما قد يسبب في احتكاك بين الأسير والحارس، أو تعرض هذا الأسير للضرب والإهانة، وكل ذلك بسبب طلبه لقضاء حاجته الطبيعية.

لقد تعرضنا عبر هذه الفقرة لبعض مشاكل ومعاناة التنقلات، التي تتعلق بالأساس بالبعد الإذلالي لهذه التنقلات، والتي تكشف زيف ادعاءات الأمن الإسرائيلية.

٤. زنازين العقاب

تعتمد سلطات السجون الصهيونية سياسة وضع الأسير في زنزانة انفرادية، غالباً ما تكون قذرة وتفوح منها روائح كريهة ومملوءة بالصراصير وأحياناً الفئران، كل ذلك

بحجة عقاب الأسير على مخالفات تدعي مصلحة السجون أنه قام بها داخل السجن. لكنها في حقيقة الأمر، تختلق المبررات لإذلال الأسير عبر هذه الزنازين وقتل روحه النضالية، حيث تضعه في وضع صعب، كما وتقوم إدارة السجن بمساومة الأسير على أبسط حاجاته الإنسانية، كالأكل والشرب وقضاء الحاجة، وقد تنجح أحياناً وتفشل في أحيان أخرى.

ثانياً: سياسة الانتقام

وتظهر هذه السياسة من خلال ممارسات عديدة، تقوم بها إدارة مصلحة السجون، مثل فرض الغرامات الباهظة وعلى أتفه الأسباب، وقد توسعت سياسة فرض الغرامات، في الفترة التي سبقت إضراب عام ٢٠٠٤، حيث تم فرض عقوبات مالية باهظة على أسير، بسبب خلل بسيط أدى إلى انسكاب ماء في ممر القسم، أو لضبط بنطال خاص بالأسير، لمخالفة لونه اللون المسموح به، وهكذا على أتفه الأسباب.

شكل أخر من هذه السياسة، هو منع الأسير من زيارة أهله، وقد تصل إلى سنوات طويلة، أو القيام بمنع أحد أقرباء الأسير من زيارته، حتى ذلك القريب الذي يزيد عمره عن سبعين عاماً، بحجج أمنية، لكنها في حقيقتها انتقامية. فأين المبرر الأمني في منع أم أسير مقعدة من زيارة ابنها، أو والد أسير مريض من زيارة ابنه؟ في المقابل، تقوم أحيانا إدارة السجن بإرجاع ومنع قريب أسير، حتى بعد وصوله إلى باب السجن، بحجة أن هذا القريب هو أسير سابق، رغم حيازته على تصريح للزيارة، أو أن هذا الشخص لا تربطه صلة قرابة بالأسير !!!! وكلمة أسير سابق هذه، قد تعني أن هذا الشخص اعتقل قبل ثلاثين عاماً لمدة أسبوع أو شهر !!!!

ومن ممارسات سلطة السجون التعسفية والانتقامية، قيامها وبما يتناقض مع القوانين الدولية وحتى الإسرائيلية، باحتجاز الأسير في سجن، ووضعه بعيد عن مكان سكنه،

ما يعقد عملية زيارة الأهل، ويضطر أهالي الأسير لتحمل أعباء سفر طويل. فأسير فلسطيني من جنين مثلاً، يتم نقله من سجن جلبوع أو مجدو القريب من منطقة سكنه، إلى سجن رامون أو نفحة الصحراوي في أقصى الجنوب، وهكذا يتم الانتقام من الأسير ومن أهله على حد سواء. وهناك حالات يكون فيها أكثر من أسير واحد من نفس العائلة، وكل واحد منهم معتقل في سجن آخر، وحتى في هذه الحالات، لا تسمح سلطات مصلحة السجون بلقاء الإخوة الأسرى مع بعضهم البعض.

وأحياناً قد تبدو سياسات الانتقام هذه غبية وتافهة ولا معنى لها، كقيام إدارة السجون في الآونة الأخيرة، باتخاذ بعض الإجراءات ضد أسرى حماس والجهاد الإسلامي، على خلفية قضية الجندي الأسير في غزة، «جلعاد شاليط»، حيث منعت هؤلاء الأسرى من الاشتراك الشهري في الصحف العبرية اليومية، رغم علمها أن الأسرى بكافة فصائلهم، يستطيعون المشاركة فيما بينهم والتغلب على هذا المنع، بمعنى أن لا تأثير فعلي على الأسرى، إذ أن مسألة مطالعة الصحف هي مسألة جماعية ووطنية. مثال أخر، هو منع أو تقليص استخدام الهوايّات أو المراوح في بعض السجون، خاصة تلك التي تقع في مناطق رطبة وحارة، كجلبوع وشطة وعسقلان وهداريم.

ومن أخطر مظاهر سياسة الانتقام، هو استخدام العنف الجسدي، وغير المبرر ضد الأسرى الفلسطينيين، في كل فرصة قد تحين، أو قد تختلقها سلطات الاحتلال لهذا الهدف. فاستخدام العنف أو ما قد يسمى «بالقمعة» في أعراف السجون، حيث تقوم إدارة السجن برَشّ الأسرى بالغاز، ومن ثم تقتحم غرفهم وتنهال عليهم بالضرب، بالعصي والهراوات، مستغلة بذلك تفوقها العددي الهائل، على أفراد الغرفة الواحدة، التي قد لا يتعدى أحيانا عدد أفرادها الثلاثة أسرى، وإجراءات «القمعة» هذه، هي إجراءات موجهه ضد الأسرى كمجموعة، تتخذ على خلفية احتجاج سلمي، قد يقوم به الأسرى، مثل امتناعهم عن استقبال الطعام أو الشراب، أو عن الخروج للفورة أو

الاعتصام بالفورة لبضعة ساعات، كاحتجاج أو تضامن مع أسرى آخرين. وغالباً ما تكون هناك طرق وخيارات كثيرة، أمام الإدارة، لحل هذه الإشكالية، لكنها تلجأ إلى العنف والضرب بهدف الانتقام.

ومن الممكن أيضاً، استخدام العنف الجسدي والضرب تجاه الأسرى، أثناء عمليات التفتيش والمداهمات، ومن ثم تتلكأ في علاج الأسير المضروب أو تضميد جراحه، وتركه يتألم إلى إشعار آخر، في محاولة لإخفاء آثار الجريمة، وحتى التئام الجراح. وقد يؤدي استعمال العنف الجسدي في بعض الأحيان، إلى فقدان حياة الأسير، كما حدث مع الأسير الشهيد محمد ساطي أشقر من طولكرم، عام ٢٠٠٧ في سجن النقب. ولا يفوتنا في هذا السياق إلا أن نذكّر بعشرات الحالات من فقدان الحياة، نتيجة استخدام العنف الجسدي بأشكاله المختلفة بحق الأسرى، على مدى العقود الماضية من عمر الاحتلال، إن كان ذلك في مرحلة التوقيف والتحقيق مع الأسير، أو في مرحلة ما بعد الحكم، وغير ذلك من المراحل المختلفة، التي يمرّ بها الأسير داخل معتقلات وسجون الاحتلال.

وتعتبر الإضرابات عن الطعام، مناسبات سهلة، لتعرض الأسرى للضرب، على يد السجان المجرم، وذلك لترهيب الأسرى، أو إجبار الأسير على كسر إضرابه عن الطعام، ولقد تم فعلاً استخدام هذه السياسة الوحشية، بشكل واضح، في الإضراب المفتوح عن الطعام عام ٢٠٠٤.

كما أن النقل والبوسطات، كما أسلفنا، تشكل فرصة سانحة بالنسبة لسلطات الاحتلال، للتذرع بأسباب واهية، وللتفرد بالأسير لضربه والانتقام منه، خاصة بحق أسرى معينين، تحت الإشارة إلى ملفاتهم وتعريفهم كخطر حقيقي، سواء بسبب اتهامهم بمحاولات هرب، قد لا تكون حصلت مطلقاً، أو حصلت منذ سنوات طويلة، أو بعض الأسرى الذين يعتبرون قيادات مهمة في مواقعهم، أو من الأسرى الذين نفذوا عمليات عسكرية مميزة ضد الاحتلال. وفي بعض الحالات، يتم ضرب الأسير، لأن أحد أقارب

السجان أو الجندي الإسرائيلي، قد قتل أو أصيب في عملية، شارك فيها الأسير، أو متهم أنه شارك فيها.

ثالثاً: المزاجية

والتي تتمثل في ممارسات وخطوات ضد الأسرى، كمصادرة ممتلكات، أو منع أمور دون أي مبررات منطقية أو قانونية أو معايير معقولة، إنما خضوع شبه كامل لمزاجية طاقم إدارة السجن. فعلى سبيل المثال: إدارة سجن معين، تمنع استعمال كؤوس شرب مصنوعة من الزجاج، وتسمح بكؤوس شرب مصنوعة من الفخار أو البلاستيك، لأسباب تدّعي أنها أمنية، وفي المقابل إدارة سجن آخر تعكس الآية لنفس السبب.

كذلك قيام الإدارة بمنع إدخال الكتب، عن طريق زيارة الأهل، حتى تلك المنشورة في تل أبيب باللغة العبرية. كذلك منع إخراج الصور الشخصية، أو أي كتابات للأسرى، رغم أنها قد تسمح بذلك في سجون أخرى. كذلك الأمر بالنسبة لأنواع الملابس أو الطعام والأدوات الكهربائية، كالراديو أو غيره. وفي ظل هذه المزاجية، يمكننا رؤية ممارسات أخرى لإدارة السجون، مثل تحديد الأموال التي تدخل إلى الأسير، عبر الإدارة، أو ما يسمى «بالكنتين» كذلك منع كثير من الأسرى من التعليم في الجامعة أو تقديم امتحانات التوجيهي.

رابعاً: التمييز العنصري

ونقصد به الفرق في تعامل مصلحة السجون الإسرائيلية، التي تدعي أنها تحترم القانون وحقوق الإنسان، بين الأسير الأمني اليهودي، والأسير «الأمني» الفلسطيني، حتى ولو كان الأسير الفلسطيني يحمل الجنسية الإسرائيلية «من سكان الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨». فمصلحة السجون بشكل خاص والسلطات الإسرائيلية عموماً، تعطي اليهود حقوقاً وتسهيلات لا تعطيها للعرب، رغم أن هؤلاء السجناء اليهود يعتبرون قانونيا

سجناء أمنيين، وأحياناً يزيد خطرهم الأمني، وما ارتكبوه من أعمال، عن تلك التي قام بها أسرى فلسطينيون، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها:

١. تحديد الحكم المؤبد:

يحظى السجين اليهودي بميزة تحديد حكم المؤبد. فالمستوطن السجين مثل «شكولنيك»، الذي قام في منتصف سنوات التسعينيات بقتل فلسطيني في منطقة يطا، وهو مكبل ومعصوب العينين، بعدما اعتقله جنود الاحتلال وأمام أعينهم وبرعايتهم. وهذا السجين اليهودي حظي بتحديد الحكم، ثم أطلق سراحه بعد حوالي ٧ سنوات من الاعتقال.

كذلك الأمر بالنسبة إلى السجين اليهودي الأمني «عامي بوبر» الذي قام بإطلاق النار وقتل سبعة عمال فلسطينيين عام ١٩٩٠ في منطقة عيون قارة، «ريشون لتسيون»، وهذا السجين حظي بتحديد حكمه المؤبد، وحظي بميزات وتسهيلات كثيرة.

في المقابل، فإن أسرى فلسطينيين كالأسير، الطاعن في السن «سامي يونس» والذي أمضى أكثر من ٢٧ عاماً حتى الآن، لا يحظى بشيء مما ذكر، رغم أنه لا يشكل أي خطر أمني، بسبب سِنّه، وهذا الأمر ينطبق على كافة الأسرى الفلسطينيين، من داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

٢. الخروج للعطلة الشهرية:

هي أيضاً ميزة يتمتع بها السجين اليهودي، «فعامي بوبر» على سبيل المثال، يخرج شهرياً، وقد تزوج وأنجب أطفالا، ويتحرك بحرية داخل السجن، ويتمتع بشروط حياة داخل السجن، لا يحلم بها الأسرى الفلسطينيون.

٣. الاتصال التلفوني وزيارات الأهل:

هي أيضاً من أهم ممارسات التمييز العنصري، التي تمارسها سلطات الاحتلال، فالسجين اليهودي الأمني، مهما بلغت درجة خطورته الأمنية، يسمح له بإجراء اتصال

تلفوني يومي وزيارة أهله، بشروط مسهلة ومحسنة كثيراً، ويكون ذلك بدون شبك أو حواجز، والمثال الأوضح على ذلك هو أخطر سجين أمني في إسرائيل «يغئال عمير» قاتل رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين، فيسمح له بكل تلك التسهيلات، في حين تمنع عن الأسرى الفلسطينيين بشكل عام وأسرى من داخل الخط الأخضر، ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية بشكل خاص. وبعد هذا الاستعراض نلاحظ أن المبرر ليس أمنياً، كما هو معلن من سلطات الاحتلال، بل هو تمييز عنصري واضح والخلفية قومية ودينية.

٤. الاجتماع مع الزوجة:

تسمح إدارة السجون للسجناء اليهود بلقاء أو الاجتماع الخاص بزوجاتهم، أو ما يعرف بالخلوة، أي ممارسة حياتهم الزوجية، وفي بعض الأحيان تسمح إدارة السجون بالزواج داخل السجن، مثلما سمحت للسجين اليهودي، قاتل إسحاق رابين، يغئال عمير» بذلك. وفي المقابل تمنع مصلحة السجون الأسرى الفلسطينيين من ذلك، ولا يمكن فهم ذلك إلا على خلفية عنصرية واضحة. هذه بعض الممارسات والحديث في تفاصيلها كثير، وليس هنا الوقت الكافي لذلك.

خامساً: سياسة العزل

تعتبر سياسة العزل من اخطر السياسات، التي تمارسها سلطات السجون، بالتعاون والتنسيق مع جهاز المخابرات «الشاباك»، وكما أسلفنا، فالمبرر المعلن لذلك، هو أمني، لمنع الأسير من توجيه عمليات من داخل السجن، أو لمنعه من الهرب، أو الاحتكاك ببقية الأسرى وتحريضهم. وتزداد خطورة العزل، عندما تستمر مدة العزل لسنوات طويلة، قد تصل إلى ثمان أو تسع سنوات متتالية، ما يترك الأثر البالغ على الأسير نفسيا وصحيا.

إن الهدف الأساسي من عزل الأسير هو تحطيم نفسيته وإرادته، والنيل من عزيمته، والانتقام منه على خلفية ما قام به، قبل اعتقاله، لكن سلطات الاحتلال، تلجأ إلى حججها الأمنية، فتبالغ وتضخم، لتبرر جرائمها بحق عدد معين من الأسرى، ممن ترى فيهم نشطاء بارزين، ويشكلون حالة نضالية مميزة. ويمكن تقسيم العزل إلى ثلاثة أنواع أساسية:

١. العزل الانفرادي وهو الأخطر والأصعب، ومدة العزل تبدأ من ستة أشهر إلى سنوات غير محددة، ويتم ذلك بقرار قضائي شكلي، ولكن فعليا بناءً على قرار سابق، وبتوجيهات من جهاز «الشاباك». والجدير بالذكر، أن مدة العزل يتم تمديدها كل ٦ شهور أو سنة، وهناك العديد من الأسرى، الذين أمضوا سنوات طويلة في العزل الإنفرادي، منهم: مروان البرغوثي، عبد الناصر عيسى، أحمد البرغوثي (الفرنسي)، موسى دودين، ناصر عويس، زاهر جبارين، أحمد شكري، محمد عَبَدة، هاني جابر، صالح دار موسى، نزار رمضان، وما زال هناك أسرى في العزل الانفرادي منهم: أحمد المغربي، عبدالله البرغوثي، أحمد سعدات (الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، جمال أبو الهيجاء، حسن سلامة، محمود عيسى، إبراهيم حامد، معتز حجازي، هشام شرباتي، مهاوش نعيمات، عطوة العمور، عاهد أبو غلمة.

٢. عزل انفرادي قصير المدى، ويتم ذلك في زنازين العقوبات، ويمتد ما بين ٣ أيام إلى عدة أسابيع ويتم بناء على قرار من إدارة السجن أو مديرية السجون.

٣. العزل الجماعي («الشمور» بالعبرية) وهذا العزل يكون في قسم خاص، مثل قسم ٣ في سجن هداريم، أو قسم ٢ في سجن نفحة، والهدف الأساسي منه إبعاد قيادات السجون عن مجموع الأسرى في السجون الكبيرة، وهو أقل أنواع العزل قسوة مقارنة بالنوعين السابقين.

إن مجرد وضع الأسير في زنزانة منفصلة، يحقق ما قد تصبو إليه أجهزة الأمن الإسرائيلية ، لكنها لا تكتفي بذلك، وتلجأ إلى ممارسات إجرامية انتقامية إضافية، بحق الأسرى مثل تقييد الأسرى بالكلبشات، في كل لحظة يخرجون بها من الزنزانة، سواء إلى الفورة أو إلى العيادة أو زيارة المحامي، أو حتى داخل غرفة زيارة الأهالي أمام أطفاله وأهله.

وتمنع الإدارة الأسير المعزول أحياناً كثيرة، من حقه في التعليم، زيارة ذويه، استلام الصحف والكتب، كما تلجأ إلى الإكثار من نقلة بين الزنازين وبين السجون المختلفة. وقد تقوم بعمليات تفتيش وتخريب لممتلكات وأغراض الأسير المعزول، مرتين أو ثلاث أسبوعياً، وأحياناً يومياً، وكل ذلك بادعاءات أمنية، رغم أن الأسير معزول، وعلاقاته بمحيطه وبالعالم الخارجي محدودة جدا.

تكون زنازين العزل الانفرادي عادة في أقسام يحتجز فيها سجناء جنائيين فقط، معظمهم يعانون من أمراض نفسية، كي تؤثر على نفسية الأسير المعزول، إذ لا يستطيع النوم من كثرة نداءاتهم وشتائمهم. وفي نفس الوقت، يكون الأسير معرضاً لتهديدات وأخطار، من قبل السجناء الجنائيين.

سادساً: الاستنزاف

تهدف هذه السياسة لاستنزاف قوى الأسير، وجعله في حالة مستمرة من التعب والإرهاق، ومن ثم الاستسلام لأي إجراء قد تتخذه الإدارة. وتتمثل هذه السياسة، بإشغال الأسير في قضايا أولية أساسية كالطعام والشراب، أو قضايا بسيطة وبديهية. فعلى سبيل المثال تتلاعب الإدارة بكميات الطعام ليصبح موضوع الطعام هو الشغل الشاغل للأسير، أو تماطل الإدارة في تنفيذ القضايا المتفق عليها أصلاً، فتؤخر ثم تؤخر ثم تنفذ جزئياً وهكذا. كذلك الأمر ترفض وتماطل الإدارة في الاستجابة لطلبات الأسرى الأساسية،

فهي تساوم أحياناً الأسير المعاقب في زنزانة، على مسألة التبول وقضاء حاجاته، كما وتماطل في السماح للأسير بالاتصال بعائلته، في حالات وفاة أحد أفراد العائلة من الدرجة الأولى. كما وتمنع أو تماطل في السماح بزيارة الأخوة أو بين الأب وابنه، إذا كانوا مسجونين في سجون مختلفة في إسرائيل، وتتباطأ في تزويد الأسير بالعلاج الطبي، فتتركه يطالب ويتألم حتى أخر لحظة، وأحياناً بعد فوات الأوان واستفحال المرض في جسده، والأمثلة كثيرة. كما وتمنع دخول أو خروج الرسائل للأسير، عبر البريد، وإذا ما سمحت بذلك، فغالباً تبقى الرسائل شهور طويلة لدى الإدارة. ويذكر أن أحد الأخوة وصلته في نفس الوقت عدة رسائل بريدية من أهله، وفي الرسالة الأولى كتب أن أخته قد تزوجت، وفي الرسالة الثانية كتب أنها أنجبت طفلها الأول!!!! وهذا عدا عن الرسائل التي لا تصل الأسير وتمزق عند الإدارة. وكذلك الأمر بالنسبة لصحيفة القدس التي تأتي متأخرة بأيام وبأسابيع.

ومن المناسب الإشارة إلى أن إدارة السجون قد قامت في السنوات الأخيرة، بتقليص خدمات أساسية وبسيطة، كان من واجبها أن تزود الأسرى بها، كمحارم التواليت وأدوات التنظيف وملابس للأسير وغيرها، ما اضطر الأسرى لشراء هذه الحاجات الأساسية على حسابهم الخاص، وذلك من أجل زيادة الأعباء المالية عليهم وعلى عائلاتهم.

سابعاً: سياسة فرق تَسُد

كإستراتيجية أساسية في حصار الأسرى، وتنفيذ سياستها، لجأت إدارة السجون إلى ممارسة سياسة فرق تسد. ومن بين وسائلها الأساسية لتحقيق ذلك، إضعاف التنظيم إلى درجة كبيرة، فهي تريد وجود تنظيم، لكن شريطة أن يكون ضعيفاً، حيث عملت على تشجيع كل توجه يفرق بين الأسرى، فقامت مثلاً بتقسيم السجن إلى أقسام عديدة، وفي كل قسم تجمع أبناء بلد معين فهذا القسم (س) والأخر (ص) والثالث

(ج) وهذا داخل التنظيم الواحد. هذا عدا عن استغلالها لحالة الانقسام الفلسطيني الأخيرة، لتفصل في بعض السجون بين أسرى حماس والجهاد من جهة وأسرى م. ت. ف. من جهة أخرى. وهناك بُعد آخر لهذه السياسة، وهو الدفع باتجاه جعل كل قسم يهتم بنفسه ولا يهتم بالآخرين، بهدف تفكيك الحركة الأسيرة. بمعنى قتل كل خطوة جماعية نضالية، قد يتخذها الأسرى، سواء كانت الخطوة على مستوى سجن واحد، أو على مستوى السجون جميعا، ولتعزيز ذلك، عملت على التفريق بين ظروف وشروط كل قسم وكل سجن. قسم «س» في جلبوع مثلاً، تختلف ظروفه عن قسم «ص» في نفس السجن. هذا القسم حريص أن لا يرجع وجبة او يضرب يوم واحد، خوفاً من أن تسحب منه الإدارة بعض الامتيازات، وقسم آخر يعمل العكس.. وهكذا فرق تسد. ومن الوسائل الأخرى لتحقيق ذلك، لجوء أجهزة الاستخبارات إلى الدفع باتجاه حالة الهَوَس الأمني بين المعتقلين، أو زعزعة الثقة فيما بينهم، وذلك بوسائل كثيرة، ليس المجال هنا لذكرها بالتفصيل.

ثامناً: سياسة التجهيل

عملت الإدارة جهدها، لمنع الجلسات أو التضييق عليها، في الفورات بشكل خاص. ومؤخراً منعت وحددت كثيراً من السماح للأسرى من تقديم امتحانات التوجيهي، وبذلك مست بحقهم في التعليم. كما أخذت تفرض شروطاً، لدرجة المنع التام، من إدخال الكتب الدراسية والثقافية العامة. ولتعزيز هذه السياسة، فهي تحدد أيضاً من يسمح لهم بالدراسة في الجامعة العبرية المفتوحة، وفق شروط وتعقيدات كثيرة، ومنعت الكثيرين ممن بدأوا الدراسة من إكمالها. وعملت على وضع قيود كثيرة، لتقليص إدخال الصحف والمجلات العربية والعبرية، كما وحولت مصلحة السجون الدراسة والكتب لوسائل لعقاب الأسرى.

تاسعاً: سياسة الإهمال الطبي

مارست إدارة السجون سياسة الإهمال الطبي، حيث ظهر بوضوح، أن صحة الأسير الفلسطيني هي شأن ثانوي لا تهتم به. وقد تمثل ذلك، في سوء التعامل مع حالات مرضية صعبة، وهذا ما قاد الأسرى إلى الاعتقاد بأن الإهمال الطبي هو سياسة مبرمجة ومتعمدة، تهدف إلى كسر إرادة الأسير، من خلال إضعاف جسده وإخراجه من السجن بعاهة دائمة أو مرض عضال، وكأن هدف الطواقم الطبية هو فقط إبقاء الأسير على قيد الحياة. وقد تمثل الإهمال، في التأخير المبالَغ فيه بعلاج الأسرى المرضى، والمماطلة المستمرة في إجراء العمليات الجراحية المقررة على يد الطواقم الطبية نفسها. كذلك عدم توفر العلاجات والأدوية اللازمة في العيادات المختلفة، إهمال الطاقم الطبي لإجراء فحوصات مقررة منذ سنوات طويلة، رغم أن القوانين الدولية تحتم على الطبيب معاينة دورية للأسير وتقديم العلاج المناسب له. ويكفي أن يزور المرء مستشفى سجن الرملة ليرى ضحايا الإهمال الطبي.

وقد استشهد ما يقارب ٢٠٠ أسير في سجون الاحتلال من العام ١٩٦٧ - ٢٠١٠ بسبب التعذيب أو استخدام العنف مع الأسرى، ولكن الغالبية العظمى استشهدوا نتيجة الإهمال الطبي. مع العلم أن في كل سجن يوجد طبيب عام، من المفروض أن يقدم خدمات طبية للأسرى، ولكن ما يقدمه الطبيب هو أدوية لتسكين الألم بدون إجراء فحوصات. ويداوم الطبيب في السجن عدة ساعات نهاراً أي حتى الساعة الثالثة عصراً، وبعد هذا الوقت يوجد ممرض فقط، لا يعمل شيئاً إلا إعطاء أدوية لتسكين الألم، وهي حبة «أكامول»، وإذا ما وصل مريض بحاله صعبة لطبيب السجن أثناء دوامه، وبعد إلحاح شديد، يقوم الطبيب بتسجيل اسمه على لائحة الانتظار لترحيله للمستشفى، وهذه العملية قد تأخذ عدة شهور، وفي بعض الأحيان سنة فأكثر، من أجل أن يصل الأسير المريض إلى المستشفى الموجود في سجن الرملة، وتجرى فيه بعض الفحوصات الطبية الخفيفة.

فلسفة مواجهة الأسرى لكل تلك الإجراءات

لقد قاوم الأسرى الفلسطينيون هذه السياسات والممارسات الاحتلالية اللإنسانية، والمخالفة للمواثيق الدولية في غالبيتها الساحقة، بوسائل وأساليب متنوعة ومختلفة، منها ما هو جماعي، ومنها ما هو فردي، ومنها ما جاء ضمن خطة مدروسة وواعية، ومنها ما كان تلقائياً وعفويا، وكردة فعل طبيعية على هذه الممارسات. ولقد كانت نتائج هذه المقاومة متفاوتة، فبعض الوسائل حققت نجاحات معينة، وبعضها لم يحقق النتائج المرجوة، بل كان له انعكاسات سلبية على عملية مقاومة الأسرى لسجانيهم، وساهمت سلباً في المس بهذه المقاومة، دون قصد أو تخطيط. وسنتناول بشيء من الاختصار، طبيعة سياسات المواجهة والمقاومة ثم نتائجها. مع التأكيد أننا نذكر هذه العناصر، في سياق أنها وسائل للمواجهة، علماً أن بعضها كالتعليم مثلاً، يعتبر قيمة عليا قائمة بحد ذاتها، وليس مجرد وسيلة من وسائل المواجهة.

أولاً: تقوية الجبهة الداخلية

لعل الإستراتيجية الأهم، التي استخدمها الأسرى في مواجهة مصلحة السجون وسياساتها القمعية، هي بذل كل الجهود لتقوية الجبهة الداخلية، فهي شرط ضروري ولا غنى عنه، للحفاظ على الذات، والاستجابة لتحديات ممارسات سلطات الاحتلال. ومن أهم وسائل تقوية الجبهة الداخلية:

التنظيم: ونقصد بذلك إيجاد نظام ولوائح داخلية، لكل تنظيم على حدة، كتنظيم فتح وحماس والشعبية والجهاد والديمقراطية... ولقد شكّل التنظيم ضرورة حيوية للأسرى، وفي نفس الوقت الوسيلة الأساسية لمواجهة التحديات، التي تفرضها مصلحة السجون وظروف الأسر الموضوعية. لذا رأينا وجود لجان تنظيم منتخبة بشكل ديمقراطي إلى حد بعيد، فعلى سبيل المثال: يقوم كل أسير جديد بالوقوف أمام لجنة فرز فيختار

التنظيم الذي يريد أن يعيش عنده أو تحت إطاره، ومن ثم يقوم كل من يعيش تحت إطار التنظيم، باختيار مرجعية لهم، فمثلاً في فتح لها هيئة قيادة وكذلك لحماس والجبهة والجهاد، وقد تختلف أسماء الهيئات في كل تنظيم لكن الجوهر واحد. والانتخابات تجري عادة كل ٦ شهور.

كما ويتم تكليف ناطق باسم جميع الفصائل أمام إدارة السجن، ويسمى ممثل المعتقل «الدوبير» بالعبرية، ويتم اختياره من قبل التنظيم الأكبر عدداً في السجن، وغالباً ما يراعى في اختياره أن يكون مقبولاً على كافة الفصائل الأخرى. وتكون مرجعية «ممثل المعتقل» لجنة وطنية عامة، تتكون من كل الفصائل الموجودة في السجن، والتي تجتمع دورياً وتناقش مشاكل السجن وتتخذ القرارات المناسبة والملزمة لجميع عناصر التنظيمات على الأقل، من الناحية الرسمية والنظرية. وهكذا نرى أن حياة الأسير داخل السجن، تتمتع بدرجة كبيرة من التنظيم، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع الإدارة.

وتنبثق عن التنظيم لجان متخصصة في كافة جوانب حياة الأسير، كاللجنة الإدارية التي ترتب وتنظم عملية السكن والنقل بين الغرف أو الخيام المختلفة، وكذلك تقوم بحل المشاكل اليومية الناتجة عن الاحتكاك اليومي بين الأسرى، والتي يمكنها أن تتحول في بعض الأحيان لمشاكل جدية وصعبة خاصة في ظل الضغط النفسي الكبير، الذي يتعرض له الأسير نتيجة ممارسات سلطات الاحتلال المذكورة سابقا. وهناك أيضاً لجان ثقافية تشرف على توعية الأسرى، من خلال الجلسات العامة والدورات الخاصة وغيرها من رسائل التوعية، ويوجد لجنة مالية ورياضية الخ.

اللجنة الوطنية: والتي تتشكل من مندوبي الفصائل المتواجدة داخل السجن، بغض النظر عن عدد عناصر الفصيل، ويترأسها منسق اللجنة الذي يفرزه الفصيل الأكثر عدداً في السجن، وتقوم بدور تنسيق وتفعيل العمل النضالي الهادف للتعامل مع إدارة السجن، من خلال متابعة قضايا الحوار مع الإدارة أو إدارة الخطوات النضالية، كالإضراب عن

الطعام وغيره. وللجنة الوطنية أهمية، خاصة لأنها تشكل رمز الوحدة الوطنية داخل السجن، خاصة في وجه ممارسات الإدارة. هذا لا يعني أن العمل الوطني مقتصراً على العمل داخل اللجنة الوطنية، فالأمر يجد له تعبيرات في التعاون والتنسيق الثقافي والأمني بين اللجان المختصة في كل فصيل. ويمكننا القول إن تقوية الجبهة الداخلية للأسرى يتضمن تقوية التنظيم الخاص ودعم التنسيق والتعاون بين كافة التنظيمات، في شتى المجالات النضالية، الثقافية، والأمنية وغيرها، ما يعزز فرص نجاح مشروع مقاومة الاعتقال وسياسات إدارة السجون الاحتلالية. لقد شهدت السنوات الأخيرة تفاوتاً في الالتزام التنظيمي داخل الفصيل الواحد، وكذلك في الالتزام الوطني، تبعاً لعوامل كثيرة، من أهمها اتفاق أوسلو الذي كانت له تأثيرات سلبية في هذا المجال، إذ تعامل الأسرى بنفسية من أشرف على إنهاء وتوديع حياة السجن، لذا لا داعي للبرامج النضالية والوطنية، فالإفراج على الأبواب وعلينا الاستعداد له، كذلك كان للانقسام الفلسطيني أثار سلبية، حيث استغلت الإدارة هذه الأجواء، وقامت بفصل الأسرى في أقسام منفصلة، حيث وضعت أسرى منظمة التحرير الفلسطينية في أقسام، وأسرى حماس والجهاد في أقسام أخرى، ما عدا بعض الأقسام كقسم ٣ في سجن هداريم، الذي حافظ على تعاون وطني، رغم أجواء الانقسام وتأثيراته الصعبة.

في المقابل، كان لانتفاضة الأقصى الأثر الأكبر في توحيد جهود الأسرى وتقوية التعاون والتنسيق الوطني في كافة المجالات، حيث شهدنا ظواهر وطنية فريدة من التعاون والتنسيق، كوضع «ممثل الأسرى» من الأحزاب قليلة العدد وليس الكثيرة العدد، مرجحين بذلك مبدأ الكفاءة على مبدأ حق الفصيل الكبير، في فرز هذا المنصب. وكذلك في مجال العيش والسكن داخل الغرف. ولقد كان لهذه الأجواء الأثر الكبير في توحيد جهود الأسرى لخوض إضراب عام ٢٠٠٤، وذلك لصد هجمة قاسية وشرسة من قبل إدارة السجون، في ظل أجواء قمع واضطهاد خاضتها حكومة شارون ضد الشعب الفلسطيني،

على كافة الجبهات. ومن المناسب أن نشير إلى القناعة الراسخة لدى الأسرى بشكل عام، أن مواجهة سياسات الإدارة، يتطلب تضامناً وتنسيقاً وطنياً شاملاً، بمعنى أن الوحدة الوطنية والتحرك المشترك داخل السجون، هو شرط ضروري لنجاح أي مشروع نضالي. والعكس صحيح، فلم ينجح الأسرى بالقيام بخطوات نضالية جدية ضد إدارة السجون منذ سنوات، بسبب ضعف التنسيق والتعاون الوطني من جهة، وبسبب تراجع الالتزام التنظيمي الداخلي لدى بعض الفصائل في السجون لصالح الالتزام المناطقي الضيق، من جهة أخرى. لكن الجهود ما زالت منصبة لتجاوز الأزمة، والعودة إلى السياق الطبيعي، لحياة الأسرى الفلسطينيين، الذي يسوده التعاون والتنسيق الوطني من جهة، والالتزام التنظيمي من جهة أخرى.

لقد سعى الأسرى إلى تعزيز وتوثيق العلاقات التنظيمية بين السجون، من أجل الوقوف صفاً واحداً في وجه سياسات الإدارة، خاصة تلك التي تهدف إلى تفريق السجون، لتسهيل السيطرة عليها. ولقد كانت صيغة العلاقة بين كل تنظيم ونظيره في السجن الآخر، تقوم على اعتبار كل سجين وحدة منفصلة لا توجد هيئة تنظيمية أعلى منها. وعليه، يتم اتخاذ القرار في التنظيم الواحد بناء على مشاورات تنسيقية غير ملزمة، ولقد عملت هذه الصيغة وساهمت إلى حد ما، في تعزيز وتوثيق وحدة السجون أمام الإدارة، لكنها لم تكن فعالة بالدرجة الكافية لمواجهة سياسات وممارسات مصلحة السجون، لذلك سعت بعض التنظيمات لإيجاد هيئة عليا أو قيادة موحدة لها، ومن ثم دارسة إمكانية إيجاد لجنة وطنية عليا موحدة لكل السجون.. ولقد خرجت قيادة موحدة لكل من حماس والجبهة الشعبية في السنوات الأخيرة، وبقي الأمر على حاله بالنسبة لفتح والجهاد الإسلامي، في حين لم تكلل حتى الآن الجهود بإخراج قيادة وطنية موحدة لكل السجون، وهي الصيغة التي يعتقد الكثير من الأسرى أنها الأفضل، لمواجهة سياسات إدارة السجون الاحتلالية. ونشير هنا إلى الرأي القائل بأن العبر تكمن في

الموقف الموحد وليس في طريقة وشكل اتخاذ هذا الموقف، سواء من خلال هيئة موحدة، أو من خلال التنسيق بين كل تنظيم على حدا دون وجود هيئة عليا خاصة.

ثانياً: الإضراب عن الطعام

يعتبر سلاح «الإضراب» أحد أهم الوسائل التي يستخدمها الأسرى، لمواجهة سياسات الإدارة القمعية، وذلك على مدار سنوات الاحتلال. وللإضراب أشكالٌ وأنواعٌ، كالإضراب المفتوح عن الطعام، الذي يشمل الامتناع الكامل عن الطعام، ما عدا الماء لمدة تصل إلى ٢٠ - ٣٠ يوماً، أو الإضراب لمدة محدودة ليوم أو يومين أو ثلاثة وما شابه. ولا يلجأ الأسير إلى الإضراب إلا كآخر إجراء، لما له من آثار على صحته الجسدية. ولقد أثبت سلاح الإضراب فعالية إلى حد معين في وقف أو تخفيف من ممارسات مصلحة السجون، أو في تحقيق انجازات أساسية هامة، للحفاظ على مستوى معين، من حياة كريمة للأسير داخل السجون.

ومن المناسب الإشارة إلى أهم الإضرابات العامة، التي خاضتها الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية:

١. إضراب عسقلان عام ١٩٧١ والذي استمر لمدة أسبوعين، وكان هدفه الأساسي الوقوف في وجه سياسة الإذلال، التي تمثلت في إجراءات العدد المهينة، حيث نجح الأسرى في كسر بعض هذه الإجراءات، التي تمثلت في الاستيقاظ مبكراً قبل العدد الصباحي، وترتيب الأسرة والجلوس بملابس السجن الرسمية، وعدم النوم بعد العدد الصباحي. كذلك نجحوا في تحسين ظروف الأكل من نصف بيضة لكل أسير إلى بيضة كاملة. يذكر أن هذه الفترة لم يكن فيها هياكل تنظيمية واضحة، وقد استشهد في هذا الإضراب الأسير عبد القادر أبو الفحم.

٢. إضراب عسقلان عام ١٩٧٦ والذي استمر لمدة ٤٥ يوماً، عاشها الأسرى على الماء والملح. وحقق الأسرى فيه فرشة إسفنج للنوم، وبعض التحسينات الحياتية الأخرى، وفي ظل حالة تنظيمية قوية وفعّالة.

٣. إضراب نفحة يوم ١٩٨٠/٧/١٤ وجاء هذا الإضراب بعد ٧٥ يوماً من افتتاح السجن، الهادف لعزل كوادر وقيادة الحركة الأسيرة، حيث سقط الشهداء راسم حلاوة في ١٩٨٠/٧/٢١ وعلي الجعفري، اللذين استشهدا نتيجة تسرب حليب إلى رئتيهما، بسبب تعرضهم قسراً لما يعرف «بالزنده»، وهي إدخال خرطوم بلاستيكي من خلال فتحة الأنف ويصل إلى معدة الأسير ويبدأوا بصب الحليب داخل الخرطوم. كما واستشهد في هذا الإضراب بعد فترة من انتهاء الإضراب، إسحاق مراغة متأثراً بمرضه نتيجة الإضراب. وقد نجح الإضراب وصمود الأسرى بتحقيق بعض الانجازات، خاصة على صعيد سجن نفحة، لتركيب الأسِرّة، وتوسيع ساحة الفورة، وتقليص الاكتظاظ داخل غرف السجن، والسماح بإدخال القرطاسية.

٤. إضراب سجن جنيد أيلول عام ١٩٨٤، وكان نقطة تحول استراتيجي في حياة الأسرى داخل السجون، حيث بدأ الإضراب في سجن جنيد، وانضم إليه الأسرى في سائر السجون، وفيه حقق الأسرى «الراديو، التلفاز، الملابس المدنية، وتحسين العلاج الطبي، ونوعية الطعام».

٥. إضراب سجن جنيد عام ١٩٨٧ والذي استمر حوالي عشرين يوماً في كافة السجون الإسرائيلية، وكان نتيجة تراجع إدارة السجون عن بعض الإنجازات التي حققها الأسرى.

٦. إضراب سجن نفحة يوم ١٩٩١/٦/٢١ والذي استمر ١٦ يوم، واعتبر إضراباً ضعيفاً إذ لم يحقق شيئاً للأسرى، لكنه كان الأرضية لإضراب أساسي هام آخر هو إضراب عام ١٩٩٢.

٧. إضراب يوم ١٩٩٢/٩/٢٥ وقد لعب سجن جنيد دوراً كبيراً في قيادته، وكان له دورٌ مركزيٌ ومهمٌ، وكان الإضراب في غالبية السجون، واستمر ١٨ يوماً، وشهد تفاعلاً جماهيرياً وشعبياً واسعاً. وحقق الإضراب إغلاق قسم العزل في سجن الرملة، ووقف التفتيش العاري والمذل للأسرى، وتحسينات كثيرة في حياة الأسرى، واعتبر من أنجح الإضرابات.

٨. إضراب عام ١٩٩٥ وهو إضراب سياسي، للضغط باتجاه إطلاق سراح الأسرى، ولم يكن يهدف لتحقيق مطالب حياتية للأسرى.

٩. إضراب عام ١٩٩٨ أيضاً هو إضراب سياسي، لتحريك قضية الأسرى أثناء زيارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لقطاع غزة.

١٠. إضراب هداريم عام ٢٠٠٠ والذي انضم إليه سائر السجون في عسقلان ونفحة، وقد تم من خلاله إخراج الأسرى المعزولين من العزل، ووقف التفتيش العاري، والسماح بالتعليم في الجامعة العبرية المفتوحة.

١١. إضراب عام ٢٠٠٤ (٢٠٠٤/٨/١٥) والذي استمر في بعض السجون لـ ١٩ يوماً وقد أثار جدلاً واسعاً حول نتائجه وآثاره، حيث جاء نتيجة هجمة شرسة واضحة من قبل مديرية السجون، كتركيب حواجز بلاستيكية بين الأسير وأهله أثناء الزيارة بدل الشبك، وسياسة التفتيش المذلة وغيرها. وجاء في ظل انتفاضة الأقصى، وما رافقها من قمع إسرائيلي لكل أبناء شعبنا في الضفة وغزة.

كما خاض الأسرى إضرابات عن الطعام عديدة واستمر بعضها لأسابيع، في سجون رام الله، والخليل، وطولكرم عام ١٩٨١، وهناك إضراب المعتقلين الإداريين في أيلول ١٩٨٥ في سجن بئر السبع واستمر ١٩ يوماً، إضافة إلى عشرات الإضرابات التي شهدتها كافة السجون الإسرائيلية في كل مكان. وكما نلاحظ، فإن مصلحة السجون كانت تعطي الأسرى إنجازات بعد كل إضراب، وبعد شهور عديدة يبدأ بسحب هذه الإنجازات من

جديد، ويقوم الأسرى بإضراب جديد من أجل إعادة ما تم سحبه وإنجازات أخرى إذا ما سمحت ظروف الإضراب بذلك.

ثالثاً: التوجه إلى المحاكم الإسرائيلية

لمواجهة ممارسات مصلحة السجون الإسرائيلية، استخدم الأسرى وسيلة أخرى، وهي التوجه إلى المحاكم الإسرائيلية، لوقف بعض هذه الممارسات، خاصة في مجال ظروف الحياة اليومية، التي يكون فيها انتهاك حق الإنسان الأسير واضحاً وضوح الشمس، كمصادرة أموال وأغراض خاصة به أو لتوفير علاج طبي تماطل به إدارة السجون. ولا يعتبر التوجه للمحاكم تعبيراً عن ثقة الأسرى بعدالة محاكم الاحتلال أو اعترافهم بشرعيته، إنما أتى بدوافع تحقيق بعض المصالح بأقل الخسائر الممكنة. ولا شك أن هامش تدخل المحاكم هو محدود، في المقابل، فإن سقف احترام المحاكم الإسرائيلية لحقوق الإنسان هو أعلى من سقف احترام مصلحة السجون لهذه الحقوق، حيث تعتبر مصلحة السجون مؤسسة أمنية تتمتع بقدر متدنٍ من احترام حقوق الإنسان، حتى تلك الحقوق المحدودة التي سمحت بها القوانين الإسرائيلية نفسها.

ولا بد أن نشير، إلى أن هناك مصلحة إسرائيلية عليا بإظهار شكل من أشكال نزاهة القضاء في إسرائيل، ومع ذلك فلا تستطيع المحاكم التدخل أو الحكم لصالح الأسير في قضايا متوسطة أو عالية في أهميتها مثل: تحديد أحكام المؤبدات، أو السماح بالاتصالات التلفونية أو المساواة بين السجين الأمني اليهودي والأسير العربي الفلسطيني من فلسطيني الـ -٤٨ وغيرها من القضايا.

ومن المناسب القول إن وعي الأسرى بحقوقهم القانونية، التي تحددها القوانين الإسرائيلية ما زال محدوداً جداً، رغم أنه بدأ يشهد نوعاً من التحسن، وهذا يصح أيضاً على المحاكم التي تبت في قضاياهم الأساسية. إن قلة الوعي بالقوانين الإسرائيلية

له أثارٌ سلبية على الأسير وحياته، وتستغل سلباً من قبل مصلحة السجون من جهة، والنيابة العامة الإسرائيلية من جهة أخرى. إذ لا بد من قراءة واعية لهذه القوانين، لخدمة مصالح الأسرى، وتوفير الكثير من المعاناة عليهم.

رابعاً: تعزيز التواصل مع العالم الخارجي (تلفون، محامي، وسائل إعلام)

من الإستراتيجيات الأساسية، التي ركز عليها الأسرى لمواجهة التحديات، التي تفرضها السجون، هي تعزيز التواصل مع العالم الخارجي، لما يشكله هذا التواصل من قوة نفسية معنوية ومادية. فعدا عن أهمية الاتصال والتواصل، فإن حفاظ الأسير على علاقة مع أفراد ومؤسسات العالم الخارجي، تشكل له مصدراً هاماً للمعلومات، تمكنه من مواجهة الإدارة وسياساتها المذكورة أعلاه، وذلك في تحدٍ لمساعي أجهزة الأمن الإسرائيلية، التي تهدف من جهة لعزل الأسير عن محيطه وعن العالم الخارجي، لمنع تأثيره المهم في استمرار المقاومة، ونشر الخبرات الحيوية لمواجهة الاحتلال، ولمواجهة أساليب القمع والاعتقال، ومن جهة أخرى للتأثير على نفسية الأسير والنيل من معنوياته وتفريغه من روحه النضالية، التي تميز بها قبل الأسر. ولقد كانت سياسة منع زيارات الأهالي، أحد أحط الأساليب التي لجأت إليها أجهزة الأمن، لقطع كل اتصال مع العالم الخارجي، مهما كان هذا الاتصال إنسانياً وطبيعياً. فحرم الأسير من زيارة والدته الطاعنة في السن أو أطفاله الصغار، ووجدت مئات الحالات من الأسرى الذين حرموا من زيارة عائلاتهم لفترات طويلة ولأسباب واهية.

ونتيجة لذلك، لجأ الأسرى إلى إيجاد أساليب الاتصال مع العالم الخارجي فقاموا بتهريب أجهزة البلفون (الخليوي) إلى السجون، ونظموا بشكل أو بآخر الاتصال، خاصة بالأهل والأقارب والمؤسسات الإنسانية والحقوقية، وعملوا على فضح ممارسات إدارة السجون، وتنسيق المواقف من أجل مواجهتها. كان لتهريب الأجهزة أثر بالغ في

حياة الأسرى، ففيه الكثير من الايجابيات، ولكن المسالة لم تخل من السلبيات أيضا. ولأهميتها وخطورتها على سياسة مصلحة السجون الهادفة لعزل الأسير، فقد حاربتها الإدارة بشدة وقسوة ولجأت لعمليات التفتيش القاسية والاستفزازية، لمحاربتها، وما زالت المعركة مستمرة على الاتصال والتواصل.

ولا شك أن هناك طرقاً قانونية، لا تستطيع إدارة السجون منعها، والتي تسمح للأسير بالتواصل ومواجهة ممارسات إدارة السجون، وهي زيارة المحامي والمثول أمام المحاكم. فمن خلال هذه الزيارات القانونية والعلنية، تنتشر أخبار السجون وتنتقل الأخبار من الخارج الى داخل السجون، وعليه، حاولت إدارة السجون تقييد وتحديد زيارات المحامين، واتخذت إجراءات تقلص إلى الحد الأدنى احتكاك الأسير بالمحامي أو بأهله في المحكمة، أو بغيره من الأسرى في المحاكم وسيارات النقل، فقامت مصلحة السجون بتركيب حواجز زجاجية، في غرفة الزيارة للمحامي تفصل بين المحامي والأسير، ولكن هذا لم يمنع الأسير من استمرار التواصل، وتدفق المعلومات الهامة لمواجهة التحديات. ويمكن الإشارة إلى انفتاح الأسرى على وسائل الإعلام الحديثة، التي سمحت لها إدارة السجون في مرحلة ما ومحدودة، للدخول إلى السجون ومقابلة الأسرى. وقد هدف الأسرى من خلال ذلك إبراز قضيتهم وحجم معاناتهم للعالم أجمع. كما نجح الأسرى في إيصال صوتهم ورأيهم ومعاناتهم، من خلال إنتاجهم الأدبي والثقافي، إلى العالم الخارجي، ومن خلال وسائل الإعلام والنشر الفلسطينية والعربية.

الوسائل الفردية في المواجهة:

إضافة إلى وسائل المقاومة الجماعية التي ذكرناها سابقاً، من المناسب أن نتطرق إلى بعض الوسائل الفردية، والتي لجأ إليها الأسير كفرد، لمواجهة ظروف وقسوة الاعتقال، وهي بلا شك وسائل ساهمت بدرجة كبيرة في الحفاظ على قوة ومعنويات الأسير،

والحفاظ على توازنه طيلة فترة اعتقاله، مع الإشارة أن هامش الحرية الفردية، قد ازداد في السنوات العشر الأخيرة في السجون، ومن هذه الوسائل:

١. التعليم والقراءة

بالإضافة إلى الجهود الجماعية للتنظيمات داخل السجون، التي عملت على تنظيم وترتيب الدورات والجلسات الثقافية العامة، التي تعقد مرة في اليوم أو أكثر أو مرة في الأسبوع، فإن الجهد الفردي يبقى هو الأهم والأكثر فعالية، في الحفاظ على عقل وروح الأسير سليمة ومعافاة، من ظروف السجن القاهرة، بل هو الكفيل بالمساهمة في تطوير عقل وروح هذا الأسير. ونقصد بالجهد الفردي، إرادة وإصرار وجهد الأسير كفرد للقراءة والمطالعة ضمن برنامج يضعه لنفسه، كقراءة عشرين أو خمسين صفحة يومياً، أو سعيه للانضمام إلى أحد المؤسسات التعليمية المتاحة داخل السجن، وأكثر هذه المؤسسات شهرة هي الجامعة العبرية المفتوحة. ولقد نجح العشرات بل المئات من الأسرى، في إثبات إصرار وإرادة عالية على التعلم ووضع البرامج الثقافية الذاتية. ونشير كذلك إلى الجهد الفردي الذي يبذله بعض الأسرى في تعليم آخرين، من خلال عقد الدورات التطوعية للغات كالعربية والعبرية والانجليزية وغيره من نشاط تعليمي وتثقيفي فردي تطوعي.

وفي النهاية، فإن قرار التعليم والتقدم، هو بالدرجة الأولى بيد الأسير ذاته، وما تقوم به التنظيمات هو التسهيل والمساعدة في توفير الإمكانيات لذلك، مثل قيام وزارة شؤون الأسرى بتوفير أقساط الدراسة في الجامعة العبرية المفتوحة. ولا بد أن نشير هنا، إلى أن الدراسة في الجامعة تعتبر من الإنجازات التي حققها الأسرى، عبر نضال طويل وبوسائل مختلفة كالإضراب عن الطعام وغيره، وتحاول مصلحة السجون بشكل مستمر، التضييق وعدم السماح بالدراسة في الجامعة. والأسرى ما زالوا في نضال مستمر، من

أجل تحقيق الدراسة في جامعة القدس المفتوحة، الأمر الذي ما زالت ترفضه مصلحة السجون لغاية الآن.

٢. تنمية الروح المعنوية

من الأمور التي لجأ إليها كثير من الأسرى، لمواجهة السجن، تقوية الإيمان من خلال التدين والمحافظة على الغرائز والفرائض الدينية، كالصلاة والصيام وغيرها من الأذكار، التي تقرب الإنسان إلى ربه، وترفع الروح المعنوية في مواجهة روح اليأس، التي تحاول إدارة السجون بثها في نفوس الأسرى. وقد ظهر الأمر من خلال المشاركة الواسعة لغالبية الأسرى في صلاة الجمعة وحفاظهم على صيام رمضان بنسبة عالية جداً. وبذلك ساهم الإيمان والدين في مواجهة ظروف السجن الصعبة ورفع مستوى قدرة الأسير على مواجهة جلاديه. وقد لعبت التعبئة الفكرية والوطنية، التي تعزز الإيمان أيضاً، بعدالة قضيتنا وبحقوقنا التاريخية، وبنهج المقاومة، لاسترداد وطننا المحتل، بدفع الروح المعنوية، إضافة إلى الدراسات والمطالعة في الشأن الفلسطيني والعربي.

٣. التفاعل الاجتماعي

من الوسائل الإيجابية التي استخدمها الأسير، لمواجهة الواقع الصعب، الذي يمر به، كان زيادة التفاعل الاجتماعي بينه وبين بقية الأسرى، حيث أن نوعية وجود التفاعل بين الأسرى، يزداد كلما ازداد الضغط، والهجوم من قبل إدارة السجون، فالتضامن والتكافل بين الأسرى، على مستوى الغرفة أو القسم، أو حتى السجون بشكل عام، هو إحدى الطرق الأساسية، في مقاومة سياسة الاحتلال في السجون. ويمكن أن نشير إلى ضعف ما في هذا التفاعل أو هذا التضامن، سواء بسبب عوامل خارجية، أساسها سياسة مصلحة السجون، أو بسبب عوامل داخلية، أساسها الانقسام الفلسطيني وضعف الالتزام التنظيمي، لحساب الالتزام القائم على المناطقية، أو ما يسمى «بالبلديات».

كما أن هذا التفاعل له آثار مستقبلية تتمثل في قدرة الأسير على بناء شبكة علاقات عامة حيوية، مع أسرى آخرين، من كل المناطق الفلسطينية. ومن المناسب أن نشير، إلى أن بعض أشكال التفاعل الاجتماعي، بين الأسرى، تتمثل أيضا في زيارات الأسرى لبعضهم في الغرف، أو نسج العلاقات الاجتماعية، أثناء المشي في ساحة «الفورة».

ومن مظاهر التفاعل، عقد نشاطات عامة، يشارك فيها الجميع، مثل إحياء المناسبات الخاصة، كزواج الأقارب وولادة الأحفاد، والنجاح... وهكذا يجتمع الأسرى ويتفاعلون، ما يؤدي إلى رفع مستوى التضامن والتكافل، ويرفع الروح المعنوية لديهم، في مواجهة ظروف الأسر القاسية.

شكل آخر من أشكال التفاعل، يتمثل بتعزيز الخدمة الاجتماعية، التي يقدمها الأسير لبقية إخوانه الأسرى، على رأسها التبرع بالعمل في مرافق العمل المختلفة الخاصة بالسجن، مثل المطبخ، والمغسلة، أو استغلال براعة الأسير في الأعمال اليدوية، كصناعة الخرز والمسابح أو صناعة مجسمات وأعمال يدوية أخرى. توفير هذه الخدمات لمجموع الأسرى، يعزز التضامن بينهم، ويساعد على استثمار الوقت لمن ليس له توجهات في مجالات التعليم أو غيرها.

٤. الرياضة

وهي أحد أهم العناصر الهامة في حياة الإنسان بشكل عام، وفي حياة الأسير بشكل خاص، فممارسة التمارين الرياضية الخفيفة اليومية أو الأسبوعية ممكنة وميسرة في السجن، وتساعد في تقوية الجسد والروح معاً، وتخفف من الضغوط النفسية على الأسير، وهي العامل الأهم لمواجهة سياسات الإدارة، خاصة في ظل الإهمال الطبي، فخير وسيلة لمواجهة الإهمال الطبي هي بالوقاية من الأمراض، وتجنب زيارة عيادات السجون «القاتلة» وليس المجال هنا لشرح فوائد الرياضة، لكن لا بد من التأكيد على

أهمية وضرورة الرياضة، في حياة الأسير بشكل خاص. في المقابل نشير إلى خطورة إهمال الرياضة، ولقد رأينا حالات كثيرة أدى فيها مثل هذا الإهمال، إلى تدهور في صحة الأسير، ما أثر على نفسية ونفسية من حوله. كما أن الرياضة تساعد على تنظيم حياة الأسير من ناحية نظام الأكل والنوم. وباختصار، العقل السليم في الجسم السليم.

٥. العنف لدى الأسرى

حالات العنف التي لوحظت بين الأسرى أنفسهم أو ضد السجانين، هي حالات محدودة نسبياً، وهي ظاهرة غير مقبولة رسمياً، لدى التنظيمات بشكل عام، خاصة تلك الموجهة نحو الداخل، فهي مرفوضة ومُدانة ويتم محاربتها بشدة. فاستخدام العنف لم يحقق على الأغلب مصالح تذكر للأسرى. والمقصود هنا، أن العنف هو أسلوب قد يستخدمه الأسير كفرد، كنوع من أنواع مواجهة قمع إدارة السجن، فيخرج عن طوره الطبيعي ويقوم بضرب ضابط أو شرطي بآلة حادة أو ما شابه، كما حصل في بعض الحالات في نفحة وهداريم وعسقلان وغيرها من السجون. فاستخدام العنف هنا، جاء كردة فعل فردية، متوقع لها أن تتكرر، في ظل الضغط الهائل التي يعاني منه الأسير من قبل سجانيه، المتمثل في سياسة الإذلال والانتقام. ولقد حدث أن كان استخدام العنف ضد السجان أسلوباً مسموحاً به، بل وسياسة جماعية للتنظيمات في السجون، في حالات شاذة ونادرة، خاصة في حالة الدفاع عن النفس، أمام قيام السجان بضرب هذا الأسير أو ذاك. أما العنف بين الأسرى فهو ظاهرة محدودة، ولكنها ازدادت في سنوات الأخيرة، خاصة في المعتقلات ذات الكثافة الكبيرة، مثل سجن النقب وغيره، وهي ظاهرة تسيء للأسرى ونضالهم.

٦. محاولات الهروب من السجن

من حق الأسير أن يفكر ويحاول الهرب من السجن. في المقابل تلجأ سلطات السجون لاتخاذ كل الإجراءات، وتوفير كل الإمكانات لمنع هروب الأسرى، خاصة في ظل

الحالة الفلسطينية، التي تعتبر فيها أجهزة الأمن الإسرائيلية الأسير الفلسطيني قنبلة موقوتة، سيؤدي هربه إلى تصاعد وتيرة المقاومة وارتفاع حدة العمليات، التي تستهدف الإسرائيليين، هذه من جهة، ومن جهة أخرى، الهروب يشكل صفعة لهَيبة دولة الاحتلال، وَدَفعه للأمام لجهود ومعنويات حركة المقاومة الفلسطينية. لقد شهدت السجون الإسرائيلية محاولات عديدة للهروب من السجن، ومعظم هذه المحاولات تمت بشكل فردي، ودون تنسيق مع الفصائل بشكل رسمي، أو أن التنسيق كان جزئيا أو بتعاون، أو بغض الطرف من قبل بعض أعضاء القيادة في التنظيم. وبغض النظر عن آليات وطرق الهرب، التي قد تكون مثيرة للاهتمام في بعضها، إلا أن الهدف من المقال هنا، هو الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى حق الأسير في الهرب، فهو أيضاً إستراتيجية ووسيلة تستخدم لمواجهة إدارة السجون. ففي حال نجاح العملية بالكامل، بخروج الأسير للحرية، فهذا دعم للمقاومة وضربة لدولة الاحتلال بشكل عام، ولمصلحة السجون بشكل خاص. أما إذا نجحت العملية بشكل جزئي، لكنها لم تؤدي إلى نجاح الأسير بالفرار، فهي تحوي بطياتها نتائج وآثار مختلفة، ففي بعض الحالات يتم إقالة ضابط من مصلحة السجون، بسبب الإهمال، وفي بعض الحالات يتم مكافأتهم لانتباههم، وفي المقابل، يتم معاقبة الأسرى جميعاً، والانتقام منهم باتخاذ الكثير من الخطوات العقابية والمبالغ فيها. وتجربة الأسرى الفلسطينيين مع محاولات الهروب ليست ناجحة بشكل خاص، بل في غالبية الحالات ذريعة لحملات شرسة عقابية ضدهم.

٧. الاتصال بالخلايا المسلحة

توجه بعض الأسرى إلى إعادة وتفعيل دورهم النضالي المقاوم، داخل السجن، من خلال سعيهم لإعادة الاتصال أو تنظيم بعض المجموعات العسكرية الخاصة في ساحة الوطن، مركزين على هدف أساسي، هو قيام هذه المجموعات بعمليات

خطف جنود إسرائيليين، من أجل إجراء عملية تبادل أسرى، يحرر بموجبها المئات من الأسرى من أصحاب الأحكام العالية والمؤبدات، والذين يعتقد الأسرى أن إسرائيل لا يمكن أن تطلق سراحهم في أي عملية حوار ومفاوضات، وأن الطريق الوحيد لإطلاق سراحهم ونيل حريتهم من جديد، هي خطف وتبادل الأسرى. وبناءً على هذه القناعة، وكوسيلة من وسائل مقاومة الاعتقال، لجأ بعض الأسرى ضمن حالات محددة جداً، وبشكل فردي، إلى توجيه مجموعات عاملة أصلاً، أو إنشاء مجموعات جديدة لهذا الهدف، وفعلاً كان لهذه الجهود ثمار معينة، وتأثير كبير في بعض الحالات، وتأثير أقل في حالات أخرى، وجرت محاولات لخطف جنود، لكنها لم تنجح، وجرى اعتقال المجموعات التي حاولت ذلك، وانضموا إلى صفوف الأسرى. وفي المقابل، جرى عزل الأسرى الذين بادروا واتصلوا بهذه المجموعات وتحريكها وتحفيزها للعمل، باتجاه تحرير الأسرى، بدلاً من الانشغال بأنواع أخرى من العمليات العسكرية. ونستطيع القول إن عملية أسر الجندي الإسرائيلي، جلعاد شاليط» على حدود قطاع غزة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٥ تأثرت من الأجواء التي خلفتها جهود ومحالات الأسرى، لكسر قيودهم، والتحرر من الأسر، والتخلص نهائياً من مصلحة السجون وسياساتها القمعية.

إن الاتصال بالخلايا المسلحة، كان نتيجة إيمان الأسير بحقه بالتحرر، ولشعوره أن هذا هو الحل الأمثل لإنهاء معاناته داخل الأسر، ولشعوره بنوع من أنواع التقصير، تجاه جعل قضية «تبادل الأسرى» على رأس أعمال المقاومة الفلسطينية، على شتى ألوانها وفصائلها. وإلا فإن الوضع الطبيعي للأسير المقيد، أن يتركز لمواجهة السجان داخل السجن، وأن وظيفة التحرير وصناعة التبادل هي بالدرجة الأولى بيد فصائل المقاومة في الخارج.

٨. وسائل سلبية

نشير إلى وسائل سلبية قد يلجأ إليها بعض الأسرى، تتمثل في الهروب من واقع السجن، من خلال تضييع الوقت، وعدم استغلاله بالمفيد، والانطواء على النفس، كاللجوء إلى الإكثار من التدخين والسهر، ومتابعة ما هب ودب في التلفزيون، أو الإفراط في ممارسة ألعاب كالزهر والشطرنج، وما شابه. والنقد موجه هنا، لمن اقتصر في برامجه على هذه الوسائل، وبالغ في ممارستها، وإلا فإن الحد المعقول منها يساعد على الترفية وإنعاش الهمة والحيوية للكثير من الأسرى.

من كل ما ذكر، نرى أن إمكانيات الأسير كفرد، والأسرى كمجموع، لمقاومة الاعتقال، هي إمكانيات عالية إذا ما توفرت الهمة والإرادة. إذ أن السجن ليس نهاية المطاف، بل قد يكون محطة يتزود منها الأسير، في طريقه الطويل في مقاومة الاحتلال. وإلا فإنه سيكون مقبرة للأحياء، شماتة للأعداء ومقتلاً للأصدقاء. وبالفعل شكل السجن محطة شحن وتجربة للكثيرين، وساعدهم للمواصلة والاستمرار في النضال والعطاء، وللآخرين، ممن فشلوا في هذا الامتحان العسير، كان مسبباً في اليأس، والإحباط بل في بعض الأحيان سببا للهجرة من الوطن.

وعليه نقول: ليس السجن تجربة سهلة أو مغامرة مثيرة نسعى إليها، بل هو بالدرجة الأولى فشل للمقاوم، حين يقع في شباك العدو، بغض النظر عن مدى تحمله مسؤولية هذا الفشل. والعاقل الفطن من اتخذ كل الإجراءات، وكل الجهود اللازمة، لتجنب مصيبة السجن وعذاباته. فمن وقع في الأسر، عليه أن يصبر ويقاوم، حتى يكتب له الفرج.

الفصل السادس

الآثار السلبية المترتبة على الاعتقال

الفصل السادس

الآثار السلبية المترتبة على الاعتقال

لكل حدث اجتماعي ومشكلة اجتماعية، آثارٌ على المحيط الاجتماعي الواقع به هذا الحدث، أو هذه المشكلة. فعملية اعتقال المناضلين الفلسطينيين، والزج بهم في السجون، والمستمرة منذ عشرات السنين، لا بد وأن تترك أثاراً سلبية على الأسير وعائلته ومجتمعه، وهنا، سوف نتناول أهم الآثار السلبية، المترتبة على اعتقال المناضلين الفلسطينيين. وبمعرفة هذه الآثار، لا بد وأن يساهم ذلك، في عملية مقاومة الاعتقال، وخاصة إذا عرفنا التأثير الذي يتركه الاعتقال، على العمل الوطني، وعلى المعتقل والأسرة والمجتمع.

أولاً: على مستوى الفرد المعتقل

١. فقدان الحرية وسنوات العمر الطويلة، التي تذهب من غير أن يتمتع بها الإنسان، وتذهب زهرة شبابه مع سنوات السجن الطويلة، كما ويخسر مستقبله المفترض أن يكون كله إشراقا وأملاً.
٢. ضعف دور المناضل بعد اعتقاله وإبعاده عن محيطه الاجتماعي والوطني، وهذا الدور المميز، والذي يفقده الأسير ويترك آثاراً سلبية عليه، منها شعوره بعدم

القدرة على التأثير في المحيط الجديد، وحتى لو كان المعتقل من المؤثرين سابقا، فيعد دوره في السجن ثانوياً، مقارنة بما كان يقوم به خارج السجن.

٣. عدم انسجام الأسير مع واقعه الاجتماعي بعد تحرره: هناك معتقلون، من الذين تم الإفراج عنهم، لم يستطيعوا أن يتكيفوا مع المجتمع، ومع الواقع الجديد بسبب التغيرات التي حدثت في المجتمع، بالإضافة إلى الغياب الطويل للأسير عن هذه التطورات والتغيرات. هذا وبسبب وجود فرق كبير بين الواقع والمتوقع، يصبح الأسير المحرر يشعر بالغربة عن مجتمعه وعن محيطه الاجتماعي، ومع العلم أن وسائل الاتصال بالعالم الخارجي في السنوات الأخيرة متوفرة في السجون، مثل التلفزيون والراديو، وزيارات الأهل المنتظمة نسبياً للبعض.

٤. الشعور بخيبة الأمل من المحيط الاجتماعي: السنوات التي أمضاها الأسير في السجون تعطيه مكانة اجتماعية واحتراماً وتقديراً وسط مجتمعه، وهذا الأمر يحدث مع كل الأسرى، وبشكل خاص مع الذين أمضوا سنوات طويلة في السجون. وهذا ما يترك انطباعاً لدى الأسير المحرر أن كل الأبواب المغلقة ستفتح أمامه، ولكن الواقع غير ذلك، حيث عانى الأسرى المحررون كثيراً، وواجهوا مشاكل عدة في العمل والزواج والدراسة. وصحيح أن وزارة الأسرى ومؤسسات المجتمع المدني لعبت دوراً في احتضان وتأهيل وحل بعض مشاكل الأسرى المحررين في السنوات الأخيرة، لكن هذه المؤسسات، لا تستطيع أن تستوعب وتحل مشاكل الكل، خاصة أن عدد الأسرى الذين دخلوا السجون وخرجوا منها كبير جداً، وما زالت المعاناة مستمرة لغاية الآن.

٥. تعزيز الانتماء العشائري والبلدي والجهوي مقابل الانتماء الوطني الحزبي، وكل ذلك حدث في السنوات الأخيرة، وانتشرت هذه الظاهرة السلبية، في ظل ضعف العمل الحزبي والتنظيمي داخل عدد من السجون.

٦. ضعف الشعور بالمسؤولية اتجاه كافة قضايا الحياة واتجاه العائلة، ومحاولة بعض الأسرى تحييد أنفسهم عن كل الأحداث، وربط كل القضايا بقضية تحريرهم من الأسر، بحيث تصبح قضيتهم هي الأولوية، الأولى ويجب على الكل أن يهتم بها، على حساب قضايا الشعب الفلسطيني المركزية.

٧. سياسة مصلحة السجون الإسرائيلية، والتي تعمل باستمرار على إفراغ الأسير من نزعة المواجهة والصدام، خلقت عند عدد من الأسرى حالة من الخنوع والانكسار، وانعكس ذلك على سلوك عدد من الأسرى داخل السجن، وبعد الإفراج، حيث أصبحوا يتجنبون المواجهة والصدام، والدفاع عن حقوقهم في كل مجالات الحياة.

٨. الأسرى الذين أمضوا سنوات طويلة في العزل الانفرادي، قد يميلون إلى الانطواء وعدم الاختلاط، وهذا ينعكس عليهم عند خروجهم من السجن، حيث يبتعد الأسير عن محيطه الاجتماعي، ويصبح احتكاكه قليلاً جداً مع من حوله، ويبقى وحيداً منزوياً، وعدد منهم لم ينجح في تشكيل أسرة، أو فشلوا في حياتهم الاجتماعية. وينطبق هذا أيضا على عدد من الأسرى الذين عاشوا في العزل الجماعي (أي الزنازين التي يكون فيها من ٢- ٣ أسرى) حيث اعتادوا على الهدوء وقلة الضوضاء.

٩. الاتكالية: اعتماد الأسير على الآخرين، في تنفيذ طلباته لسنوات طويلة، جعل منه عنصراً اتكالياً، وفَقَد عددٌ من الأسرى عنصر المبادرة والنشاط، وبعد تحررهم أصبحوا يعيشون حياتهم كلها بالاعتماد على الآخرين.

١٠. تغييب المؤسسات الحزبية والتنظيمية لدور عدد من الأسرى، خاصة الذين كان لهم دور مميز قبل دخولهم للسجن، تحت حجة عدم القدرة على التواصل المنتظم. ولكن ليس هذا هو السبب، وإنما عدم الإيمان بقدرات الأسير، على

القيام بعمله من داخل السجن، بالإضافة للإهمال الشديد والتغيب الكامل للأسير، عن أذهان القيادات العاملة في الخارج، والدليل على ذلك، وجود مئات الأسرى الذين أمضوا عشرات السنوات دون العمل على تحريرهم.

١١. إنتاج مناضلين معبئين بثقافة فئوية حزبية ضيقة، نتيجة السياسات الحزبية والثقافة التنظيمية الضيقة، وهذا ما أدى إلى غياب القدرة على الإبداع في أوساط الأسرى.

١٢. الخوف والقلق الدائم لدى بعض المعتقلين، من عدم القدرة على الإنجاب في المستقبل، أولاً بسبب أن هؤلاء المعتقلين تعرضوا للضرب على المناطق الحساسة أثناء التحقيق، أو بسبب اعتقالهم لفترات طويلة جدا، كما وتعيش زوجات الأسرى اللواتي لم ينجبن أطفالاً قبل اعتقال أزواجهن بهذا القلق، من عدم القدرة على الإنجاب، وخاصة إذا طالت فترة الاعتقال.

١٣. الإصابة بالأمراض الجسدية أو النفسية لدى عدد من الأسرى، ووقوع البعض كذلك في مشاكل مختلفة، مثل الانعزال والانطواء والانحرافات بأشكالها المختلفة.

ثانياً: على مستوى الأسرة

١. شعور الأسرة بالضعف والخسارة نتيجة غياب الأسير، ونحن نعرف أن غياب الرجل في المجتمع الأبوي يؤدي إلى إحساس العائلة بالانكسار والخسارة، وهذا الإحساس يكون في العادة لدى الآباء، وخاصة الذين يمضون سنوات طويلة في تربية وتعليم أبنائهم، من أجل راية العائلة وتحقيق أحلامها، وعندما يفقد الأب هذه الأحلام، مع غياب ولده، يصبح لديه شعور بالأسى والألم والإحباط.

٢. ضعف أداء الأسرة وتشتيت خططها وبرامجها، حيث لكل عائلة مخططات ومشاريع وبرامج حياة، على المستويات المختلفة، مثل التعليم والتربية وتنشئة

الأطفال وبناء البيوت وإقامة المشاريع، وكل ذلك يتغير سلبا، مع اعتقال ربّ الأسرة أو أحد أفرادها.

٣. تشتيت الأطفال، مع أن هناك رعاية نسبية لأطفال الأسرى من العائلة الممتدة أو من المجتمع، إلا أن شعورهم بفقدان إبائهم، وغياب دورهم في التربية والمتابعة، يترك آثاراً سلبية عليهم، وشعور الطفل بالحاجة الدائمة لوالده، يؤدي إلى تشتت أفكاره ويبعده عن واقعه الاجتماعي، بسبب غياب من يقوم بدور المواجهة في العائلة، في ظل دور الأم الضعيف نسبياً، والهامشي وغير الفاعل، من بعض الأمهات، بالإضافة لذلك هناك شهور بالغربة والنقص الذي يتولد لدى الأطفال نتيجة غياب الأب، حيث يلاحظ الطفل أن كل الأطفال من حوله عندهم أباء يرعونهم، ويهتمون بهم ويوفرون حاجاتهم إلا هو الذي يفتقد للأب، وبعدها يبدأ الابن بالبحث عن والده ولا يجده.

٤. الطلاق (انفصال الأزواج)، مع أن هذه المشكلة لا تعد ظاهرة واسعة، إنما محدودة في أوساط الأسرى، إلا أنها تعتبر من الآثار السلبية للاعتقال، حيث هناك عدد من الأسرى المتزوجين قد انفصلوا عن زوجاتهم، نتيجة خلافات بين الزوجين، أو بين الزوجة وعائلة الزوج. وإذا كان هناك أطفال، لا بد وأن يؤثر هذا الانفصال عليهم بشكل سلبي جداً، خاصة إذا ترافق مع هذا الانفصال مشاكل معلنة وعرف بها الأطفال. ويذكر أن عدد من الأسرى المتزوجين، الذين تم الإفراج عنهم واستمروا في الارتباط مع زوجاتهم وهم داخل السجون، قد انفصلوا عن زوجاتهم أو خطيباتهم أو تزوجوا من امرأة ثانية، والسبب هو سنوات السجن الطويلة، وعدم القدرة على الانسجام بين الزوجين، وعدم التوافق والانسجام جاء نتيجة الغياب الطويل وعدم التواصل، إلا في حدود ضيقة، والفشل في التكيف مع الأسرة مجدداً.

٥. استهداف مخابرات العدو الصهيوني لعائلات الأسرى، حيث يشكل وجود الأسير داخل السجن فرصة لدى المخابرات لمتابعته ومتابعة اتصالاته مع العالم الخارجي، والتي تتم عادة من خلال الأسرة. ولأن أحد أهداف العدو هو كسر إرادة الأسير، وتحييده قدر الإمكان، عن أي عمل أو دور داخل وخارج السجن، يتم استهداف الأسرة والضغط عليها، كأسلوب للضغط على الأسير، ويبدأ مسلسل المضايقات للأسرة من خلال منعهم من الزيارات للأسير، تعطيل معاملاتهم في الدوائر الرسمية، منعهم من السفر، اعتقال بعض أفراد الأسرة.. وغيرها من الأساليب الرخيصة، وكل ذلك كعامل ضغط على الأسير، وتحييد العائلات عن العمل الوطني.

٦. انعكاس مشاكل الأسرى داخل السجون على العائلات، وهذه المشكلة جاءت نتيجة زيادة عدد الأسرى، وضعف البنى الحزبية والتنظيمية. وتفشي ظاهرة البلدية والشللية والجهوية، أدت إلى مشاكل فردية أو جماعية بين الأسرى في داخل التنظيم الواحد، أو بين الأسرى من تنظيمات مختلفة، وقد انتقلت هذه المشاكل التي استخدم فيها الضرب أحياناً، إلى الأهالي خارج السجون، وتحولت المشاكل بين العائلات المختلفة، سواء كان ذلك في موقع واحد أو منطقة أو بين مواقع جغرافية مختلفة، وهذا ما أدى إلى تفريق وتفسخ العلاقات الاجتماعية بين أهالي الأسرى، بدل أن تشكل الظروف الصعبة الواحدة والمشتركة عامل تجميع لا تفريق. ويذكر أن هذه الظاهرة محدودة.

٧. وضع زوجات وبنات الأسرى تحت رقابة وتحكم العائلة والمجتمع بسبب العادات والتقاليد، وتحت شعار حماية أسر المعتقلين، تم وضع أفراد أسرهم، وتحديداً الزوجة والابنة في سن النضوج داخل أسوار العادات والتقاليد، والعيب والحرام، وما يصح وما لا يصح، وأصبح لا يسمح للزوجة بالخروج من البيت، أو مقابلة

شخص غريب حتى داخل البيت، والقيام بأي عمل خارج البيت، بسبب الحراسة المشددة من قبل أفراد العائلة الممتدة، ويضاف إلى هذا القيد، قيد آخر، تمثل في رقابة المحيط الاجتماعي، وهذه الأمور أدت إلى شعور زوجات وبنات الأسرى بعذاب ومعاناة وألم، إضافة إلى ما تعانيه في ظل غياب رب الأسرة.

٨. فقدان العائلة لمعيلها الاقتصادي، وهذا يؤثر على استقرار العائلة على المستوى الاقتصادي، وخاصة إذا كان المعيل يعتمد في دخله على جهده اليومي، ولا يملك مصادر دخل أخرى توفر للأسرة بعد اعتقاله مصادر للعيش، وكثير من العائلات في الأشهر الأولى تواجهها صعوبات جمة، بسبب غياب مصادر الدخل، ومع أن وزارة الأسرى توفر راتباً ثابتاً لكل عائلة أسير، ولكن هذه المبالغ لا تكفي متطلبات الحد الأدنى من الحياة، خاصة للعائلات الكبيرة، أو التي تعيش في المدن، وتحتاج لدفع أجرة البيت والمدارس والفواتير المختلفة. ومن جهة أخرى، لا بد أن نذكر، أن بعض الأسرى لم يكن لديهم مصدر دخل قبل اعتقالهم، وبعد ذلك أصبح للعائلة «مصدر دخل»، ولكن هذه المبالغ التي يتلقاها أهالي الأسرى تبقى مبالغ صغيرة، وتبقي العائلات تحت الشعور الدائم بالعوز، كما أن هناك أعباء اقتصادية أخرى تتحملها العائلة، نتيجة وجود أحد أفرادها في السجون ومنها مصروفات الزيارات، وعددها مرتان بالشهر، وتحتاج لمصاريف منتظمة، ويشكل عبئاً على الأسرة، ويضاف لذلك مصاريف لاحتياجات الأسرى داخل السجن، مثل الملابس التي تدخل ثلاث أو أربع مرات سنوياً، وكذلك مصاريف «الكنتين» وهي مصاريف فريدة وخاصة للأسير داخل السجن. ويذكر أن هذه المصاريف قد زادت كثيراً في السنوات الأخيرة، حيث أصبح الأسرى يعيشون داخل السجون على حسابهم الخاص، ويبتاعون مواد التنظيف، والطعام والشراب، والأحذية، بعد أن منعت مصلحة السجون إدخالها للمعتقلين، وكل

تلك المصاريف، تشكل عبئا إضافيا على أُسر المعتقلين، وخاصة للأسر التي تعتمد في دخلها على الراتب المخصص للأسير من وزارة الأسرى، حيث أصبح هذا المبلغ لا يكفي أحياناً الأسير نفسه داخل السجن.

ثالثاً: على مستوى المجتمع

١. غياب عناصر فاعلة وذو مكانة اجتماعية، يعني غياب دورهم الفاعل في المجتمع، وهذا الغياب لا بد وأن يكون له أثارٌ سلبية على المجتمع بشكل عام، من حيث بنية المجتمع وتطور العمل الاجتماعي، وهذا ينطبق أيضا على بعض العناصر الفاعلة في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والمهنية والثقافية.

٢. احتجاز عدد كبير من الطاقات البشرية المنتجة، يؤدي إلى تأثير على الاقتصاد الوطني، وتوظيف هذه الطاقات البشرية ومساهمتها في الإنتاج، لا بد وأن يكون له أثره الكبير على تطور الاقتصاد الوطني حتى ولو بشكل بسيط.

٣. العبء المالي العام، حيث يتم دفع مبالغ كبيرة سنوياً للمحامين، الذين يقومون بالزيارات والمرافعات القانونية، والغرامات التي تفرضها المحاكم الإسرائيلية، بالإضافة إلى ما تدفعه وزارة الأسرى من «كانتين» ومخصصات، وهذه المبالغ تصل لعشرات ملايين الدولارات سنوياً. ومع أن هذا حق للأسرى ويجب الاعتناء بهم وبعائلاتهم، من أجل تعزيز صمودهم، إلا أن لهذا أثاراً سلبية على الاقتصاد الوطني، ونشير لهذا الموضوع من باب مقاومتنا للاعتقال وبقائنا في مواقعنا النضالية.

٤. اعتقال عدد كبير من مفاصل العمل الوطني وكادر الأقاليم المختلفة، من كافة المنظمات الفلسطينية، يؤثر بشكل أو بأخر على التنظيمات، ودورها الكفاحي والسياسي، كما ويؤثر على البناء التنظيمي، ومواجهة سياسة تفريغ المجتمع الفلسطيني من المناضلين والمقاومين، وزجهم في السجون تكون بمقاومة الاعتقال.

وهناك العديد من الآثار السلبية على المستويات المختلفة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية، ولكنها حالات معدودة ولا تعد ظواهر. تركيز الضوء على الآثار السلبية السالفة الذكر يهدف إلى تبيان، أن للسجون آثاراً سلبية كثيرة على المستويات الثلاثة المذكورة أعلاه، ومن أجل دفع المناضلين والمقاومين إلى الابتعاد قدر الإمكان عن السماح للاحتلال باعتقالهم، ومقاومة الاعتقال بكل الطرق الممكنة. ومرة أخرى نقول إن هذه ليست دعوة للاستنكاف والبعد عن مقاومة الاحتلال، والانصراف للهم الخاص أو لأمور الحياة الشخصية، بل هو دفع باتجاه مقاومة الاعتقال، من أجل استمرار المقاومة وعناصرها البشرية في العمل بمواقعهم، ومن أجل تراكم الانجازات والبناء عليها، حتى إحقاق حقوق شعبنا الفلسطيني العظيم.

كما ويجب الإشارة أن هناك آثاراً إيجابية للاعتقال، ولكننا لسنا في صدد الإعلان عنها وتسليط الضوء عليها هنا، وذلك لتقليل الضرر من دفع المناضلين إلى السعي لدخول السجون من أجل الحصول على تلك الايجابيات، وهنا لا بد أن نذكر، أن عدداً من المناضلين، سعوا إلى دخول السجون، وتحت أسباب مختلفة منها: إنهاء الدارسة الثانوية أو الجامعية، أو من أجل تنمية قدراته الثقافية والفكرية، أو من أجل الاستعراض أمام أصدقائه أو عائلته، وفي أحيان أخرى هروباً من بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، التي تواجه المناضل أو عائلته في الخارج. وهذا السلوك غير مقبول إطلاقا، وعلينا محاربته من خلال الوقوف أمام هذه الحالات داخل السجون ومحاسبتهم وتوعيتهم بمخاطر ما قاموا به. ويذكر أنه من أهم الأسباب التي تشجع المناضلين للسعي لدخول السجون، هو حديث بعض الأسرى المحررين عن المحاسن والايجابيات التي اكتسبها من السجن، وهذا الحديث يلتقطه الشباب الصغار في السن، ويحاولون دخول السجن من خلال توجهم للحواجز والاحتكاك بالجنود هناك، بطرق مختلفة، أو من خلال الاستعراض بالعمل المقاوم، وبالتالي كشف أنفسهم، وهذا ما يسرّع اعتقالهم، أو يتحولون إلى مطاردين ومطلوبين للاحتلال.

الفصل السابع

تحرير الأسرى

الفصل السابع

تحرير الأسرى

على الرغم أن ما تقدم في الفصول السابقة استهدف إلقاء الضوء على كارثة مسلسل الاعتقال، الذي لم يتوقف منذ اليوم الأول للاحتلال وحتى الساعة، وركز على الإجراءات التي يتوجب على المناضل اتخاذها للوقاية من الاعتقال، مما يشكله من خسارة فادحة للفرد والأسرة والمجتمع والمقاومة، سيركز هذا الفصل على أهمية تحرير الأسرى.

مع انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة عام ١٩٦٥، تعرض المناضلون الفلسطينيون للاعتقال، وكان أول المعتقلين محمود بكر حجازي، الذي اعتقل في يناير ١٩٦٥، ثم توالت الاعتقالات على نطاق واسع، منذ الاحتلال في حزيران ١٩٦٧. وقد اتخذت فصائل الثورة الفلسطينية قراراً منذ السنوات الأولى، بضرورة القيام بعمليات خطف لجنود ومسئولين إسرائيليين، واحتجاز رهائن، بهدف مبادلتهم بأسرى فلسطينيين وعرب. وقد وقعت عشرات العمليات الفدائية، لا سيما في سنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٩، والتي تركزت على خطف الطائرات وخطف رهائن، مثل عملية مطار اللد، وعنتيبي(في أوغندا)، وطائرات مطار الأردن.. ومعالوت- ترشيحا والفريق الأولمبي عام ١٩٧٢ في ألمانيا، واختطاف الباص وعملية الساحل وغيرها من العمليات. إلا أن هذه العمليات انتهت بمقتل الرهائن والخاطفين من الفدائيين في الغالبية الساحقة من العمليات، وذلك لرفض إسرائيل مبدأ التفاوض مع الخاطفين. وبعد عام ١٩٧٩ ولغاية الآن، حدث

عدد من محاولات الخطف، منها ما نجح في اختطاف جنود في داخل الوطن، مثل عملية أولاد عائلة يونس في مناطق الـ - ٤٨، وعملية وليد دقة وإبراهيم بيادسه عام ١٩٨٥ حيث قامت كل مجموعة باختطاف جندي، وبعد أن لم يتمكنوا من الاحتفاظ به تم قتله. وهناك عملية خطف باص ٣٠٠ من تل أبيب وسحبه إلى عسقلان، وقتل فيها ٤ فدائيون للجبهة الشعبية ومجندة إسرائيلية وجرح العديد. وفي النصف الأول من التسعينات حدثت هناك عدد محاولات، منها عملية خطف الجندي نحشون فاكسمان عام ١٩٩٤، وتم قتل الجندي مع خاطفيه، وعملية خطف الجندي نيسيم طوليدانو عام ١٩٩٢ ثم قتل الجندي، واعتقل الخاطفون بعد زمن، وعملية خطف الجندي شارون إدري وقتله وبقيت جثته سبعة أشهر لدى الخاطفين. وهناك العديد من العمليات التي لم يكتب لها النجاح في التنفيذ. وخلال انتفاضة الأقصى تمت العديد من المحاولات ولم تنجح سوى عملية أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط على حدود قطاع غزة في ٢٠٠٦/٦/٢٥.

أما عمليات التبادل بين فصائل م. ت. ف وإسرائيل، فتمت من خلال أسر جنود وضباط إسرائيليين في المواجهات بشكل عام، وتمت أول عملية تبادل في العام ١٩٧٠ بين حركة فتح وإسرائيل، ثم في العام ١٩٧٤ وشملت عدد محدود من الأسرى، وفي العام ١٩٧٩ وضمت اثنين من القيادات وهم وليم نصار وأبو علي بسيسو، أما العمليات الكبرى فتمت في ديسمبر ١٩٨٣، حيث تم الإفراج عن خمسة آلاف أسير من معسكر أنصار في جنوب لبنان، اعتقلتهم إسرائيل خلال غزوها للبنان في العام ١٩٨٢، وكان معظم المعتقلين مقاتلين وضباطاً من كافة الفصائل العاملة في لبنان من فلسطينيين ولبنانيين، إضافة للإفراج عن ٨٠ مناضلاً محكومين بالسجن المؤبد، في سجون الاحتلال، وذلك مقابل ستة جنود، من بينهم طيار إسرائيلي كانوا أسرى لدى حركة فتح في لبنان.

أما العملية الثانية الكبرى والتاريخية، فكانت التبادل في أيار عام ١٩٨٥، حيث تمت بين إسرائيل والجبهة الشعبية القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل، حيث جرى تحرير

١١٥٠ أسير، أكثر من نصفهم محكومين بالسجن المؤبد، والقسم الآخر شمل أسرى محكومين أحكام عالية ولسنوات طويلة، وكثير منهم كان معتقلاً ما بين عام ١٩٦٧ - ١٩٧٠ وشملت أسرى من جميع الفصائل دون استثناء أو تمييز.

ومنذ ذلك الحين جرت محاولات كثيرة كما ذكرنا سابقاً، وما نجح حتى الآن من عملية أسر جندي والاحتفاظ به لسنوات طويلة، وتجري الآن مفاوضات مع الإسرائيليين من أجل إطلاق سراح أسرى هي عملية أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في قطاع غزة، وقام بالعملية مجموعة فصائل منها حماس، ولجان المقاومة الشعبية وقد كانت عملية جريئة ومخطط لها بشكل جيد جداً.

وبعد توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، ظن الكثيرون أن الأسرى سيتم الإفراج عنهم، في إطار عملية التفاوض، وكانت الصدمة لدى الأسرى وذويهم، ولدى أوساط فلسطينية واسعة، وذلك عندما اكتشفوا أن اتفاق أوسلو لم يأت، ولو بكلمة واحدة، على ذكر الأسرى أو حول مصيرهم، الذي تركته الاتفاقيات بين الطرفين رهينة لما يسمى سياسة حسن النوايا الإسرائيلية. وقد حاول المفاوضون الفلسطينيون لاحقاً تدارك الأمر، غير أنهم وقعوا في نفس الخطأ، لأنهم قبلوا بعمليات إفراج لم تطل ذوي الأحكام المؤبدة والعالية، والذين اتهموا بقتل أو إصابة إسرائيليين، وأطلقت عليهم إسرائيل تسمية «الأسرى الملطخة أيديهم بالدماء». وفي إطار المفاوضات، وطوال ١٨ عاماً تقريباً، لم يتم الإفراج عن أسرى، حكموا بتهمة قتل إسرائيليين، إلا لعدد ممن كانوا على فراش الموت وبعد إطلاق سراحهم استشهدوا، ومع العلم أن إسرائيل لم تفرج عن أسرى ممن كانوا على فراش الموت واستشهدوا داخل السجون. كما وتم الإفراج عن ثلاثة أسرى من خلال تدخل السلطة الفلسطينية وهم أحمد أبو السكر، وأبو علي يطا، وسعيد العتبة، وجميعهم قضوا أكثر من ربع قرن في سجون الاحتلال.

أما عمليات التبادل مع حزب الله اللبناني، فشملت أسرى لبنانيين بالدرجة الأولى، ولم تشمل فلسطينيين من ذوي الأحكام العالية، وإنما شملت ٤٠٠ أسير فلسطيني ممن اقتربت أحكامهم على الانتهاء، ومحكومين لمدة قصيرة في الغالب، والجدير بالذكر أن هناك أسرى قضوا حتى الآن ٣٢ عاماً في السجن، وفي مقدمتهم نائل وفخري البرغوثي، اللذان اعتقلا في العام ١٩٧٨ ومحكومان بالسجن المؤبد، وهناك أكثر من ١١٥ أسيراً قضوا أكثر من عشرين عاماً، ومن قضوا أكثر من عشر سنوات يتجاوز عددهم الـ - ٤٠٠ أسير. أما المحكومون بالسجن المؤبد في السجون الإسرائيلية فيزيد عددهم عن الـ -٨٠٠ أسير، ما بين أسير قديم وجديد، وأكثر من ١٠٠٠ أسير محكومون أحكاماً عالية جداً.

إن تجربة المفاوضات، أثبتت أن إسرائيل غير مستعدة للإفراج عن الأسرى، وخاصة ذوي الأحكام العالية والمؤبدة، ومن الجريمة أن يبقى هؤلاء الأسرى عشرات السنين، في السجون، دون أن تفعل السلطة الفلسطينية و- م.ت.ف. والفصائل أجمع شيئا فعلياً لتحريرهم، ويكتفي هؤلاء بالخطابات والشعارات وكلام بلا معنى في أحيان كثيرة، بل يعتقد البعض أن إرسال بعض الشواقل لكل أسير أمراً كافياً وتنتهي مسؤوليته عند هذا الحد.

إن الأسرى هم طليعة المقاومة، وقد ضحوا بأعمارهم في سبيل حرية شعبهم واستقلال وتحرير بلادهم ووطنهم، وإن من واجب فصائل المقاومة والسلطة الفلسطينية والمؤسسات التي تعنى بشؤون الأسرى، العمل الجاد والفعلي والدؤوب، لإنهاء معاناتهم وتحريرهم من الأسر. وإنه لأمر غير مقبول وغير مفهوم على الإطلاق، أن يصبح اعتقال المناضل ثلاثين أو عشرين عاما أو حتى عشرة أعوام أمراً عادياً، لا يثير حفيظة أحد ولا يحرك له ساكناً.

إن ميثاق الشرف غير المكتوب بين المناضل وفصائل المقاومة والسلطة الفلسطينية والشعب، يقضي بأن تقوم هذه الفصائل بواجبها اتجاه الأسير، الذي قدّم ما عليه من

واجب اتجاه الوطن والشعب والقضية، وذلك ببذل الجهود، من أجل تحريرهم وإطلاق سراحهم. إن هذا الأمر ليس حاجة إنسانية فقط، على أهميتها للأسير، كونه إنساناً، وليس حاجة لأسرته وأولاده وزوجته وذويه، على أهمية ذلك، وما يرافقه من ألم ومعاناة على مدار السنوات، من الحرمان والقهر والإذلال والبعد، إنما أيضاً هو حاجة وطنية وقومية ضرورية، لاستمرار المقاومة واستنهاض الأجيال، لأن كل مقاوم ومناضل يجب أن يدرك أن حركته وشعبه وفصيله لن يتركه يواجه مصيره في السجن لوحده. إن الواجب الوطني والقومي والأخلاقي والديني والإنساني يفرض على الفصائل والسلطة والمنظمة والجميع، العمل على الإفراج عن الأسرى جميعا، حيث أن أقصر الطرق لتحقيق ذلك واضح كل الوضوح، ولا يحتاج لكثير من التفصيل والتنظير، حيث نجد أن إسرائيل مقابل جندي واحد أسير لدى فصائل المقاومة، مستعدة لتحرير مئات الأسرى الفلسطينيين من المحكومين بالسجن المؤبد وأحكام عالية، أما مقابل المفاوضات وعملية السلام فهي غير مستعدة لشيء سوى لعمليات إفراج محدودة وتجميلية.

هناك مصطلح دارج في أوساط الجماهير ومناضلي شعبنا، أن الأسير «شهيد مع وقف التنفيذ» وهذا المفهوم تم تعميقه في أوساط العامة، واقتناع العديد به هو ما جعل قضية الأسرى من القضايا الثانوية في استراتيجيات قوى المقاومة وعملها، وظهر ذلك في حجم العمل الضئيل لتحرير الأسرى. وهذا يدل على الثقافة السائدة في أوساط مجتمعنا الفلسطيني والعربي، باعتبار أن حياة الإنسان وحريته ليست من القيم العليا، وليس الإنسان أغلى ما نملك، وإنما بعض أفراد الشعب هم أغلى ما نملك، والمعظم هم وقود يجب أن يحترق من أجل استمرار المسيرة، وبالطبع الأسرى من هذا الوقود. ونحن نعي أن النضال الوطني الفلسطيني، هو عمل طوعي يُقدم عليه الإنسان، وهو يعرف نتائجه الصعبة، ومنها الاستشهاد أو الاعتقال. وإذا ما اعتقل المناضل وجب على قيادات شعبنا أن تهتم به وتشعر بعذابه وألمه الذي يعانيه، من خلال وجوده في هذه المعازل القاسية

والصعبة، والتي يترافق معها حملة إذلال وانتقام ليس لها مثيل. وعلينا أن نسعى لتخليص الأسير من هذا العذاب للأسباب الإنسانية والوطنية التي ذكرناها سابقاً.

ويجب علينا أن نعزز ونغرس في أذهان شعبنا، أفرادا وجماعات أن الإنسان الفلسطيني بشكل عام هو قيمة عليا ويجب الحفاظ عليه، واحترام حقوقه كاملة في كل مناحي الحياة، وفي المقابل يقدم واجباته اتجاه قضيته وشعبه، والأسير الذي أعطى مقدماً وقدّم واجبه، يجب الاهتمام بحياته وحريته بشكل حقيقي وكبير.

ومن أجل تعزيز قيمة الإنسان كقيمة عليا، يجب وضع برامج وسياسات عامة والعمل عليها ونشرها في كل اتجاه في الأسرة والعائلة والمدرسة والمؤسسة والشارع والقرية والمدينة.. كما يجب أن تدخل في مناهج الدراسة والتعليم، ونغرسها في نفوس أطفالنا منذ ولادتهم، كباقي القيم الأخرى، مثل الشرف وحب الوطن والصدق والأمانة... الخ. وبدون هكذا برامج وسياسات وعمل، لا يمكن أن يكون هناك عمل جدي، من أجل الاهتمام بالإنسان الفلسطيني بشكل عام، والأسير بشكل خاص، وستبقى قضية تحريره هي قضية يهتم بها بعض المبادرين من المناضلين، والذين لديهم شعور والتزام اتجاه قضية الأسرى. إن بقاء الأسرى لسنوات طويلة جداً داخل السجن، وصلت حتى الآن لـ - ٣٢ عاماً، لم يأت نتيجة عدم القدرة على إطلاق سراحهم من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية، إنما جاء إلى حد كبير نتيجة عدم وضع خطة عمل واضحة لتحقيق هذا الهدف، أو نتيجة عدم وجود قرار جدي وحقيقي، يجعل قضية تحرير الأسرى في سلم أولويات الفصائل الفلسطينية. فإطلاق سراح الأسرى بحاجة ماسة إلى فرض عملية تبادل أسرى مع إسرائيل. وعملية تبادل كهذه، هي أمر ممكن وفي متناول اليد، إذا اتخذ القرار الحاسم وسخرت الإمكانات لذلك.. وليس كما يطرح في بعض الأحيان، أنه أمر مستحيل، وخاصة في داخل فلسطين المحتلة. ومثل هذه المواقف هي أحد أهم العوامل التي ساهمت في إبقاء ونسيان أسرى، لعشرين وثلاثين عاماً خلف القضبان. بمعنى

أن مواقف خاطئة ومتسرعة وغير مدروسة، من قبل بعض القيادات، سواء بقصد أو بغير قصد، قد تشكل حكماً بالإعدام أو السجن المؤبد لمئات المناضلين، وما قضية أسر الجندي في غزة عام ٢٠٠٦، إلا دليل على أن هذا الأمر كان من الممكن أن يتم في العام ١٩٩٦ أو قبل ذلك.

إن حقيقة وجود مئات الأسرى، لعشرات السنين، تطرح سؤالاً جوهرياً حول قيمة الإنسان المناضل ومكانته، في عيون فصائل الشعب الفلسطيني، كما قلنا سابقاً، ولماذا لا يتم بذل كل جهد لإطلاق سراحهم؟ لماذا تأخرت عملية أسر الجندي في قطاع غزة حتى العام ٢٠٠٦؟

إن الأمل يحدو مئات، بل آلاف الأسرى الفلسطينيين، أن تكون عملية تبادل الأسرى المتوقعة بين حماس وإسرائيل، هي بداية لنهاية عصر «النسيان» للأسرى، وإعادة لقيمة وأهمية ومكانة الإنسان الفلسطيني لدى فصائل شعبه، وأن تشكل عملية التبادل هذه منهجاً جديداً وجدياً، يمنع فيه منعاً باتاً بقاء الأسير الفلسطيني لمدة تزيد عن خمس أو ست سنوات في سجون الاحتلال، مهما كانت التهم الموجهة إليه والحكم الصادر بحقه.

إن عمليات تبادل الأسرى يجب أن تصبح نهجاً لعمل فصائل المقاومة، ورداً واضحاً وصريحاً على سياسة الاعتقال، التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

مروان البرغوثي... سيرة ذاتية

ينظر الفلسطينيون إلى القائد المناضل مروان البرغوثي، أمين سر حركة فتح في فلسطين، المولود عام ١٩٥٩ في قرية كوبر إلى الشمال الغربي من مدينة رام الله باعتباره مهندس الانتفاضة وعقلها المدبر ورمزاً للوحدة الوطنية ومقاومة الاحتلال...وفي سيرة الرجل، الذي قال فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون «إنه يفضل موته على اعتقاله»، ما يكفي من الدلائل والبراهين على انه ولد بالفعل من أجل مقاومة الاحتلال.

لم يكن البرغوثي، الرابع في الترتيب بين عائلة من سبعة أشقاء، قد بلغ الخامسة عشرة عندما اعتقله جيش الاحتلال الإسرائيلي بتهمة المشاركة في تظاهرت مناهضة للاحتلال الإسرائيلي في بيرزيت ورام الله. كانت تلك البداية الميدانية لرحلة نضال ما زالت مستمرة حتى اليوم اتسمت بالتزام ومثابرة استثنائيين لم تضعفهما سنوات الاعتقال المتواصلة ولا المنفى، بل إنه استطاع تجاوز عقوبة إبعاده عن مقاعد الدراسة بأن حصل على الثانوية العامة داخل السجن، وأضاف إليها إتقانه اللغتين الإنجليزية والعبرية وتعلمه أسس الفرنسية.

وما أن انقضت سنوات السجن الطويلة الأولى بين عام ١٩٧٨ وحتى أفرج عنه في مطلع العام ١٩٨٣ حتى انتقل إلى جامعة بيرزيت ليحتل بسرعة رئاسة مجلس الطلبة فيها لثلاث دورات متعاقبة ويعمل أيضا، على تأسيس منظمة الشبيبة الفتحاوية في الأراضي

الفلسطينية المحتلة، هذه المنظمة الجماهيرية التي تشكلت في مطلع ثمانينيات القرن الماضي واعتبرت أكبر وأوسع وأهم منظمة جماهيرية تقام في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث شكلت القاعدة الشعبية الأكثر تنظيماً وقوة ولعبت دوراً رئيسياً في الانتفاضة الشعبية الكبرى التي انطلقت عام ١٩٨٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة.

راح البرغوثي، رغم مواصلة جيش الاحتلال الإسرائيلي مطاردته وملاحقته ووضعه رهن الإقامة الجبرية أو قيد الاعتقال الإداري، ينكب على بناء ووضع لوائح ونظم هذه المنظمة بما في ذلك لجان الشبيبة للعمل الاجتماعي التي انتشرت في جميع القرى والبلدات والمخيمات والمدن، وحركة الشبيبة الطلابية في الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية ولجان المرأة للعمل الاجتماعي، وحركة الشبيبة العمالية وغيرها من الأطر التي أقيمت على أسس ديمقراطية.

تعرض البرغوثي للاعتقال والمطاردة طوال سنواته الجامعية حيث اعتقل عام ١٩٨٤ لعدة أسابيع في التحقيق وأعيد اعتقاله في أيار ١٩٨٥ لأكثر من ٥٠ يوما في التحقيق، ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية في العام نفسه ثم اعتقل إداريا في آب ١٩٨٥ عندها طبقت إسرائيل سياسة القبضة الحديدية في الأراضي المحتلة وتم من جديد إقرار سياسة الاعتقال الإداري والإبعاد، وكان البرغوثي في المجموعة الأولى في الاعتقالات الإدارية. في عام ١٩٨٦ تم إطلاق سراحه وأصبح مطاردا من قوات الاحتلال إلى أن تم اعتقاله وإبعاده خارج الوطن بقرار من وزير الحرب الإسرائيلي آنذاك إسحاق رابين في إطار سياسة الإبعاد التي طالت العديد من القادة في الأراضي الفلسطينية.

عمل البرغوثي بعد إبعاده مباشرة إلى جانب الشهيد القائد أبو جهاد الذي كلّفه بالمسؤولية والمتابعة في تنظيم الأراضي الفلسطينية، واستمر في العمل مع القائد الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد) حتى استشهاده في تونس عام ١٩٨٨.

استمر البرغوثي في موقعه في المنفى عضوا في اللجنة العليا للانتفاضة في م.ت.ف التي تشكلت من ممثلي الفصائل خارج الأراضي الفلسطينية، وعمل في اللجنة القيادية لفتح (القطاع الغربي) وعمل مباشرة مع القيادة الموحدة للانتفاضة.

انتخب البرغوثي في المؤتمر العام الخامس لحركة فتح (١٩٨٩) عضوا في المجلس الثوري للحركة من بين ٥٠ عضوا، وقد جرى انتخابه بشكل مباشر من مؤتمر الحركة الذي وصل عدد أعضائه إلى ١٢٥٠ عضواً، وكان البرغوثي في ذلك الوقت العضو الأصغر سنا الذي ينتخب في هذا الموقع القيادي الرفيع في تاريخ حركة فتح.

في نيسان/أبريل عام ١٩٩٤ عاد البرغوثي على رأس أول مجموعة من المبعدين إلى الأراضي المحتلة، وبعد ذلك بأسبوعين وفي أول اجتماع لقيادة فتح في الضفة الغربية وبرئاسة القائد الشهيد فيصل الحسيني تم انتخاب البرغوثي بالإجماع نائبا للحسيني وأمين سر الحركة في الضفة الغربية ليبدأ مرحلة جديدة من العمل التنظيمي والنضالي. إذ بادر البرغوثي إلى إعادة تنظيم حركة فتح في الضفة الغربية و التي كانت قد تعرضت لضربات شديدة من قبل الاحتلال وشهدت حالة من التشتت والانقسام، ونجح في إعادة تنظيم الحركة من جديد في فلسطين في فترة قصيرة رغم الصعوبات الكبيرة والشديدة التي واجهته في هذا الشأن، حيث انطلقت مسيرة عقد المؤتمرات في داخل الحركة في الضفة الغربية وقطاع غزة على مستوى الأقاليم والمناطق وانشغل البرغوثي لعدة سنوات في هذا الأمر حيث عقد أكثر من ١٥٠ مؤتمراً في الضفة الغربية والتي شارك فيها عشرات الآلاف من الأعضاء، وانتخبوا هيئات قيادية جديدة. وكان البرغوثي يعتقد أن هذه المؤتمرات يجب أن تكون مقدمة لعقد المؤتمر العام السادس للحركة الذي كان يرى فيه ضرورة تعزيز وتكريس الديمقراطية في الحركة.

في عام ١٩٩٦ وفي إطار الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية انتخب البرغوثي عضوا في المجلس التشريعي نائبا عن دائرة رام الله، وقد عمل في المجلس في إطار اللجنة

القانونية واللجنة السياسية، وقد كان ذلك بسبب اهتمامه الشديد بموضوع سيادة القانون وتعزيز السلطة القضائية واستقلاليتها وإقرار منظومة من القوانين الفلسطينية العصرية الحديثة إذ أعطى اللجنة السياسية اهتمامه البالغ بقضية استكمال معركة الحرية والاستقلال.

إلى جانب عضويته في المجلس التشريعي الفلسطيني يشغل البرغوثي عضوية المجلس الوطني والمجلس المركزي منذ عام ١٩٩٦.

حرص البرغوثي في إطار عمله في المجلس على ممارسة دور النائب الملتزم بقضايا الجمهور، حيث كان له دور بارز وفاعل في المجلس وفي لجانه المختلفة، كما انه كان عضوا بارزا وفاعلا في لجنة التحقيق في الفساد والتي انبثقت عن المجلس التشريعي عام ١٩٩٧ كما أنه عمل بنشاط ملحوظ وبارز مع التجمعات السكنية المختلفة من خلال عقد الاجتماعات والندوات في القرى والمخيمات ومع المجالس البلدية والهيئات المختلفة والجمعيات المختلفة، كذلك ساعد عشرات التجمعات في مشاريع البنية التحتية حيث أولى اهتماما خاصا لهذه المشاريع لاسيما المدارس بما في ذلك مدارس الإناث، ومن خلال عمله في المجلس شارك في عدد كبير من المؤتمرات البرلمانية والندوات الدولية والنشاطات السياسية المختلفة في العديد من دول العالم.

ترأس البرغوثي أول جمعية صداقة برلمانية فرنسية - فلسطينية وعمل على تعزيز العلاقات الفرنسية - الفلسطينية من خلال العديد من النشاطات والزيارات المتبادلة.

البرغوثي، الذي يحمل درجة البكالوريوس في التاريخ والعلوم السياسية ودرجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة بيرزيت، عمل حتى اعتقاله محاضرا في جامعة القدس في أبو ديس وحصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية بدرجة الشرف الأولى وهو في السجن من معهد البحوث والدراسات العربية في جامعة الدول العربية.

البرغوثي متزوج من السيدة والمحامية فدوى البرغوثي والتي تعمل منذ سنوات طويلة في المجال الاجتماعي وفي مجال المنظمات النسائية، إلا أنها برزت كوجه سياسي وإعلامي بعد اختطاف زوجها من قبل سلطات الاحتلال حيث تمكنت بجدارة من الدفاع عن زوجها وحمل رسالته في كافة الدول وفي وسائل الإعلام المختلفة، ولهذا الغرض فقد تجولت عشرات الدول متحدثة عن الانتفاضة والمقاومة ممثلة بذلك صوت زوجها. السيدة البرغوثي هي عضو مجلس ثوري في حركة فتح وعضو في مجلس بلدية رام الله. وللبرغوثي ولزوجته أربعة أولاد أكبرهم القسام (الذي كان معتقلاً من عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) وربى وشرف وعرب.

تعرض «أبو القسام» إلى أكثر من محاولة اغتيال على أيدي قوات الاحتلال ونجا منها، وعند اختطافه في ٢٠٠٢/٤/١٥ وبرفقته أحد مساعديه المناضل أحمد البرغوثي «الفرنسي»، قال شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك «أنه يأسف لإلقاء القبض على البرغوثي حيا وكان يفضل أن يكون رمادا في جرة»،أما شاؤول موفاز، وزير الحرب الإسرائيلي فقد علق على الاختطاف بالقول: «إن اعتقال البرغوثي هو هدية عيد الاستقلال التي يقدمها الجيش للشعب الإسرائيلي وإن اعتقاله ضربة قاتلة للانتفاضة». إلياكيم روبنشتاين، المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية قال عنه: « إنه مهندس إرهابي من الدرجة الأولى وقد راجعت ملفاته طوال ثلاثين عاما ووجدت أنه من النوع الذي لا يتراجع ولذلك يتوجب أن يحاكم بلا رحمة وأن يبقى في السجن حتى موته».

وبتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٠ عقدت المحكمة المركزية في تل أبيب جلستها لإدانة القائد المناضل مروان البرغوثي، حيث كان القرار بإدانته بخمسة تهم بالمسؤولية العامة لكونه أمين سر حركة فتح، وبكونه مؤسس وقائد كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح. وقد طالب الادعاء العام بإنزال أقصى العقوبة بحق البرغوثي وطالب بإصدار حكم بسجنه ستة وعشرين مؤبدا.

عُقدت الجلسة الأخيرة لمحاكمة القائد المناضل مروان البرغوثي في السادس من حزيران ٢٠٠٤، في المحكمة المركزية بتل أبيب وأصدرت الحكم عليه بالسجن خمسة مؤبدات وأربعين عاما، ورد البرغوثي في جلسة المحكمة مخاطبا القضاة «إنكم في إصداركم هذا الحكم غير القانوني ترتكبون جريمة حرب تماما مثل طياري الجيش الإسرائيلي الذين يلقون القنابل على المواطنين الفلسطينيين تماشيا مع قرارات الاحتلال». وأضاف البرغوثي « إذا كان ثمن حرية شعبي فقدان حريتي، فأنا مستعد لدفع هذا الثمن».

منذ اعتقاله في نيسان ٢٠٠٢ يتنقل البرغوثي بين زنازين العزل الإنفرادي والعزل الجماعي.

لعب البرغوثي خلال سنوات الاعتقال الماضية دورا بارزا في نجاح «اتفاق القاهرة» بين الفصائل الفلسطينية، والذي قاد إلى مشاركة معظم الفصائل في انتخابات المجالس البلدية وانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية في كانون الثاني ٢٠٠٦، والاتفاق على تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني. كما كان يدعو بشكل دائم إلى إصلاح حركة فتح ودمقرطتها ونبذ سياسة الإقصاء والتغييب. انتخب البرغوثي عضوا في اللجنة المركزية لحركة فتح في المؤتمر العام السادس في شهر آب ٢٠٠٩ وحصل على غالبية الأصوات.

ترأس القائد المناضل مروان البرغوثي عام ٢٠٠٦ القائمة الموحدة لحركة فتح في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية. في أيار ٢٠٠٦ بادر البرغوثي إلى صياغة **وثيقة الأسرى للوفاق الوطني**، الصادرة عن القادة الأسرى لمختلف الفصائل الفلسطينية في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وقد تبنت منظمة التحرير الفلسطينية هذه الوثيقة باعتبارها أساسا لمؤتمر الوفاق الوطني، وقد قادت هذه الوثيقة إلى اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس وإلى تشكيل أول حكومة وحدة وطنية في تاريخ السلطة الوطنية الفلسطينية في شباط ٢٠٠٧.

عبد الناصر شاكر عيسى - سيرة ذاتية

من مواليد عام ١٩٦٨ ومن مخيم بلاطة – نابلس- وتنحدر أسرته من طيرة دندن قضاء حيفا.

تلقى عيسى تعليمه الابتدائي، الإعدادي والثانوي في مدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأونروا) في مدارس مخيم بلاطة ومدينة نابلس.

التحق عيسى بجامعة النجاح في نابلس وترأس الكتلة الإسلامية فيها، اعتقل وسجن أكثر من عشر مرات وحكم عليه عام ١٩٩٥ بالسجن مدى الحياة.

والد الأسير عيسى كان من كوادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكان أسيرا لمدة عشر سنوات، وتعرض منزلهم للهدم مرتين.

أنهى عيسى دراسته الجامعية في الجامعة العبرية المفتوحة وحصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية وحصل عام ٢٠٠٩ على شهادة الماجستير من نفس الجامعة في الدراسات الديمقراطية.

يعتبر عيسى من مؤسسي وقادة كتائب الشهيد عز الدين القسام في فلسطين وقاد الكتائب حتى اعتقاله ١٩٩٥ وصدر بحقه حكما بالسجن المؤبد واتهم بتجنيد أول استشهادي في أول عملية استشهادية في فلسطين.

أسس وترأس عيسى الهيئة القيادية العليا لأسرى حركة حماس في السجون الإسرائيلية وقضى أكثر من عشر سنوات في العزل الانفرادي والعزل الجماعي حتى الآن.
لعب عيسى دوراً بارزاً ومهماً في انجاز وثيقة الأسرى للوفاق الوطني.

عاهد أبو غلمة - سيرة ذاتية

من مواليد قرية بيت فوريك نابلس عام ١٩٦٨.

أنهى دراسته الثانوية في مدينة نابلس والتحق بجامعة بيرزيت وتخرج منها بشهادة بكالوريوس في علم الاجتماع.

التحق أبو غلمة عام ١٩٨٤ بصفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكان عضوا في قيادة جبهة العمل الطلابي التابعة للجبهة الشعبية.

قضى أبو غلمة ما مجموعه عشر سنوات في سجون الاحتلال وهو متزوج وأب لطفلين.

حكم على أبو غلمة بالسجن مدى الحياة بتهمة اغتيال الوزير الإسرائيلي رحبعام زئيفي عام ٢٠٠٢ ويعتبر أبو غلمة من أبرز مؤسسي كتائب الشهيد أبو علي مصطفى (الأمين العام السابق للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) وقائدها العام.

يرأس أبو غلمة اللجنة القيادية للجبهة الشعبية في سجون الاحتلال وهو عضو في اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

بعد اعتقاله قبع أبو غلمة في أقسام العزل الجماعي وفي نيسان ٢٠١٠ نقل إلى زنازين العزل الإنفرادي.